# آفاق برلمانية

مواطن

٢ ايلول ٢٠٠٩ م المجلد الثالث عشر العدد ٢ | نشرة تصدرعن: مـواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 2 September 2009 Volume 13, No. 2


## حراك سياسي يغيب الموقف من مصير الاستيطان

ص5

## قراءات في مؤتمر حركة فتح

ص13

## متغيرات في "قاعدة السلطة" بالضفة والقطاع

ص19

## الإفتتاحية

### مستقبل حركة «فتح»

على الرغم من الكثير من الملاحظات والانتقادات التي رافقت انعقاد مؤتمر «فتح» السادس في بيت لحم، تواجه الحركة الآن معضلة البدء من جديد؛ أي تجديد أطر الحركة، وتحديد العضوية، وإعادة بناء هيئاتها ومجالسها. هذه مهمة كبيرة ولكنها ضرورية إن أرادت الحركة توفير مقومات الاستمرار.

التحدي الأول لفتح هو مأسستها. لقد كان الرئيس الراحل هو الصمغ اللاصق للحركة خلال العقدين الماضيين. ولا مناص للحركة من أن تتمأسس إذا أرادت ضمان الاستمرارية وضمان التماسك. والمأسسة تعني وجود نظام داخلي ينظم عمل لجانها وهيئاتها ومجالسها وقبول داخلي به كأساس لشرعية اتخاذ القرار. دون ذلك ستواجه الحركة خطر تحول المحاور الداخلية الموجودة في كل الأحزاب كما هو الحال في «فتح» إلى مجموعات سرعان ما تسعى للانشقاق عند أول خلاف رئيسي لا يحتكم إلى آليات نظام داخلي له قبول وشرعية داخلية.

ومآل «فتح» لا يتعلق فقط بالحركة. فالنظام السياسي الفلسطيني حتى يكون تعددياً وديمقراطياً يلزمه تعددية في الأحزاب، تعكس التعددية الموجودة في المجتمع الفلسطيني. أما نظام الحزب الواحد؛ سواء أكان ذلك الحزب «حماس» أم «فتح»، فهو وصفة لنظام لا يوجد فيه تداول على السلطة، ويغري بالتوجه نحو نظام شمولي من النوع الذي لا يتوافق مع روح العصر والشرعية السياسية المقبولة فيه.

لكن انعقاد المؤتمر السادس، وانتخاب اللجنة المركزية، والمجلس الثوري، تشكل مرحلة انتقالية فقط، في تاريخ الحركة. ولا يتعلق هذا فقط بالحاجة لإعادة البناء، وإنما بمرحلية برنامج «فتح» السياسي، كما عبر عنه الرئيس «أبو مازن» في خطابة الافتتاحي للمؤتمر. وبهذا المعنى، إن «فتح» ما زالت تنتظر التطورات السياسية القادمة الممكنة، وما إذا كانت ستؤدي إلى مسار سياسي جدي يؤدي إلى حل الدولتين. وبعد مرور ما يقارب ثمانية عشر عاماً على المفاوضات منذ مؤتمر مدريد حتى الآن، لن تكون هناك ثمانية عشر عاماً أخرى من المفاوضات إضافية. لقد وصلت المفاوضات إلى نهاية الطريق .. عامان أو ثلاثة على الأكثر.

وفي حال فشل المفاوضات، سيتعين على «فتح» المتجددة أن تقرر مجدداً ما هي آليات تحقيق برنامجها السياسي. لذا، إن «فتح» الآن على مفترق طرق، وهذا المفترق مرهون بوجود أو عدم وجود مسار سياسي يؤدي إلى حل الدولتين. ولهذا السبب توجد الحركة الآن في مرحلة انتقالية من ناحية سياسية، إضافة إلى ضرورة إعادة البناء.

وبهذا المعنى، إن الفلسطينيين عموماً على مفترق طرق. وهي مرحلة دقيقة وخطرة أيضاً، لأنها ستنعكس على المنطقة برمتها. فإمّا تسوية سياسية تلبي الحد الأدنى من المطالب الشرعية الفلسطينية التي دفع الرئيس الراحل حياته ثمناً لها، وإمّا صراع مفتوح لا أحد يعلم كيف سينتهي. هذه لحظة تاريخية دقيقة يتوقف عليها مستقبل المنطقة بأسرها.

## في هذا العدد


| | |
|---|---|
| استحقاق الانتخابات واستعصاء الحوار | 4 |
| ماذا وراء إعادة وثيقة جنيف إلى طاولة التسوية؟ | 8 |
| الاحتلال إشارة ضوء حمراء تعترض النمو الاقتصادي | 10 |
| الاعتقالات السياسية تصعّد الجدل حول دستورية العمل بقوانين القضاء العسكري | 17 |
| حدود التغيير في خطاب «حماس» السياسي | 22 |

مع تحول قضاياه إلى محاور «صراع مصالح» تغيب عن أجندته هموم المواطنين

# حوار القاهرة .. عوامل النجاح باتت بانتظار هامش المناورة المتاح أمام "فتح" و"حماس" بعد إعلان أوباما مبادرته

## المصريون يعودون لطرح حكومة التوافق وإعادة بناء أجهزة أمنية مهنية
## فشل صيغ اللجنة الفصائلية والقوة الأمنية المشتركة في حل الخلاف الفلسطيني

كتب حسن دوحان:

على الرغم من استمرار الجهد المصري ما بين رام الله ودمشق عبر لقاءات مع الفصائل الفلسطينية لتذليل العقبات أمام الاتفاق الفلسطيني الداخلي، فإن حركتي «فتح» و«حماس» آثرتا على ما يبدو الانتظار، انطلاقاً من حسابات كل منهما، لما بعد إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما مبادرته الجديدة للسلام في الشرق الوسط في شهر أيلول المقبل، أو على الأقل معرفة ملامحها للتعرف على هامش المناورة المسموح به على الصعيد الدولي.

وبعد جولة ما بين دمشق ورام الله، ثم دمشق مجدداً، استغرقت قرابة الأسبوع، عاد الوفد المصري للقاهرة للتشاور مع قيادته حول موعد الحوار الجديد والقضايا الخلافية التي تتسع بين طرفي النزاع «فتح» و«حماس»، معرباً عن استيائه الشديد من مواقف الحركتين.

وفي ظل استمرار قطبي النزاع الفلسطيني الداخلي رهن المصالحة الداخلية بالمتغيرات الإقليمية والدولية، تغيب عن أجندة كل منهما معاناة المواطن الغزي وآلامه، من فقر، وارتفاع للأسعار، والدمار جراء الحرب الإسرائيلية الأخيرة، وبطالة، وغيرها من أمراض وصلت إلى حد اتجاه عدد كبير من الشباب نحو التطرف الديني.

وتحول الحوار الذي طالما انتظره المواطن الفلسطيني للتخلص من تبعات الانقسام، إلى جولات تتلوها جولات تدور في حلقة مفرغة، وصراع مصالح بعيد عن هموم وتطلعات المتضررين من أهالي غزة لإعادة الإعمار والبناء، والمنتظرين في الضفة الغربية لإستراتيجية وطنية موحدة للتصدي لمخططات الاستيطان والتهويد المتواصلة بلا هوادة.

ومع إعادة الوفد المصري ملفات حكومة التوافق، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية إلى الطاولة للبحث مجدداً، وإمكانية التراجع عن اللجنة الفصائلية والقوة الأمنية المشتركة، والعودة للحوار الوطني الشامل، يخشى البعض من إطالة أمد الحوار إلى ما لا نهاية، وتفجر الحوار إذا لم يتم التوصل لحلول وسط فيما يتعلق ببرنامج الحكومة السياسي.

وبالنظر إلى قضايا الحوار، يبقى الصراع دائراً حول البرامج السياسية التي لن يستطيع فصيل فرض رؤيته فيها على الآخر، الأمر الذي يستدعي إيجاد حلول ملائمة بعيداً عن المصطلحات والشعارات.

نجاح الحوار وحده لن يكون كفيلاً برفع الحصار عن قطاع غزة دون التوصل لصفقة مع الإسرائيليين لتبادل الأسرى، على الرغم من أن نجاح الحوار سيكون له آثار على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، ولكن ستبقى قضايا الإعمار معلقة لحين إنهاء ملف الجندي الإسرائيلي الأسير لدى المقاومة الفلسطينية جلعاد شاليط كما تشترط إسرائيل، وهو ملف يشهد تحركات نشطة قد تكشف في قادم الأيام عن صفقة يجري وضع اللمسات الأخيرة عليها بوساطة مصرية – ألمانية.

### حوار بين ثنائي وشامل .. وصراع مواعيد

وبعد عجز الحوار الثنائي بين «فتح» و«حماس» عن الوصول لحلول، عاد الوفد المصري لطرح صيغة الحوار الوطني الشامل، وقرر تأجيل جولة الحوار المقترحة من موعدها المعلن في ٢٥ آب، إلى موعد آخر تباينت الآراء حوله، فالبعض يرى أنه سيتم في أواخر شهر رمضان، فيما يرجح البعض الآخر تحديده بعد عيد الفطر. وقد جاء التأجيل بطلب من «فتح» لمدة شهر، وبعد مطالبة «حماس» بالإفراج عن معتقليها في الضفة الغربية كتوطئة لاستئناف الحوار.

ويقول عضو المجلس الثوري لحركة «فتح»، وعضو لجنة الحوار في القاهرة، د. فيصل أبو شهلا: الوفد المصري ضغط لعقد جولة الحوار القادمة، والرئيس محمود عباس أعلن أن «فتح» معنية بالحوار، ونحن نسعى لإنجاحه من أجل المصالحة والذهاب للانتخابات، ونفضل أن يكون الحوار شاملاً، والمرجح أن يتم عقد جولة الحوار بعد شهر رمضان المبارك، وعلى الرغم من إصرار الجانب المصري على أن يكون الحوار شاملاً، تصر «حماس» على أن يكون حواراً ثنائياً بين «فتح» و«حماس» لتحقيق مكاسب خاصة بها، مشيراً إلى أن تاريخ ٢٥ آب لم يكن موعداً للحوار، وإنما موعد مقترح، ولذلك لم يوجه الأخوة المصريون أي دعوات رسمية للفصائل، فيما عبر القيادي في حركة «حماس»، وعضو لجنة الحوار في القاهرة، صلاح البردويل عن أمله في نجاح الجهود المصرية في تقريب مواقف الأطراف للوصول للحد الأدنى من القواسم المشتركة، «ولكن إذا أصرت حركة «فتح» على مواقفها، فسيكون من الصعب عقد جولة الحوار»، مؤكداً استحالة إجراء الانتخابات دون اتفاق مصالحة.

ويشير القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، وعضو لجنة الحوار في القاهرة، خالد البطش، إلى أن الظروف والمعطيات الراهنة تشير إلى عقد جولة حوار مقبلة دون ذكره أي مواعيد، ويوافقه في الرأي القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعضو لجنة الحوار، كايد الغول، معللاً ذلك بعدم باستمرار عدم حل قضية المعتقلين السياسيين، فضلاً عن تحديد عقد الجلسة الخاصة للمجلس الوطني في ٢٦ آب، في

الرئيس والوفد الامني المصري

حين يؤكد المحلل السياسي هاني المصري أن الجولة المقبلة من الحوار يمكن عقدها على الرغم من التأجيل، نظراً لاستياء «فتح» جراء منع «حماس» أعضاء مؤتمرها السادس من التوجه إلى بيت لحم للمشاركة في المؤتمر، «ولكن المهم أن حركتي «فتح» و«حماس» أبديتا موافقتهما على الحوار، غير أن مقومات النجاح بحاجة إلى إنضاج فلسطيني وعربي ودولي»، مشيراً إلى أن «العوامل الدولية تلعب دوراً كبيراً في نجاح الحوار، ولذلك على ما يبدو فإن الطرفين («فتح» و«حماس») ينتظران إعلان الرئيس الأميركي مبادرته منتصف أيلول لتتم بعدها المصالحة».

ويقول عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، وعضو لجنة الحوار، نافذ غنيم، «إن المؤشرات على الأرض غير مشجعة، لكن حرص الأشقاء المصريين على تواصل عملية الحوار قد يؤدي إلى عقد لقاء بعد عيد الفطر المبارك»، فيما يرى رئيس وفد الشخصيات المستقلة لحوار القاهرة د. ياسر الوادية أن «الترتيبات تجري على قدم وساق من أجل الانطلاق في جولة للحوار الشامل ولكن مع بعض التأجيل لأيام، والمصريون يبذلون جهوداً مضنية من أجل ضمان تحقيق هذه الجولة لنتائج إيجابية، وزيارة الوفد الأمني إلى رام الله، ولاحقاً إلى دمشق جاءت في هذا الإطار». ويطالب الوادية بإنهاء ملف الاعتقال السياسي وتجريمه؛ سواء في الضفة الغربية أم قطاع غزة.

ويرى عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وعضو لجنة الحوار، صالح زيدان، أن «الحوار الثنائي بين حركتي «فتح» و«حماس» طريقه مسدود، لأنه اتجه نحو المحاصصة الاحتكارية، فاستعيض عن حكومة توافق وطني بلجنة فصائلية مشتركة من ١٦ عضواً، نصفها تسميه «فتح» والنصف الآخر تسميه «حماس»، حيث ستكون صيغة تنسيق كونفدرالية بين حكومتين وكيانين منفصلين، وتمت الاستعاضة عن إعادة صياغة الأجهزة الأمنية بتشكيل قوة مشتركة، كما تم التراجع عن مبدأ التمثيل النسبي الكامل لانتخابات المجلس التشريعي، وبنسبة حسم لا تزيد على ١٫٥٪ إلى مبدأ النظام المختلط والدخول في مساومة حول النسب والدوائر وعتبة الحسم». ودعا إلى حوار وطني شامل من النقطة التي توقف عندها في أواخر آذار الماضي.

ويؤكد الكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل أن «الأمور ليست جاهزة بين «فتح» و«حماس» لتوقيع اتفاق كما يشاع، وكما لاحظنا أن التوتر وتصعيد الاتهامات والتحريض كل ضد الآخر هو المنطق السائد».

### «فتح الجديدة».. والحوار

ويعول كثير من المراقبين على أن انتخاب قيادة جديدة لحركة "فتح" سيدفع باتجاه الحوار والمصالحة على الرغم من تحفظ بعض الفصائل. ويقول أبو شهلا: العقبة ليس عند «فتح»، ونحن نرفض أن يكون هناك شيء يبنى على الانقسام، ويجب ألا يحقق الانقسام مزايا لأحد، لأنه خطأ يجب التراجع عنه، وهذا ما أكدت عليه «فتح» في مؤتمرها، في حين يرى البردويل أن دفع القيادة الجديدة للحوار منوط بالبرنامج الذي تطرحه هذه القيادة، مشيراً إلى أن الخطاب الإعلامي لحركة «فتح» «كان خطاباً عدائياً تجاه «حماس»، ولم يكن خطاباً وحدوياً، فنحن نريد أن نرى البرنامج الحقيقي لحركة «فتح» الذي يجب أن يتمسك بالثوابت والرغبة في المصالحة».

وعبر البطش عن أمله في أن يسهل انتخاب قيادة جديدة لحركة «فتح» الوصول للمصالحة وإنهاء ملف الاعتقال السياسي، فيما يرى الغول إنه لا خيار أمام «فتح» إلا الحوار لإنهاء الانقسام والمصالحة، بينما يقول المصري أن «انتخاب قيادة جديدة لحركة «فتح» أعطاها دفعة قوية مقارنة بما كانت عليه قبل المؤتمر، ما سيدفعها للذهاب للحوار بشكل أفضل».

بدوره، قال غنيم: قيادة «فتح» الجديدة ستدفع باتجاه الحوار لكن ليس بأي ثمن، وأعتقد أنها قد تلجأ لأسلوب العصا والجزرة في التعامل مع حركة «حماس»، بينما نوه الوادية إلى أن «فتح تنظيم انطلق مع بداية الثورة الفلسطينية، ووجود حالة ديمقراطية داخل أطره التنظيمية يدفع باتجاه تعزيز ثقافة الشراكة الوطنية، لذا على «فتح» أن تكون حريصة على بناء تنظيمي جيد يوحدها ويرتب أوراقها الداخلية».

أما زيدان، فقال: يحدونا الأمل بأن يمثل إنجاز المؤتمر السادس دفعة باتجاه إنجاح الحوار وإنهاء الانقسام، باعتبار ذلك أحد مقاييس نجاح المؤتمر السادس لحركة «فتح»، وما يدفع نحو التفاؤل بهذا الشأن هو التأكيد في البرنامج الصادر عن المؤتمر، وفي تصريحات المسؤولين الفتحاويين، على أن أولويات اللجنة المركزية والقيادة الجديدة لحركة «فتح» هو إنهاء الانقسام.

وتوقع عوكل أن تواصل «فتح» السعي من أجل الحوار، «لكن الحوارات السابقة استنفدت كل ما يمكن أن تقدمه حركة «فتح» من تنازلات، وعلى الأرجح ستحاول القيادة الجديدة تغيير شروط الحوار، وفتح بعض القضايا التي تتحدث «حماس» عن أنها حسمت».

### التدخلات الإقليمية والدولية

وتشير كل المعطيات إلى أن الخلافات العربية والصراع الإقليمي والتدخلات الدولية باتت اللاعب الرئيسي في الملف الفلسطيني، والمعطل للوصول لاتفاق المصالحة لاعتبارات ليست فلسطينية على الرغم من نفي طرفي النزاع («فتح» و«حماس») التهمة عن نفسيهما، وإلقائها على الآخر.

وقال البطش: العامل الخارجي إما عامل نجاح وإما عامل فشل، ونأمل أن يكون الدور الإقليمي عاملاً مساعداً يدفع باتجاه المصالحة وليس العكس، داعياً الدول العربية إلى ممارسة الضغوط على اللجنة الرباعية لإغفال شروطها السابقة أو

تحسينها، فيما يتعلق بالتعامل مع حكومة الوفاق الفلسطينية.

ونوه الغول إلى أن «الانقسام فتح المجال أمام التدخل الخارجي بشكل كبير، لدرجة وضع فيتو أحياناً على بدء الحوار، واشتراط أميركا واللجنة الرباعية أن تلتزم الحكومة الفلسطينية بالالتزامات الدولية يعتبر شروطاً تعجيزية، والانقسام عزز من حجم التدخل الخارجي».

وأكد المصري أن «التدخلات الإقليمية والدولية باتت عاملاً مؤثراً في الحوار، فهناك كل من العامل الإسرائيلي والأميركي والسوري والمصري والأردني والسعودي والإيراني»، مضيفاً: الانقسام زاد من تأثير العوامل الخارجية وجعل الفصائل أكثر ارتهاناً لحلفائها ومن يساعدها.

واعتبر غنيم أن «للتدخلات الإيرانية والسورية والقطرية في الشأن الفلسطيني حسابات خاصة، وهي تدخلات تستغل الورقة الفلسطينية لصالح أجندات خاصة، ويمكن القول إن أحد الأسباب الرئيسية في عدم وصول الحوار الفلسطيني لأهدافه بإنهاء الانقسام هو هذا المحور الذي يدعم حركة «حماس» ويعزز تعنتها».

وشدد الوادية على أن «الواقع العالمي يمر في مراحل لا يمكن إغفالها أو تهميشها، وواقع المنطقة يفرض نفسه بشكل قوي داخل المعادلة الفلسطينية، وهنا ينبغي التأكيد على أن أي إنجاز في ملف المصالحة يحتاج إلى إرادة فلسطينية، وإصرار على الاتفاق، واعتبار المصالحة أهم من كل الحسابات».

ويوضح زيدان أن هناك «تصديراً للانقسامات العربية والإقليمية وزرعها في الصف الفلسطيني، ما يعمق الانقسام، والدول العربية المنقسمة والمتنافرة تغذي الانقسام مالياً ومادياً وسياسياً تلبيةً لمصالحها، فبعضها يساند «فتح» وبعضها الآخر يساند «حماس». ولذلك، عقدت أربع قمم عربية مصغرة وجامعة أثناء الحرب على قطاع غزة، وكلها دارت بين محاور وعواصم عربية بشأن هذه الحرب والانقسام الفلسطيني الفلسطيني، والصراع الذي يدور بين حركتي «فتح» و«حماس» هو على السلطة والنفوذ، وليس صراعاً سياسياً أو على الأساليب النضالية».

ودعا الدول العربية إلى «وقف تمويل الانقسام مادياً وسياسياً، والكف عن التدخل في الشأن الفلسطيني، ودعم الحوار الوطني الشامل لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية».

وأكد عوكل على أن «الموضوع الفلسطيني دخل منذ وقت ليس بقصير في ميدان الحسابات الإقليمية والدولية، وأصبح جزءاً من حسابات العلاقات السورية الأميركية، والإيرانية الأميركية. وبالتالي، فإن تحسن العلاقات الفلسطينية الفلسطينية سيكون انعكاساً للتغيير على كل هذه الجبهات».

## حكومة التوافق واللجنة الفصائلية

وعلى الرغم من طرح اللجنة الفصائلية كحل لعقدة البرنامج السياسي الذي حال دون التوصل لحكومة التوافق، فإن فهم كل طرف من طرفي النزاع في «فتح» و«حماس» للجنة الفصائلية، ورفض كل الفصائل لها خشية تعزيزها للانقسام، جعل من الصعب الاتفاق عليها، فحركة «فتح» تريدها للتنسيق مع الرئيس وحكومته، و«حماس» تريدها لتعزيز سلطتها في غزة والتنسيق بين حكومتي غزة ورام الله، ما دفع «فتح» في جولة الحوار الأخيرة لقلب الطاولة والمطالبة بالعودة لفكرة حكومة التوافق.

وقال أبو شهلا: رؤيتنا أن حكومة الوفاق الوطني هي الحل الأنسب، واللجنة الفصائلية لم تكن مقبولة لأنها تؤسس للانقسام، وكل شيء وارد بالعودة لمناقشة فكرة حكومة التوافق، ومعظم الفصائل تجمع على حكومة الوفاق، في حين أكد البردويل أن «حماس مع حكومة وفاق وطني وفق برنامج وطني، لأنها الأفضل والأكثر استقراراً، لكن «فتح» لم تستوعب أننا لا نريد الاعتراف بإسرائيل، وهذا هو الذي عقد المسألة»، مؤكداً رفض «حماس» لأي مقترح حول إجراء الانتخابات دون إتمام المصالحة.

وكشف البطش النقاب عن تقديم الوفد المصري أفكاراً جديدة للحوار دون الكشف عن محتواها، معرباً عن أمله بأن يتم التركيز في هذه الأفكار على حكومة التوافق الوطني، وأكد أن «فكرة اللجنة الفصائلية لم تنجح، وهي تكرس الانقسام، كما أن إجراء الانتخابات يحتاج إلى اتفاق مصالحة أولاً»، وهو رأي الغول نفسه الذي دعا إلى تشكيل حكومة توافق وطني بالمهام المنوطة بها لتوحيد أجهزة السلطة المدنية والأمنية والعمل على إعادة إعمار غزة وبناء الأجهزة الأمنية والتحضير للانتخابات.

واعتبر المصري أنه أمام عدم نجاح فكرة اللجنة الفصائلية، من الممكن أن يتم الرجوع إلى فكرة حكومة التوافق، وهذا ما طالبت به الشخصيات الوطنية المستقلة، فيما رأى غنيم أنه «فيما يتعلق بلجنة إدارة غزة، فقد جاءت الفكرة من قبل الأخوة المصريين على خلفية المصاعب التي تواجه تشكيل حكومة توافق وطني، وفهمت الفكرة على أساس لجنة مرحلية تهيئ الأوضاع لأجل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها القادم؛ أي ينتهي عملها في ٢٥/١/٢٠١٠، وتنسق جهودها مع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، لكن حركة «حماس» أرادت أن تنسق هذه اللجنة مع الوزارات في الضفة وقطاع غزة، وهذا يعني أن تتحول اللجنة لإدارة حالة الانقسام، وليس كخطوة على طريق إنهائه؛ أي إعطائه طابعاً رسمياً وشرعياً، وهذا طبعاً أمر مرفوض».

وقال الوادية: نحن نرى كشخصيات مستقلة أن الحل الأمثل هو حكومة التوافق الوطني لإنهاء حالة الانقسام من جذورها بدلاً من التعايش مع واقع الانقسام، مشيراً إلى أن «المصريين أعادوا طرح فكرة حكومة التوافق الوطني للبحث في جولتهم المكوكية الأخيرة بين رام الله ودمشق جراء معارضة فكرة اللجنة الفصائلية من معظم القوى السياسية».

وشدد زيدان على أن «تشكيل حكومة توافق وطني هو الرافعة الرئيسية للخلاص من كارثة الانقسام، بينما اقتراح اللجنة الفصائلية لن يمثل مرحلة على طريق إنهاء الانقسام، بل سيؤبده. وقضايا الخلاف المتبقية حول حكومة التوافق الوطني يمكن تذليلها، وبخاصة ذلك التباين بين كلمة الالتزام بالاتفاقيات التي تتمسك بها حركة «فتح»، وكلمة الاحترام التي تصر عليها حركة حماس»، وقال: من الممكن التوصل لصيغة مشتركة بشأن برنامج حكومة التوافق الوطني باستنادها إلى قرارات الشرعية الدولية، وتحويل مسألة المفاوضات لمنظمة التحرير، وبما يحافظ على الثوابت الوطنية من جهة، ويضمن قبولاً دولياً من جهة أخرى بشكل يمكّن الحكومة من أداء مهامها.

ونوه عوكل إلى أن «قيام حكومة توافق وطني هو المؤشر الأهم على اتفاق ينهي الانقسام، والعقبة الرئيسية هي موقف «حماس» التي تطالب بتشكيل حكومة فصائل برئاستها، واللجنة الفصائلية ليست دستورية وهي ليست أكثر من طربوش ومجال لإدارة الأزمة وليس لحلها».

## القوة الأمنية ونقاط الخلاف الأخرى

تعد قضايا إعادة بناء الأجهزة الأمنية واقتراح القوة الأمنية المشتركة في قطاع غزة، إضافة إلى القانون الانتخابي؛ سواء النظام النسبي أم الدوائر، ونسبة الحسم، من نقاط الخلاف في الحوار على الرغم من عدم تشكيلها نقاط إعاقة كبرى أمام نجاح الحوار، إضافة إلى الانتهاء من عمل بعض اللجان بشكل كامل والاتفاق عليها، لاسيما لجنتي المصالحة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقال أبو شهلا: إن تشكيل قوة أمنية مشتركة ليس بديلاً عن إعادة بناء الأجهزة الأمنية، بينما نوه البردويل إلى موافقة «حماس» على «انضمام ٣٠٠٠ عنصر من الأجهزة الأمنية السابقة، فيما تطالب حركة «فتح» بـ ١٥٠٠٠ ألف عنصر، وكافة القضايا في المجال الأمني استطعنا تجاوزها، ولكن يبدو أن ظرف انتخابات «فتح» جعلها تتراجع».

وأكد البطش أن القوة المشتركة ليست بديلاً عن إعادة بناء الأجهزة الأمنية، وقانون الانتخابات لم يعد حجر عثرة أمام الاتفاق، بينما شدد المصري على أن

جلسة الحوار في القاهرة

موسى ابو مرزوق واحمد قريع

«الخلافات في مجال الانتخابات والقوة الأمنية المشتركة يمكن تجاوزها».

ونوه غنيم إلى أن «هناك تراجعاً في المجال الأمني عما اتفق عليه في بدايات الحوار بالقاهرة بين الفصائل، فقد اتفق حينها على إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية على أساس مهني بعيداً عن الفصائلية، وبمساعدة وإشراف لجنة عربية مختصة، لكن –للأسف– تم التراجع عن ذلك باتجاه تشكيل قوة مشتركة تتقاسم تمثيلها حركتا «فتح» و«حماس»، وهذا يعني أننا رجعنا إلى مربع المحاصصة الذي ألحق الأذى بشعبنا وقضيته».

وبرأي الوادية، فإن «نقاط الاتفاق كبيرة، لكن هناك ملفات لم تكتمل في المجال الأمني، يمكن تجاوزها وإتمامها حال انفرجت العقدة الأساسية في لجنة الحكومة، وأهم هذه الإشكالات مطالبة حركة «حماس» بأن تكون التغييرات في الضفة والقطاع». وأوضح أن الوفد الأمني المصري عاد وطرح إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية، وليس كما تريد «فتح» العودة للأجهزة الأمنية السابقة في القطاع، أو كما تريد «حماس» الإبقاء على أجهزتها الأمنية الحالية.

وأكد زيدان على أن «المسألة الأمنية لا تحل من خلال تشكيل قوة أمنية مشتركة، لأن صيغة القوة الأمنية المشتركة هي صيغة هشة، وغير قابلة للحياة»، ووافقه عوكل الرأي، معتبراً أن «الحديث عن قوة أمنية مشتركة يعني فشل الجهود من أجل توحيد وإعادة بناء الأجهزة الأمنية».

## معاناة أهل غزة

وبينما يجري الحوار في ظل ضغط شعبي تحت شعار «أنقذوا غزة وأهلها من الحصار والدمار»، يضع المتحاورون تلك القضية جانباً لصالح ارتباطاتهم وأجنداتهم الحزبية والإقليمية والدولية. وقال أبو شهلا: معاناة أهل غزة هي الأساس في حوارنا، ونعمل في سبيل إنهائها ونبذل مجهوداً كبيراً، متهماً «حماس» بحكم أهل غزة ووضعهم في المجهول وتجاهل المأساة التي تسببها لهم، بينما البردويل أكد على أن «المطلوب هو الوصول لحل مع إسرائيل بخصوص شاليط، وإسرائيل تريد ابتزازنا في هذا المجال، ولكننا لن نقبل إلا بصفقة مشرفة، إضافة إلى أننا بحاجة للمصالحة مع رام الله لإنهاء معاناة أهل غزة»، هو ما يؤيده البطش بقوله «إن إنهاء معاناة غزة يحتاج لإنهاء الانقسام، وإنهاء مسألة شاليط، ولكن طبعاً ضمن صفقة مشرفة للإفراج عن أسرانا».

وانتقد الغول طرفي الصراع الداخلي بسبب التقصير بحق أهل غزة، وقال: كل طرف يدعي أنه يسعى إلى تحقيق المصالحة لصالح شعبنا، ولكن هذا الأمر بحاجة إلى تدقيق، لأنه المفترض التوصل لحلول بعيداً عن المصالح الفئوية، وبخاصة أن أهل غزة باتوا يتجهون للهجرة للهروب من الواقع التعيس الذي يعيشونه.

وأوضح المصري أن الفصائل تضع معاناة أهالي غزة ضمن أجندة الحوار، ولكنها لا تعطيها الأولوية، ويتفق معه بالرأي نفسه عوكل الذي يقول «من الواضح أن الرأي العام يقع في مؤخرة اهتمام القيادات، وأن الأولوية هي للمصالح والرؤى الحزبية».

## فرص نجاح الحوار

وفي ظل حالة عدم وضوح الرؤى، يبقى الأمل موجوداً على الرغم من الضباب والغيوم في أن الحوار المارثواني الممتد منذ أكثر من ستة أشهر سينتصر لفقراء غزة وأهلها المتضررين، ويلتئم الجرح بإنهاء الانقسام على الرغم من استمرار حركتي «فتح» و«حماس» بتحميل بعضهما المسؤولية، وكأن الطرف الآخر بريء.

وقال الغول: إن نجاح الحوار مرهون بمغادرة أسلوب الحوار الثنائي، واستعداد الطرفين للتوصل لحلول وطنية، وعدم رهن حكومة التوافق بمواقف خارجية، بينما توقع المصري أن يتم التوصل لاتفاق المصالحة قبل نهاية العام الحالي، أو بالتحديد في شهر تشرين الأول المقبل، فيما أكد عوكل على أن «نجاح الحوار لم يعد استحقاقاً فلسطينياً خالصاً، وإنما بات استحقاقاً دولياً وإقليمياً وعربياً».

ونوه الوادية إلى أنه «لا بديل عن الحوار إلا الحوار، ولا بديل عن الاتفاق إلا التوافق الوطني، وعلى قادة حركتي «فتح» و«حماس» أن يتوقفوا عن المهاترات الحزبية كافة، والانتباه إلى المشروع الوطني، وعدم البحث عن ذرائع لإعاقة طريق الحوار، فالجماهير تنتظر المصالحة على أحرّ من الجمر، ومأساة الناس تتفاقم، وعلى الجميع إدراك أن إعاقة المشروع الوطني ستتسبب في فشل المشروع الحزبي».

وشدد زيدان على أن «الحوار الثنائي والمحاصصة، تسعّر الصراع الثنائي، بينما الحوار الشامل يؤدي لحل وطني يقود لتطوير النظام السياسي الفلسطيني ودمقرطة مؤسساته، عبر انتخابات تقوم على نظام عادل ومنصف، ويدفع نحو الوحدة، وهو التمثيل النسبي الكامل، ودون نسبة حسم، كما حصل في جنوب أفريقيا، بما يضمن التعددية السياسية ويطورها».

مع اقتراب استحقاق ٢٥ كانون الثاني المقبل في ظل استعصاء الحوار

# "معجزة التوافق" في اللحظة الأخيرة .. السبيل لإحباط سيناريو الانتخابات في الضفة فقط

كتب حسام عز الدين:

لا يمكن الفصل بين ما جرى في ساحة المجلس التشريعي خلال الفترة الماضية، وما سيجري في الخامس والعشرين من كانون الثاني المقبل، حسب ما يرى أكثر من مراقب ومسؤول.

وتشير معطيات، إضافة إلى ما يراه أكثر من مسؤول من خارج حركتي «فتح» و«حماس»، إلى أن النظام السياسي الفلسطيني برمته سيشهد نوعاً من التغيير الجذري انعكاساً لحالة الانقسام القائمة، وستبلغ حالة الانقسام ذروتها، خلال الأشهر القليلة المقبلة، في ظل انعدام الرؤيا إزاء آفاق تحقيق المصالحة ما بين حركتي «حماس» و«فتح»، وبالتالي فرص توحيد النظام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكادت القوائم والكتل البرلمانية، في الضفة الغربية على الأقل، تحدث اختراقاً في حالة الصراع البرلماني القائمة، حينما وافقت القوائم والكتل كافة، ومن ضمنها كتلة «فتح» البرلمانية، على عودة د. عزيز الدويك (الحمساوي) إلى دفة قيادة المجلس التشريعي، إلا أن كتلة «فتح» تراجعت عن الاتفاق، وبالتالي بقي الدويك خارج مكتبه على الرغم من مرور أكثر من ستين يوماً على إطلاق سراحه.

وهناك من يرى أن المجلس التشريعي لا يمكن له أن يكون فاعلاً طالما أنه أمضى أكثر من ثلاث سنوات ونصف دون إقرار أي قانون، إلا أن الأساس الذي اعتمده المبادرون من ممثلي الكتل والقوائم البرلمانية، أدى إلى إحداث اختراق برلماني، تمثل في إمكانية أن يسهم المجلس التشريعي، على الرغم من كونه في الرمق الأخير، في تحقيق المصالحة الداخلية، وذلك من خلال دب الروح مجدداً (بالتوافق) في هيئة رئاسة المجلس، ومن ثم أن تبادر هيئة الرئاسة وباقي الكتل إلى مشاريع مصالحة جديدة قد تدفع شيئاً ما نحو تقريب وجهات النظر.

لكن تخوفات حركة «فتح»، سواء البرلمانية أم من خارج البرلمان، قد تكون هي التي تفوقت على الأساس الذي استند إليه ممثلو القوائم، وهذا ما دفع رئيس كتلة «فتح» البرلمانية عزام الأحمد إلى التراجع عما تم الاتفاق عليه.

ففي حال استلم الدويك مهامه رسمياً، كرئيس للمجلس التشريعي، فإن هذا الموقع يبقيه جاهزاً لتولي منصب رئيس السلطة الوطنية في حال شغور المنصب في أي حال من الأحوال.

إلا أنه في المقابل، يبدو أن حركة «حماس» وحكومتها في قطاع غزة، تظهر أيضاً قدراً من التجاهل للدويك بصفته رئيساً للمجلس التشريعي، وقد يكون ذلك احتجاجاً على مواقفه الوحدوية «المتسامحة» حيال حركة «فتح»، أو ربما يندرج موقفها الفاتر تجاه الرجل في إطار سياسة لا تستعجل نجاح الحوار في ظل السعي نحو «حمسنة» قطاع غزة، وإحكام قبضة «حماس» عليه وفق منظور الحركة الديني.

فعندما أعلن الناطق باسم الحكومة المقالة طاهر النونو قبل أيام من رمضان، عن مبادرة هذه الحكومة لإطلاق سراح ١٠٠ معتقل، من بينهم ٥٠ معتقلاً أمنياً من حركة «فتح»، والباقون جنائيون، قال النونو إن هذا القرار «جاء استجابة إلى مطالبة المجلس التشريعي ممثلاً بالنائب أحمد بحر»، متجاهلاً ذكر الدويك كرئيس للمجلس التشريعي على الرغم من أنه «حمساوي».

وفي حال تم التوصل إلى أي اتفاق سياسي، فإن الفرقاء من «فتح» و«حماس»، بحاجة إلى عقد جلسة للمجلس التشريعي، لتمرير بنود يتم الحوار بشأنها، مثل:

نسبة التمثيل في الانتخابات التشريعية المقبلة، حيث أن على المجلس التشريعي أن يعقد جلسة من أجل إجراء تغييرات على قانون الانتخابات، وفق ما سيتم الاتفاق بشأنه في الحوار الداخلي.

إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن موعد جديد للانتخابات التشريعية المقبلة، فإن هذا الأمر بحاجة أيضاً إلى جلسة للمجلس التشريعي من أجل المصادقة على هذا التغيير أو التعديل.

لكن هناك، وبخاصة من قيادات حركة "فتح"، من يرى أن القرارات التي من المفترض أن تصدر عن المجلس التشريعي،

الدويك

بالإمكان أن تصدر عن الرئيس عباس، بصفته رئيساً للسلطة الوطنية، وليس من الضرورة القصوى أن ينعقد المجلس التشريعي لإقرار أي تعديلات.

غير أنه في حال الاستناد إلى "تشريعات" صادرة عن الرئيس عباس، على شكل قرارات، فإن هذا الأمر لن يروق لحركة "حماس"، وبالتالي تعود دائرة الصراع لتستعر من جديد.

## «الانفصال الدستوري» بين الضفة والقطاع .. الصورة الأكثر سوءاً

ومهما كانت «التخريجة القانونية» التي قد يتم التوصل إليها؛ سواء بالتوافق أم من قبل طرف واحد، ممثلاً بالرئيس عباس، فإن الصورة التي تمر أمام عيون كثير من المراقبين، تتمثل في سيناريو إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في

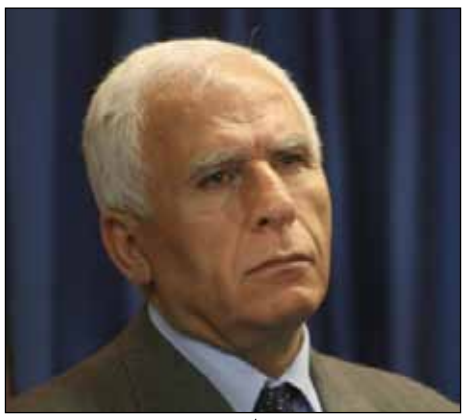

الاحمد

الضفة الغربية فقط.

فحركة «حماس»، تسير بخطى واثقة نحو إحكام سيطرتها على مختلف شؤون الحياة في قطاع غزة، وفق منظورها الخاص، وآخرها محاولات فرض الزيّ الشرعي على طالبات المدارس، وقبلهن المحاميات.

وحسب تصريحات المسؤولين من الحركة في القطاع، فإن غزة باتت تحت حكم حكومة تنظر إلى نفسها بأنها «الشرعية»، ولا تعير أي انتباه إلى أي من المؤسسات التي تنظر إليها «فتح» باعتبارها مؤسسات شرعية في الضفة الغربية.

ومع اقتراب موعد الاستحقاق الانتخابي في الخامس والعشرين من كانون الثاني المقبل، تشير التقديرات إلى أن السيناريو الذي ستؤول إليه الأمور، لن يخرج عن أحد السيناريوهات التالية:

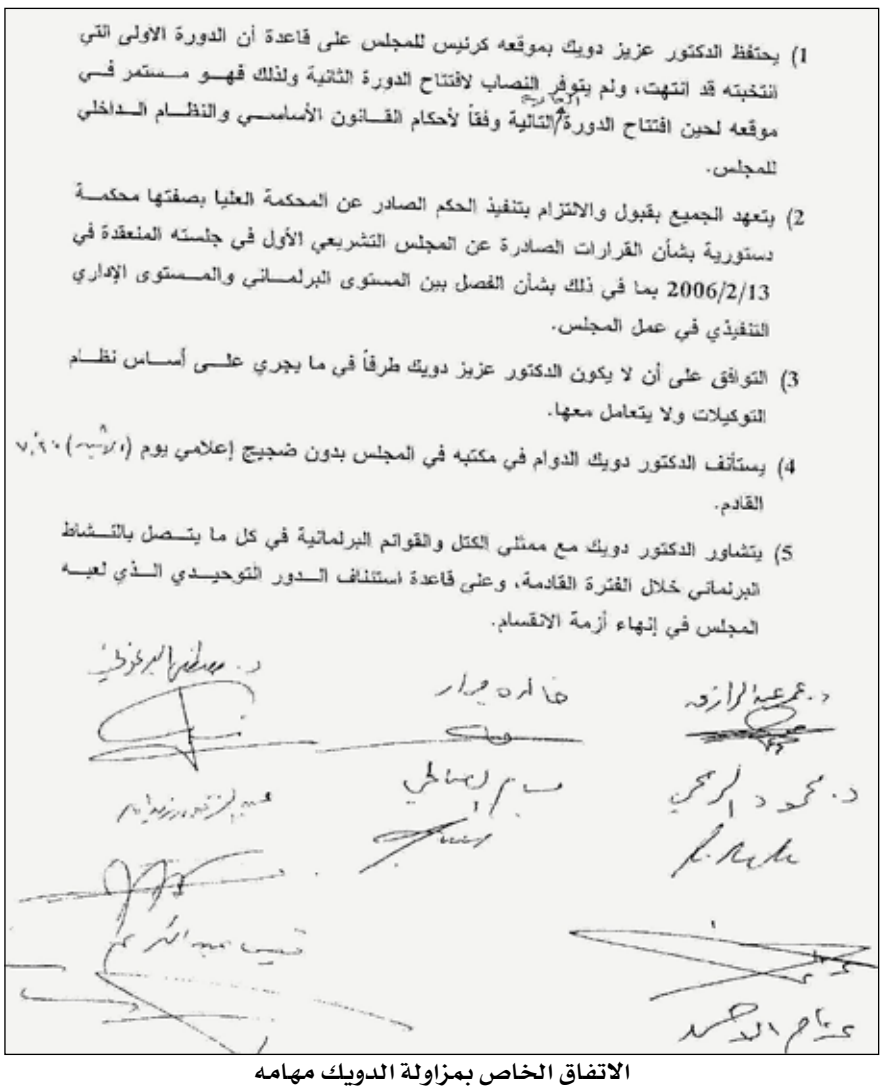

1) يحتفظ الدكتور عزيز دويك بموقعه كرئيس للمجلس على قاعدة أن الدورة الاولى التي انتخبته قد انتهت، ولم يتوفر النصاب لافتتاح الدورة الثانية ولذلك فهو مستمر في موقعه لحين افتتاح الدورة الثانية وفقاً لأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس.

2) يتعهد الجميع بقبول والالتزام بتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة العليا بصفتها محكمة دستورية بشأن القرارات الصادرة عن المجلس التشريعي الأول في جلسته المنعقدة في 2006/2/13 بما في ذلك بشأن الفصل بين المستوى البرلماني والمستوى الإداري التنفيذي في عمل المجلس.

3) التوافق على أن لا يكون الدكتور عزيز دويك طرفاً في ما يجري على أساس نظام التوكيلات ولا يتعامل معها.

4) يستأنف الدكتور دويك الدوام في مكتبه في المجلس بدون ضجيج إعلامي يوم (الثلاثاء) ٧/٢/٢٠٠٦ القادم.

5) يتشاور الدكتور دويك مع ممثلي الكتل والقوائم البرلمانية في كل ما يتصل بالنشاط البرلماني خلال الفترة القادمة، وعلى قاعدة استئناف الدور التوحيدي الذي لعبه المجلس في إنهاء أزمة الانقسام.

الاتفاق الخاص بمزاولة الدويك مهامه

## التوافق على انتخابات رئاسية وتشريعية

قد يكون هذا السيناريو هو الأكثر تقبلاً في الشارع الفلسطيني، غير أنه الأكثر بعداً عن الواقع، حتى الآن على الأقل، وبخاصة إذا ما أخذت بعين الاعتبار المحاولات المتعددة من قبل الطرفين لتجاوز استعصاء الحوار بفرض رؤية هذا الطرف أو ذاك، التي كانت تفضي في النهاية إلى طريق مسدود، وسط اتهامات متبادلة بتدخل أطراف خارجية وإقليمية، تعيق التوصل إلى أي اتفاق.

وفي حين أن مسألة التوافق على الانتخابات الرئاسية والتشريعية، كانت على الدوام مطلباً من فصائل أخرى، مثل الجبهتين الشعبية والديمقراطية، فإن مسألة التوافق على هذه الانتخابات قد تكون بعيدة المنال، وبخاصة في ظل تخوف كل طرف من نجاح الطرف الآخر، وما ستكون عليه الحال عقب ذلك في سياق تصفية الحسابات.

## فرض حل وحدوي من قبل الدول العربية

وهذا السيناريو، على الرغم من أنه من المتوقع أن يطفو إلى السطح، غير أن التجارب السابقة أظهرت أن الأطراف العربية غير قادرة على فرض أي حل للصراع الفلسطيني الداخلي، على اعتبار أن عدداً من الدول العربية والإسلامية متورطة أصلاً في الخلاف الفلسطيني الداخلي، وموقفها سيكون مع طرف على حساب طرف آخر، بما يعيق إمكانية تشكل موقف عربي موحد داعم للجهد المصري لتحقيق الوفاق الفلسطيني.

فالدول العربية لم تستطع لغاية الآن، ومن خلال جامعة الدول العربية، أن تحسم أمرها في تحديد الطرف الذي يتحمل المسؤولية عما جرى في قطاع غزة، وما نتج عنه من حالة انقسام عميقة، وكذلك الطرف الذي يعيق نجاح الحوار.

## انتخابات تشريعية ورئاسية في الضفة الغربية

على الرغم من أن كثيراً من القادة أعلنوا رفضهم المطلق لمحاولة تنفيذ هذا السيناريو، فإن هناك من يؤمن تماماً بأن الانتخابات المقبلة ستجرى في الضفة الغربية فقط دون قطاع غزة.

والآلية المقترحة، تتمثل في أن يعلن الرئيس عباس في الخامس والعشرين من تشرين الأول المقبل عن موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويكلف لجنة الانتخابات المركزية بالإعداد للانتخابات.

ولجنة الانتخابات المركزية، كما يقول القائمون عليها، هي ليست جهة تشريعية، بل هي جهة تعمل وفق قانون لتنفيذ قرار رئيس السلطة بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها.

في المقابل، ستعلن حركة «حماس» رفضها للانتخابات، كونها لن تأتي من خلال التوافق. وكان رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنيّة أعلن في خطبة الجمعة (٢١/٨) أنه لا يمكن إجراء أي انتخابات تشريعية أو رئاسية إلا من خلال التوافق.

وسيصر الرئيس على المضي قدماً في إجراء الانتخابات، فيما ستمنع «حماس» لجنة الانتخابات المركزية من القيام بدورها في قطاع غزة، ومن ثم تعلن السلطة الوطنية ممثلة بالرئيس قطاع غزة، كياناً متمرداً على الدستور الفلسطيني، الذي حدد إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري في الخامس والعشرين من كانون الثاني.

وفق هذا السيناريو، ستتم عملية الانتخابات التشريعية والرئاسية في الضفة الغربية فقط، في حين سيتم تحميل حركة «حماس» المسؤولية عن تعطيلها في قطاع غزة.

وبالمقابل، ستعيد حركة «حماس» التمسك بإعلانها «عدم شرعية» الرئيس عباس لانتهاء فترة ولايته، وتعود وتيرة تبادل الاتهامات إلى التصاعد، بين الحركتين، لكن هذه المرة بشأن فقدان «الأهلية الدستورية»، لينفتح الباب على مستوى جديد من الصراع حول شرعية التمثيل والقيادة في ظل انقسام قد يستمر سنوات أخرى، إن لم يتأبد.

وسط مناورات إسرائيلية لقبض الثمن دون التزام بقيام دولة فلسطينية مستقلة

# حراك سياسي يضع على أجندته تجميد الاستيطان ويغيّب الموقف من مصيره

كتب منتصر حمدان:

على الرغم من عدم الاعتراف الفلسطيني بشرعية الاستيطان ووجود المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، وعلى الرغم من إدانة ورفض المؤسسات الدولية الحقوقية والإنسانية، بما فيها مجلس الأمن، والجمعية العمومية، واللجنة الرباعية، لاستمرار الاستيطان وعدم شرعيته، واعتباره «عائقاً رئيسياً» أمام استئناف المفاوضات السياسية، فإنه من الواضح أن إسرائيل، دولة الاحتلال، نجحت في جعل قضية تجميد الاستيطان، وليس إزالته، مادة رئيسية على طاولة المفاوضات والمباحثات السرية والعلنية، الإقليمية والعربية والدولية، ما يؤشر بوضوح على أن منطق فرض الحقائق على الأرض بالقوة بات يمثل عنصراً أساسياً في المعادلات السياسية الدولية التي تدعي عزمها حلحلة النزاعات والصراعات، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، بالطرق السلمية.

وإذا ما جرى التسليم بهذا المنطق، فإنه من المؤكد أن القيادة الفلسطينية التي لا تملك الكثير من الخيارات وعناصر القوة التي تمكنها من مجابهة عناصر وأدوات القوة الإسرائيلية، ستجد نفسها في مأزق حقيقي إزاء التعامل مع قضية الاستيطان التي كان من المفترض حلها في مفاوضات الحل النهائي نهاية المرحلة الانتقالية العام ١٩٩٩، لكنها أصبحت الآن تمثل قضية بوزن عملية المفاوضات ذاتها، التي ما تكاد تتجاوز عقبة إسرائيلية حتى تقع في عقبات جديدة، لاسيما أن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تمسك بزمام الأمور، وأكثر ما يدلل على ذلك هو مساعيها التي عبّر عنها رئيسها بنيامين نتنياهو خلال اجتماعه مع مبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل، في لندن، حينما اشترط وقف الاستيطان بقبول الجانب الفلسطيني بيهودية الدولة الإسرائيلية، في إشارة واضحة إلى الكيفية التي تسعى فيها إسرائيل إلى استغلال الظروف السياسية لصالح تنفيذ مخططاتها غير المتوقفة.

ومع ازدياد الضغوط الدولية، والأميركية على وجه

ميتشل ونتنياهو. (أ.ف.ب)

الخصوص، من أجل استئناف عملية التسوية السياسية، والإصرار الذي تبديه القيادة الفلسطينية على تجميد الاستيطان كشرط أساسي للبدء بالمفاوضات، فإن إسرائيل تقابل ذلك بنوع من الدهاء السياسي ومحاولة إفراغ هذه الضغوط من مضامينها، عبر تقديم مقترحات مثل ما طرحه وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، بتأجيل «جزئي ومؤقت» للبناء الاستيطاني لمدة ستة أشهر أو سنة مقبلة، تكشف بشكل جلي عن حقيقة المواقف الإسرائيلية تجاه المفاوضات السياسية والمطالب الفلسطينية والعربية والدولية بهذا الخصوص، وغيرها من القضايا ومتطلبات إنجاز التسوية السياسية في المنطقة.

القيادة الفلسطينية باتت تدرك أن الاشتراطات الإسرائيلية؛ سواء بقبول «يهودية الدولة»، أم تجميد «بعض» الاستيطان لمدة عام، تأتي من باب عودة الحكومة الإسرائيلية إلى سياسة الاستدراج إلى مفاوضات طويلة المدى من جانب، ووضع عراقيل جديدة أمام إمكانية إنجاز التسوية السياسية بالوصول إلى إقامة دولة فلسطينية وفق المفهوم الفلسطيني، إضافة إلى العودة بالمباحثات السياسية بين الجانبين إلى المربعات الأولى، وبخاصة أن المفاوضات التي أجراها الجانب الفلسطيني مع إسرائيل في عهد رئيس الوزراء الأسبق، إيهود أولمرت، قطعت شوطاً في بحث قضايا الوضع النهائي على الرغم من المحاولات الإسرائيلية لإفراغ هذه المفاوضات من مضمونها، وبخاصة مع استمرار توسيع وتسريع الاستيطان في ظل المفاوضات.

وفي أوج الحراك السياسي في الفترة الحالية، الذي تسيد فيه موضوع الاستيطان مختلف الاجتماعات واللقاءات التي تعقد على أكثر من مستوى، فإن القيادة الفلسطينية ما زالت تعلن تمسكها بموقف مفاده أن انطلاق العملية السياسية ينبغي أن يستند إلى قيام كل طرف، وبالأخص إسرائيل، بتنفيذ التزاماته بموجب المرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق، التي تشمل أساساً وقف الاستيطان بجميع أشكاله، والالتزام بحل قضايا الوضع النهائي، وبخاصة القدس، واللاجئين، والحدود، والمياه، والأمن، وسواها.

ويحاول الموقف الفلسطيني الاستفادة من وجود إجماع عربي وشبه دولي على هذا الموقف، ما يشكل دعماً دولياً للموقف الفلسطيني، الذي يرى أن أعمال التوسع الاستيطاني تستهدف أساساً تمزيق الوحدة الجغرافية للضفة الغربية، مع استمرار فصلها عن قطاع غزة، ومنع قيام دولة فلسطينية متصلة على حدود العام ١٩٦٧، لكن في المقابل فإن الجانب الإسرائيلي يسعى جاهداً إلى التخفيف من حدة الضغوط الدولية عليه ومحاولة التملص منها عبر محاولاته «قبض» ثمن سياسي لقاء تجميد جزئي ومؤقت للاستيطان غير الشرعي أصلاً. ومن أبرز هذه المحاولات، الضغط من أجل إخضاع الجانب الفلسطيني للمزيد من «الاختبارات»، ومحاولة إقناع المجتمع الدولي بدعم فكرة إقامة الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة، وتأجيل أبرز قضايا الحل النهائي كالقدس والحدود واللاجئين، الأمر الذي يوفر المزيد من الوقت لإسرائيل كي تواصل استكمال مخططاتها الاستيطانية داخل القدس وفي محيطها، وتوسيع حدود المستوطنات التي تعمل من أجل إخراجها من أية تسويات سياسية مقبلة مع الفلسطينيين.

وحسب الإحصائيات الرسمية لدى دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، فإنه منذ مؤتمر أنابوليس في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧ ، لم تطبق إسرائيل أيّاً من الالتزامات التي تفرضها عليها خارطة الطريق، بل واصلت انتهاك بنود هذه الخارطة من خلال البناء الاستيطاني؛ سواء داخل حدود مدينة القدس أم خارجها، حيث تشير الإحصائيات إلى بناء ٩٦٢ وحدة استيطانية داخل القدس الشرقية وحولها، كما تخطط إسرائيل لبناء ٧٣٠٠٠ وحدة سكنية بشكل عام، و١٠٠٠٠ وحدة سكنية في القدس وحولها.

ووفقاً لدائرة شؤون المفاوضات، فإن إسرائيل لا تفتأ تخلق الوقائع على الأرض عبر الاستيطان، الذي كان من أبرز معالمه ما يجري في كتلة «معاليه أودميم» الاستيطانية ومعها منطقة «E-١»، التي تعتبرها القيادة الفلسطينية أخطر المشاريع الاستيطانية في القدس المحتلة، حيث سيبلغ عدد المستوطنين فيها قرابة ٣٣ ألف مستوطن، وهي مقامة على أراض تقدر مساحتها بنحو ٥٠ كيلومتراً مربعاً، وتقارب بذلك مساحة مدينة تل أبيب. ومنذ العام ٢٠٠١، شرعت إسرائيل في تشييد ما لا يقل عن ٢٢٠٠ وحدة سكنية في «معاليه أدوميم» وحدها.

ومن أجل تعزيز التواصل الجغرافي بين مستوطنات هذه الكتلة والقدس الغربية، أكدت دائرة شؤون المفاوضات أن إسرائيل أعدت الخطة التوسعية المعروفة باسم «E-١»، التي سيتم بموجبها بناء وحدات سكنية استيطانية على ما مساحته ١٢٤٤٢ دونماً من الأراضي الفلسطينية في قرى عناتا، والطور، والعيسوية، وأبو ديس، والعيزرية.

وبينما تواصل إسرائيل ابتداع العديد من الوسائل للاستمرار في نشاطها الاستيطاني، فإن القيادة الفلسطينية لا تملك الكثير من الخيارات، ما يجعلها

مستوطنة « هار حوما»

تتمسك بموقفها الداعي لوقف الاستيطان أو تجميده على أقل تقدير، مع استمرار تأكيدها على أن مواصلة إسرائيل للنشاطات الاستيطانية تقوض «حل الدولتين».

وأكد الرئيس محمود عباس، الذي ما زال ينتظر إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما لتفاصيل خطته لإطلاق العملية السياسية «الشاملة» في الشرق الأوسط، أكثر من مرة على رفضه لأية أفكار أو مشاريع من نوع التوطين أو الوطن البديل أو الدولة ذات الحدود المؤقتة.

وقال عباس في خطابه الأخير أمام اجتماع المجلس الوطني الذي عقد مؤخراً في رام الله، «هذه أمور لا تخضع للجدل أو المساومة، لأن دولة الشعب الفلسطيني التي ارتضيناها على الرغم من الإجحاف التاريخي الذي لحق بنا، سوف تقوم على أرض وطننا».

وتابع بلغة حازمة: لن نرضى عن ذلك بديلاً مهما كلفنا الطريق من تضحيات، مؤكداً أن الالتزامات المفروضة على ثلاثة أطراف هي فلسطين، وإسرائيل، والعرب، «هي محددة وقانونية دون لبس أو غموض».

وأشار إلى التزام الجانب الفلسطيني بما عليه من التزامات، على عكس إسرائيل التي لم تلتزم بأيّ بند ينص على وقف الاستيطان، وقال: نحن لا نضع شروطاً مسبقة، ولكن نطلب أن تنفذ إسرائيل التزاماتها التي جاءت في تقرير جورج ميتشل، وهي موجودة في خطة خارطة الطريق.

وأضاف: هذه أمور لا تخضع للمساومة، وعلى الرغم من الإجحاف التاريخي سنقيم دولة فلسطين على أرض فلسطين، دولة فلسطين ليست خارج فلسطين. كذلك حل قضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤، وهو حق كفلته الشرعية الدولية، وأكدت عليه بوضوح مبادرة السلام العربية.

من جانبه، أكد رئيس دائرة شؤون المفاوضات، د. صائب عريقات، أن المباحثات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قبيل توقفها وصلت إلى بحث العديد من القضايا بشكل معمق، لكنه نوه إلى محاولة أولمرت إفراغ عملية التسوية من مضمونها، من خلال اقتراحاته بشأن تبادل الأراضي.

وقال عريقات إن الجانب الفلسطيني رفض هذه العروض كون إسرائيل تسعى من خلالها إلى إبقاء بعض المستوطنات قائمة في الضفة الغربية، ومحاولتها السيطرة على منطقة الأغوار، بما فيها مياه البحر الميت، ومحاولة السيطرة على ما مساحته ٢١ كيلومتراً مربعاً من أراضي الضفة الغربية يقع فيها حوض مائي تصل كميات المياه فيه إلى ٤٠٠ مليون متر مكعب.

واعتبر أن إسرائيل تريد وتعمل من أجل إسقاط خيار الدولتين، مشدداً على أن الجانب الفلسطيني غير معني بإسقاط هذا الخيار الذي بات يحظى بإجماع دولي، ويدعمه القانون الدولي الذي يعتبر الأراضي الفلسطينية العام ١٩٦٧ أراضي محتلة.

من ناحيته، يرى الأمين العام للمبادرة الفلسطينية، النائب د. مصطفي البرغوثي، أن «كل ما يثار عن وقف الاستيطان وما يصدر عن القيادات الإسرائيلية يؤكد أن إسرائيل ماضية في سياسة الخداع والتضليل»، مشيراً إلى تصريحات نتنياهو الأخيرة التي أظهرت أنه غير مستعد لوقف الاستيطان في القدس المحتلة، «ما يعني بصورة مباشرة العمل من أجل إخراجها من دائرة المفاوضات السياسية، في حين تعمل إسرائيل على تهديد وجود ٦٠ ألف مواطن مقدسي في القدس المحتلة عبر الاستيلاء على منازلهم وطردهم من المدينة».

وقال البرغوثي: إن الهروب من الصراع لا يعني أنه غير موجود، مؤكداً أن الحل أمام الفلسطينيين هو العمل من أجل تصعيد المقاومة الشعبية في القدس المحتلة، والعمل من أجل استكمال تشكيل قيادة فلسطينية موحدة لمجابهة التحديات الخطيرة التي تهدد القضية الوطنية، مع الاهتمام بتجنيد أوسع حركة تضامن دولي مع الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للتطهير العرقي بشكل علني في القدس والأحياء الفلسطينية فيها.

وأضاف: إن التعويل على وقف الاستيطان من قبل إسرائيل هو مجرد وهم لا يمكن البناء أو الرهان عليه.

من جانبه، يحذر النائب د. حسن خريشة من مخاطر نجاح إسرائيل في إخراج القدس من دائرة المفاوضات السياسية، من خلال الحصول على دعم أميركي لهذا التوجه، رافضاً في الوقت ذاته «حصر الاهتمام الفلسطيني في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية مع تجاهل أننا ما زلنا في مرحلة تحرر وطني، تتطلب مواصلة النضال الوطني من أجل إنهاء الاحتلال».

وشكك خريشة في القدرة على إلزام إسرائيل فعلياً بوقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، «كون إسرائيل تمتلك من القدرات والدعم السياسي والمالي ما يمكنها من التلاعب بالمصطلحات والتعابير السياسية وإقناع العالم بموقفها».

وأشار إلى أن خطة الرئيس أوباما، المفترض إعلانها خلال الفترة القليلة المقبلة، «قد تضع الكثير من الاشتراطات على الجانب الفلسطيني، ومنها القبول بتوطين لاجئي لبنان تحديداً في منطقة الغور ومدينة جديدة بين نابلس ورام الله، ونشر قوات دولية، وحل التنظيمات الفلسطينية المقاومة، مقابل تسويه سياسية يتم فيها الاعتراف العربي الرسمي بالاحتلال والتطبيع، مع مواصلة إسرائيل المطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية، ما يعني أن القضية الفلسطينية موشكة على مواجهة مخاطر كبيرة».

مستوطنة اسرائيلية

توسيع مستوطنة «متتياهو مزراح»

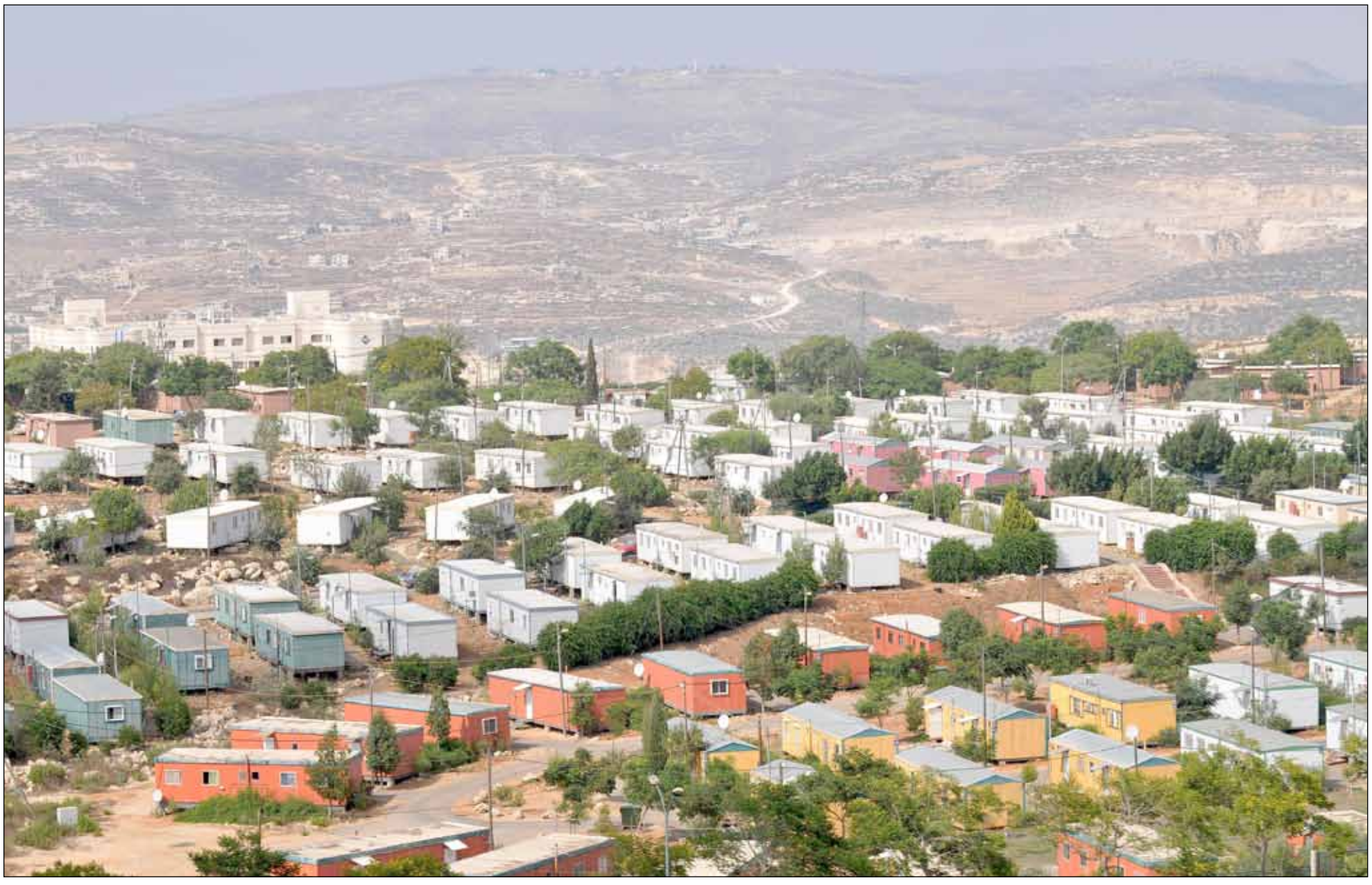

«كرفانات» في مستوطنة «ارئيل»

# حكومة نتنياهو: هل من سبب وجيه يبرّر اهتزازها؟

بقلم: أنطوان شلحت

(*) تبدو حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية، بعد مرور خمسة أشهر على تأليفها، مستقرّة، وذلك على الرغم من أن رئيسها «أقدم» على تغيير «برنامجه السياسي»، بصورة أدّت إلى تحرير توقعات بأن يتعرّض ائتلافه الحكومي، وبخاصة مع أحزاب «إسرائيل بيتنا» و«شاس» والبيت اليهودي»، إلى الاهتزاز.

إن «التغيير» الذي نقصده، والذي كان «خطاب جامعة بار إيلان» الشهير في يوم ١٤ حزيران ٢٠٠٩ واشياً به، انعكس في منحيين مرتبطين بمفاصل سياسة اليمين في إسرائيل:

الأول، الإقرار بأن «السلام الاقتصادي» ليس بديلاً لـ«سلام سياسي» مع الشعب الفلسطيني. ومن المعروف أن الخطوط العريضة للبرنامج السياسي– الأمني، الذي طرحه نتنياهو بشأن مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين، وخاض على أساسه الانتخابات الإسرائيلية العامة في ١٠ شباط ٢٠٠٩، التي أسفرت عن فوز اليمين فيها، قد أكدت أن «المفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية [قبل الحرب على غزة]، التي استؤنفت منذ مؤتمر أنابوليس [في تشرين الثاني ٢٠٠٧] وتركزت في تحقيق اتفاق دائم بصورة مباشرة، تخطئ الهدف المطلوب». وأكد أن الفلسطينيين «غير مستعدين في الوقت الحالي لتسوية أيديولوجية ذات أبعاد تاريخية، من شأنها أن تضع نهاية للصراع. ولا يوجد أي دليل على أن الفلسطينيين سيستجيبون، الآن، ولو للحد الأدنى من المطالب، التي سيطرحها أي زعيم إسرائيلي مسؤول. وقد رفض الفلسطينيون بشدة اقتراحاً للتسوية قبل ثمانية أعوام [أي خلال مفاوضات كامب ديفيد العام ٢٠٠٠]، ولا يوجد دليل على أن مواقفهم إزاء قضايا الحل الدائم أصبحت معتدلة أكثر، بل على العكس، فقد أصبحت مواقفهم متصلبة أكثر في مقابل حكومة إسرائيلية ضعيفة». وبدلاً من ذلك، اقترح نتنياهو أن «تركز إسرائيل جهودها في تحسين [مستوى] حياة الشعب الفلسطيني اليومية». وقال إنه «ينبغي، بصورة خاصة، مساعدة الفلسطينيين في تطوير اقتصادهم بشكل سريع. وهذه الخطوة، بحد ذاتها، لن تنهي الصراع، لكنها ستوجد أجواء تزداد من خلالها بشكل كبير احتمالات نجاح المفاوضات السياسية. وستعمل حكومة برئاسة الليكود بصورة فورية من أجل تغيير الأوضاع الميدانية» [وهذا هو ما اصطلح على تسميته بـ «السلام الاقتصادي»].

الثاني– الموافقة على «مبدأ التقسيم» من خلال قبول «مقاربة الدولتين». وبغض النظر عن رؤية اليمين في إسرائيل جوهر الدولة الفلسطينية التي ستقوم، فإن مجرّد هذه الموافقة تعني، أو من المفترض أن تعني، أن ذلك اليمين، وعلى وجه التحديد الذي يمثل حزب الليكود عليه، لا يملك بديلاً ممكناً آخر لـ«حل الدولتين». لكن في الوسع أن نضيف أن هذا البرنامج السياسي هو في الوقت ذاته برنامج حزب «كاديما»، المعدود منذ خطة الانفصال عن غزة في صيف ٢٠٠٥ على الوسط، طبقاً للمعايير الإسرائيلية، وهو حزب منسول في معظمه من اليمين الإسرائيلي، ومن حزب الليكود على وجه الدقة. بل كان ثمة من أشار إلى أن نتنياهو قد «سرق» خطاب رئيسة «كاديما» الحالية ووزيرة الخارجية السابقة، تسيبي ليفني، لاسيما أنها كانت تؤكد دائماً على شرط الاعتراف بـ «يهودية إسرائيل»، وعلى ضرورة أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة منزوعة السلاح، وتعارض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهذه كلها هي الأركان نفسها التي وردت في «برنامج نتنياهو الجديد».

## عوامل استقرار حكومة نتنياهو

إن ما يحافظ على استقرار الائتلاف الحكومي هو، أولاً وقبل أي شيء، أن «التغيير» السالف لم يؤثر بتاتًا في الممارسات الإسرائيلية الميدانية ذات الطابع الإستراتيجي، وبخاصة فيما يتعلق بالاستيطان، وأعمال البناء في المستوطنات [نعيد إلى الأذهان هنا مقولة تؤكد أن تاريخ النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني شهد معادلة كانت وتيرة تسارع الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة وفقاً لها متناسبة طردياً مع وتيرة تسريع المفاوضات].

وثانياً، أن نتنياهو نفسه رهن أي «ثمرات» قد تترتب على هذا «التغيير»، وربما تكون في مصلحة الشعب الفلسطيني، بشروط تفرغها من مضامين تنأى عن إجماع السياسة الإسرائيلية العامة.

وفوق ذلك كله لا معنى أصلاً لقراءة «برنامج» نتنياهو وتحركاته المختلفة خارج سياق «الأخذ والعطاء» مع الإدارة الأميركية الجديدة، برئاسة باراك أوباما، التي رفعت، منذ أن تسلمت مهماتها، لواء مطالبة الحكومة الإسرائيلية الحالية أن تقبل «مقاربة الدولتين»، وأن تقوم بتجميد أعمال البناء في المستوطنات على نحو مطلق. بل إنّ لهجة «خطاب بار إيلان»، من ألفه إلى يائه، وطريقة تسلسل وقائعه، تؤكدان أنه مُوجّه أساساً، حتى لا نقول حصرياً، إلى هذه الإدارة. فقد تجاهل نتنياهو الطرف الفلسطيني بصورة تكاد تكون تامة، وفي حين اختار أن ينوّه بمعاهدتي السلام اللتين وقعت إسرائيل عليهما مع كل من مصر والأردن، بوصفهما نموذجين مقبولين عليه للتسوية المتوخاة إسرائيلياً مع «الطرف العربي»، فإنه لم ينبس ببنت شفة فيما يخصّ الاتفاقات أو التفاهمات الإسرائيلية– الفلسطينية السابقة، لئلا يتم تأويل ذلك بأنه يشفّ عن تسليمه بها. وقد صدق من رأى أنه علاوة على الأهمية الكامنة في التركيز على ما قاله نتنياهو في سياق الخطاب، فإنّ التركيز في الوقت نفسه على ما لم يقله لا يعتبر أقل أهمية.

وحتى من قبل أن يلقي خطابه هذا، لكن في غمرة جدل اتسم بقدر من الحدّة اندلع مع إدارة أوباما، فيما يتعلق بجوهر التحركات السياسية المطلوبة من الحكومة الإسرائيلية اليمينية الجديدة، لمحت تحليلات سياسية إسرائيلية إلى أنه لا بُدّ من أن يتفتق ذهن نتنياهو في نهاية المطاف عن «معادلة سحرية» تجنّبه الصدام القاسي مع واشنطن، وتنقل الكرة من ملعبه إلى ملاعب أخرى، ليس أبسطها الملعب الفلسطيني.

ولدى العودة إلى ما جاء في أحد هذه التحليلات، في هذا الصدد، في اليوم نفسه الذي ألقى الرئيس أوباما فيه خطابه الموجّه إلى العالمين العربي والإسلامي في جامعة القاهرة (الرابع من حزيران ٢٠٠٩)، نطالع ما يلي: «يبدو أن نتنياهو سيبذل كل ما في وسعه من أجل أن يتهرّب من المواجهة [مع الإدارة الأميركية]، ولذا فسيكون مضطراً إلى التنازل عن معارضته فكرة الدولة الفلسطينية، وإلى تقديم بعض الإنجازات الميدانية إلى أوباما. وعندها سيراوده الأمل أن يقوم الرفض العربي بتجميد العملية السياسية، وبذا فإنه يوفر على نفسه عناء مناقشة المسائل الأكثر صعوبة المتعلقة بتفكيك مستوطنات، وبالقدس، واللاجئين» (ألوف بن، صحيفة «هآرتس»).

وفي وقت لاحق، عاد كاتب التحليل المذكور نفسه وأشار، لدى تطرقه تحديداً إلى موقف نتنياهو المستجد من «التسوية» السياسية، إلى أن هذا الأخير يتبنى بإزاء التفاهمات الإسرائيلية– الفلسطينية الأخيرة [وبالذات ما تمّ التوصل إليه خلال اللقاءات التي عقدت بين رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، والرئيس الفلسطيني محمود عباس] نظرة لا تنطوي على قبول بها، وإنما على كونها دليلاً قاطعاً آخر يثبت انعدام وجود طرف فلسطيني شريك لها، بل وشريك لعملية التسوية السياسية برمتها، كما هي الحال منذ فشل محادثات كامب ديفيد وطابا في العام ٢٠٠٠ ومطلع العام ٢٠٠١ (صحيفة «هآرتس»، ١٥ تموز ٢٠٠٩). وعلى ما يبدو فإن نتنياهو يواصل التمسك بهذه النظرة للتهرب من معضلة تجميد الاستيطان ولتفريغ حملة الضغط الأميركية والعالمية، التي يتعرّض لها، من أي «لدغة» قد تمسّ سياسته العامة أو تطيح بائتلافه اليمينيّ.

بناء على هذا، فإن الأزمة التي ربما تتهدّد ائتلاف حكومة نتنياهو، تبقى محكومة بوجود نيات لتجاوز محددات السياسة، التي في وسعه أن ينتهجها. وقد جاءت بعض التحركات والتصريحات الأخيرة، من لدن وزراء معظم الأحزاب الشريكة في الائتلاف ووزراء من الليكود، لتوحي باحتمال نشوبها. وتزامنت مع المحادثات التي تجريها الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية بغية التوصل إلى صيغة اتفاق حول البناء في المستوطنات. وهؤلاء الوزراء هم وزير الشؤون الإستراتيجية، النائب الأول لرئيس الحكومة الإسرائيلية موشيه يعلون، ووزير الإعلام يولي إدلشتاين (كلاهما من الليكود)، ووزير الداخلية إيلي يشاي (شاس)، ووزير العلوم دانيئيل هيرشكوفيتش («البيت اليهودي»). وقد شدّدوا، خلال جولة لهم في شمال الضفة الغربية يوم ١٧ آب ٢٠٠٩، على ضرورة إضفاء الطابع القانوني والشرعي على ما يسمى بـ «البؤر الاستيطانية العشوائية». وانتقد يعلون وصف البؤر الاستيطانية المنتشرة في الضفة الغربية بأنها «غير قانونية»، مؤكداً أن هذا التعبير غير قانوني. ودعا إلى دراسة العودة إلى مستوطنة «حومش» الواقعة في شمال الضفة الغربية، التي تم تفكيكها ضمن خطة الانفصال عن قطاع غزة في صيف ٢٠٠٥. ورأى أن الانسحاب الأحادي من قطاع غزة «شكل زخماً قوياً للإسلام الجهادي»، مؤكداً أن الانسحابات «تعزز الجهاديين والإرهاب». ولفت إلى أن «حركة «فتح» لم تتنازل عن نظرية المراحل» [في إثر هذه التصريحات اشترك يعلون أيضاً في اجتماع لأنصار جناح «القيادة اليهودية» الأكثر تطرفاً داخل الليكود وكرّر التصريحات نفسها، وأرفقها بهجوم ضارٍ على حركة «السلام الآن» الإسرائيلية المناهضة للاستيطان في المناطق المحتلة، وعلى النخب الإسرائيلية المؤيدة للتسوية السياسية]. بدوره، أكد يشاي أن الوزراء لا يزورون بؤراً استيطانية عشوائية «وإنما هذه مستوطنات شرعية تمت إقامتها بواسطة حكومات إسرائيل». وعبر هيرشكوفيتش عن ثقته بأن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو «يؤيد السماح بمواصلة النمو الطبيعي» في المستوطنات. وأعرب عن اعتقاده بإمكان التوصل إلى اتفاق يتيح البناء في المستوطنات من دون الإعلان عن ذلك. في الوقت نفسه، واصل وزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان («إسرائيل بيتنا»)، إطلاق التصريحات، التي تكرّر عدم إيمانه بـ «السلام مع العرب»، وكان آخرها أنه لن يتم التوصل إلى اتفاق سلام حتى في غضون الأعوام الستة عشر المقبلة [أي الأعوام نفسها التي انقضت منذ التوقيع على اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣].

ولا شكّ في أن إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما، في نهاية شهر أيلول ٢٠٠٩، عن خطته للسلام في الشرق الأوسط، سيكون بمثابة مفترق مفصلي، على الأقل بالنسبة لسياسة حكومة نتنياهو. غير أن الأحاديث كلها بشأن بنود هذه الخطة لا تزال مندرجة في إطار التكهنات فقط.

إن مجرّد ذلك لا يحول دون تقدير أنه لا تظهر حتى الآن أسباب وجيهة تبرّر الاعتقاد بزعزعة القاعدة البرلمانية، التي تستند إليها الحكومة الإسرائيلية على خلفية سياسية محضة. وهذا التقدير يستند إلى بضعة عوامل، نذكر منها العوامل الرئيسة التالية:

أولاً. أكدت جولة نتنياهو الأوروبية الأخيرة [خلال آخر أسبوع من شهر آب ٢٠٠٩]، التي شملت لقاء آخر مع المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل، أن الفجوة بين مواقف رئيس الحكومة الإسرائيلية وبين مواقف وزير خارجيته بشأن احتمالات التوصل إلى «السلام» ليست من صنف الفجوات التي تلغي احتمال استمرار التقارب السياسي بينهما إلى أجل غير مسمى، حتى لو استؤنفت المفاوضات مع الطرف الفلسطيني. مثلاً أعرب نتنياهو، خلال لقاءاته السياسية في لندن، عن شكوكه بشأن احتمالات التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، وفقاً لخطة أوباما المتوقعة. وخلال لقاء مع كبار كتاب الأعمدة الصحافية البريطانيين، قال إنه يعتقد أن من الصعب التوصل إلى اتفاق [مع الفلسطينيين]، حتى لو انسحبت إسرائيل من آخر شبر من المناطق [المحتلة].

ثانياً. إن جلّ الانتقادات، التي وُجهّت إلى يعلون، كانت منحصرة في المنبر الذي اختاره من أجل الجهر بآرائه، وهو اجتماع لأنصار جناح "القيادة اليهودية" الأكثر تطرفاً في الليكود الذي يتزعمه موشيه فيغلين، كما ذُكر أعلاه، لا في جوهر تلك الآراء، بما يثبت وجود عدم اتفاق عليها. فلقد أعلن يعلون، مثلاً، أن من حق اليهود أن يستوطنوا في أي بقعة من أرض إسرائيل كلها، وبذا فإنه عكس رأي مؤيدي حزب الليكود، في معظمهم، فضلاً عن رأي إسرائيليين كثيرين ليسوا أعضاء في هذا الحزب. ويرى بعض قادة الليكود أن هذا الحق، الذي تحدث يعلون عنه، هو عماد الحركة الصهيونية أولاً ودائماً، وأنه إذا كانت هناك خلافات، في الوقت الحالي، بين إسرائيل وبين إدارة الرئيس أوباما في واشنطن، فإن السبب الرئيس الواقف وراءها يتعلق أكثر من أي شيء آخر بهذا الحق، وبعدم فهم مركزيته من طرف المسؤولين في واشنطن، الذين يعتقدون أن المحرقة النازية كانت العامل الرئيس خلف إقامة دولة إسرائيل، لا «الحق اليهودي».

ثالثاً. وفقاً للمسار الذي سلكه نتنياهو، منذ «خطاب بار إيلان»، وما زال متمسكاً به –وفي صلبه عدم النأي عن الشروط المسبقة التي وضعها لقيام دولة فلسطينية، وفي مقدمها تجريدها من السلاح ومظاهر السيادة الأساسية واعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل، أي اعترافهم بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة قومية، ما يعني الاعتراف بوجود قومية يهودية، والتخلي عن حق العودة، واستمرار بقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وهي شروط أقل ما يقال بشأنها إنها تحوّل تلك الدولة إلى فكرة هزيلة، وتنمّ في العمق عن مسعى إلى عرقلة قيامها– فإن التحركات والتصريحات السياسية، التي يطلقها وزراء في حكومته، وتبدو في الظاهر كما لو أنها تنطوي على استئناف على «برنامجه»، تعتبر معيناً له لتوضيح مدى صعوبة تليين موقفه حتى إزاء مطلب أوليّ على غرار تجميد الاستيطان، ناهيك عن المطالب الأخرى الأبعد مدى.

بعد تضاعف حجمها من ٤٧ إلى ٤٧٠ صفحة!

# إعادة وثيقة جنيف إلى طاولة التسوية .. تعزيز للأمل أم ترويج للوهم؟!

كتب غازي بني عودة:

جرى مؤخراً ما يمكن وصفه محاولة هادئة لنفض الغبار عن «وثيقة جنيف»، التي كان أطلقها أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبد ربه، والوزير الإسرائيلي السابق يوسي بيلين نهاية العام ٢٠٠٣، واستؤنفت تحركات جديدة لتبنيها كإطار جامع وبديل لصيغ الحل الأخرى، والترويج لفكرة مفادها إنها الأنسب والأوفر حظاً للتوصل إلى تسوية فلسطينية إسرائيلية وسط تلميحات بأن الإدارة الأميركية قد تدعم حلاً يستند إليها.

وزيرة الخارجية السويسرية ميشلين كالمي ري التقت في الثلاثين من حزيران الماضي كلاً من بيلين وعبد ربه، وبحثت معهما آفاق المبادرة، التي ترعاها وتمولها سويسرا، وبعض التفاصيل التطبيقية المرتبطة بها وإمكانية إحيائها.

ويتضح من تصريحات سويسرية وفلسطينية وإسرائيلية مقتضبة أعقبت هذا اللقاء، أن العمل على هذه المبادرة لم ينقطع خلال الأعوام الستة التي أعقبت إطلاقها، حيث أضيف إليها العديد من الملاحق والتفاصيل، ما ضاعف حجمها عشر مرات، حيث قفز عدد صفحاتها من ٤٧ إلى ٤٧٠ صفحة، علماً أن شيئاً لم ينشر عن مجموعة الإضافات الجديدة التي ألحقت بها حتى الآن.

وتفرض هذه التطورات السؤال الرئيس المتعلق بفرص وثيقة جنيف، وما إذا كان تضاعف حجمها سيضاعف من فرص نجاحها في تحقيق السلام المنشود، أم أن الأمر لن يتجاوز في جوهره إضافة «الصفر» الذي أضيف لعدد الصفحات إلى حظوظ المبادرة التي أثارت من الانتقاد والمعارضة أكثر مما حظيت به من الترحيب والتأييد بين الفلسطينيين.

مجموعة الإضافات التي تغطي ما مساحته ٣٣٣ صفحة، تتعلق بتفاصيل بنود المبادرة، وهي عبارة عن ملاحق تنفيذية كما أوضح بيان مقتضب لوزارة الخارجية السويسرية، الأمر الذي أكده أيضاً عبد ربه خلال لقاء أجرته معه صحيفة «لوتون» السويسرية، حيث قال: إن مبادرة جنيف دعمت بملاحق جديدة تتعلق بالمياه والبيئة والأمن.

وبينما تشي تصريحات عبد ربه بأن ما أضيف إلى المبادرة من تفاصيل قد تم بمشاركة وموافقة فلسطينية (كما يستنتج من أقواله آنفة الذكر)، إلا أن الدكتور نظمي الجعبة، وهو أحد أعضاء المجموعة الفلسطينية التي ساهمت في وضع الوثيقة، يقول إن هذه التفاصيل والملاحق وضعت من الفريق الإسرائيلي دون نظيره الفلسطيني الذي رفضها. ويعنى هذا الأمر أن الفريق الفلسطيني قد يكون أصبح اثنين؛ أحدهما ربما شارك في وضع الملاحق والتفاصيل، والآخر لم يشارك أو استبعد ورفضها بعد أن اطلع عليها.

## واشنطن، وثيقة جنيف و«عقدة حماس»

وكشف عبد ربه عن إمكانية إحياء هذه المبادرة، موضحاً أن التحركات الأخيرة جاءت متصلة بالأجواء الإيجابية التي أشاعها تحرك الرئيس الأميركي باراك أوباما بشأن التسوية بين الفلسطينيين وإسرائيل، الأمر الذي شمل لقاءات متكررة عقدها أصحاب المبادرة مع ممثلي الإدارة الأميركية بعد انتخاب أوباما (حضر السفير السويسري في واشنطن بعضها) وفقاً لما نقله الموقع السويسري الإلكتروني (swissinfo.ch).

وكانت وسائل إعلام إسرائيلية ذكرت نقلاً عن رام إمانويل، رئيس فريق رئاسة أوباما، القول إن معالم الحل السلمي في الشرق الأوسط يمكن أن تقوم على أساس مبادرة جنيف.

وبالتوازي مع هذا، فإن الحكومة السويسرية التي ترعى مبادرة جنيف قد مولت مؤخراً اتصالات مع حركة «حماس» للتغلب على حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني، التي ينظر لها كأحد العوائق في طريق تطبيقها (المبادرة)، لكن القول الفصل يبقى بالطبع بيد سيد البيت الأبيض «أوباما»، وما إذا كان سيختار الذهاب في مثل هذا الاتجاه (وثيقة جنيف).

وكان من بين المفاوضات مع حركة «حماس»، تلك التي تمت في سويسرا يومي ١٦ و١٧ من حزيران الماضي (أي أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لمحاربة العنصرية)، وشملت، حسب صحيفة «الحياة» اللندنية، عضو المكتب السياسي في «حماس»، ووزير الخارجية السابق في حكومة إسماعيل هنية، محمود الزهّار، ووزير الصحة في الحكومة المقالة باسم نعيم، والناطق باسم الحكومة طاهر النونو، وممثل الحركة في بيروت والناطق باسمها أسامة حمدان.

ويروج القائمون على وثيقة جنيف التي يطلق عليها البعض «اتفاق السلام الافتراضي» ويتحدثون عن إمكانية للتوصل إلى اتفاق سلام يشمل القضايا الأشد صعوبة كالقدس، واللاجئين.

وعلى الرغم مما قد يخلقه هذا الأمر من مناخات تبدو للوهلة الأولى إيجابية، فإن ترويج الأوهام نقيض ومغاير لإشاعة الآمال، فالهوة كما تظهرها الحقائق على الأرض لا تزال ضخمة وآخذة في الاتساع.

عبد ربه

بيلين

الجعبة

## تعدد الحلول وثبات الرفض الإسرائيلي

ويقول عبد ربه في لقاء خص به مجموعة من ممثلي وسائل الإعلام، بينها موقع (swissinfo.ch) رداً على سؤال عما إذا كانت مبادرة جنيف لا تزال قائمة وصالحة للتطبيق كأرضية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، «مبادرة جنيف هي نفسها أفكار خارطة الطريق وأفكار مبادرة السلام العربية، التي تدعو إلى حل على أساس الدولتين وعلى أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية. لذلك، فهي قائمة ما دامت إمكانية هذا الحل واردة».

وهنا يلامس عبد ربه جوهر المشكلة، عبر قوله إن فرص هذه المبادرة قائمة إذا ما توفرت إمكانية الحل على أساس الدولتين وقرارات الشرعية الدولية، لكن المتتبع يلاحظ رفضاً إسرائيلياً عنيداً ووقائع تفرض على الأرض، منذ توقيع أوسلو وحتى الآن، بما يقوض مثل هذا الحل ويفرغه من جوهره.

ويفرض هذا الأمر في أحد جوانبه طرح السؤال التالي: طالما أن مبادرة جنيف هي ذاتها خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية (كما يقول عبد ربه) فلماذا تتعدد المبادرات؟ ولماذا السير خلف مبادرة أطلقتها مجموعة فلسطينية إسرائيلية لا تملك من قوة الدفع نحو الحل ما قد تملكه السعودية صاحبة المبادرة العربية التي تبنتها جامعة الدول العربية في بيروت، أو خارطة الطريق التي تقف خلفها لجنة دولية، وهما مبادرتان فشلتا ويكاد يستسلم أصحابهما أمام التعنت والمراوغة الإسرائيليين، على سبيل المثال؟!

وينقل موقع (swissinfo.ch) عن عبد ربه ما ينسف مبررات اللجوء لمزيد من الاتفاقات أو المبادرات، بما في ذلك بالطبع وثيقة جنيف، حيث يقول في سياق حديثه: إن ما يوجب التغيير في الحقيقة هي الحكومة اليمينية في إسرائيل التي تسير في تغيير نحو الأسوأ؛ أي القبول بكانتونات فلسطينية ممزقة وغير متصلة مع بعضها تحت الهيمنة الإسرائيلية، أي نوع من المحمية الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية، وهذا ما لا يمكن القبول به على الإطلاق، لأننا نتمسك بحل الدولتين لشعبين، ودولة فلسطينية كاملة السيادة بحدود ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وحل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين وفق القرار رقم ١٩٤.

وعلى الرغم من هذا الإعلان، فإن مبادرة جنيف لا توفر الفرصة لمثل هذه الحلول، بل على النقيض من ذلك، فهي قد تمثل أرضية لتقويضها كما يؤكد عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية فهد سليمان في دراسة تفصيلية معمقة كان أعدها حول وثيقة جنيف بعد إعلانها.

وتمثل وثيقة جنيف (على الرغم من أنها نتاج لجهود شخصيات تبدو غير رسمية) فرصة إضافية لاستغلالها إسرائيلياً، لاسيما أن المشاركة الفلسطينية كانت في جزء منها شبه رسمية، أو على الأقل بمعرفة وغطاء رسميين.

وربما تفسر هذه المسألة مسار الوثيقة التي تنحو باتجاه حل الاختلافات الشديدة في المواقف الإسرائيلية والفلسطينية المتعلقة بمختلف القضايا على حساب الحلقة الأضعف؛ الفلسطينيين، ما يطرح العديد من الأسئلة أمام ما سجل من تحركات بهذا الشأن.

ويثار أولاً السؤال المتعلق بدوافع مثل هذا التوجه الآن، وما إذا كان محصوراً بمجرد مساندة جهود الإدارة الأميركية للحل، أم أن الأمر قد يقود لحرف الأمور إلى سياق آخر مغاير لأسس الحل التي قبلها الفلسطينيون، ودخلوا العملية السلمية استناداً إليها (حل الدولتين، وأراضي ٦٧، واللاجئون، والقدس).

## مبادرات على المقاس!

وتكشف نظرة خاطفة لما ظهر من مبادرات ومقترحات متتالية للتسوية عقب مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو، أن قسماً منها كان عبارة عن مناورات تكتيكية للحل سعت أساساً لتجاوز الرفض الإسرائيلي حيناً، وتفصيلها وفقاً للمقاس الإسرائيلي غالباً، دون أن يلتفت الفلسطينيون كثيراً إلى أنها كانت في كل مرة تنحدر بسقف مطالبهم نحو الأسفل، لاسترضاء إسرائيل التي لا تزال ترى في «إحلال السلام» تأبيداً لجميع مظاهر الاحتلال.

واستخدمت متوالية المبادرات التي لم تنقطع كوسيلة إلهاء نموذجية لتبرر استمرارية المراوحة في المكان وترويج وهم التقدم، فكلما كانت تصطدم هذه أو تلك من صيغ أو مقترحات الحل بجدار الرفض الإسرائيلي، تظهر على الساحة مبادرة جديدة لإنقاذ سابقتها، نظراً لأن مشروع التسوية صمم على قاعدة انتظار ما ستجود به إسرائيل على الفلسطينيين، وهذا ما يفسر القول الأثير عند قادة الدولة العبرية «لقد قدمنا أو سنقدم تنازلات مؤلمة» حين يتحدثون عن أيٍّ من أبسط الحقوق الفلسطينية.

وبينما يستشف من أن تحركات أصحاب مبادرة جنيف تنطوي على هدف تكتيكي يرمي لمساعدة الرئيس الأميركي في مسعاه نحو التسوية، فإن العمل المتواصل والطويل على هذه المبادرة وما أنجز من ملاحق قد سبق وصول الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى السلطة، ما يعزز فكرة أن العمل على مسار وثيقة جنيف جاء منفصلاً، وربما مغايراً لما يجري تداوله حالياً عن مسار الحل.

ويبقى الحديث عن فرص مبادرة جنيف حبيس الإطار النظري للمسألة (في هذه المرحلة على الأقل)، فالمعارضة الشديدة التي ووجهت بها فلسطينياً (وبخاصة فيما يتعلق بقضية اللاجئين وتبادلية الأراضي ويهودية إسرائيل) تظهر جانباً من المعيقات، وربما تفسر سر التكتم على ما شهدته المبادرة من متابعة أنتجت مجموعة الملاحق التنفيذية التي لم تنشر بعد.

## تقنية الحل .. والحق

وتتعامل مبادرة جنيف (في أحد منطلقاتها على الأقل) مع قضايا الخلاف والتعنت الإسرائيلي، وفي قلب ذلك الحقوق الفلسطينية، كمسائل إجرائية فنية يمكن حلها من خلال مهارة القائمين على المبادرة الذين يراهنون على إمكانية أن تفرض وثيقة جنيف نفسها على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي كأنموذج أو كصيغة «معقولة» للتسوية، كما يقولون.

ويشير برنارد سابيلا، وهو من دعاة وأنصار السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلى أن «المشكلة الحقيقية تتعلق بالتحاق السكان المكثف بمشروع التسوية، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا الأكثر حساسية، مثل مسألتي اللاجئين والقدس»، كما نقل عنه موقع «سويس انفو».

ويتضح من هذا القول أن ما يجري من حراك لا يعدو كونه جزءاً من المراوحة في المكان، لأن الوصول إلى التحاق الفلسطينيين المكثف بمشروع التسوية يتطلب أولاً أن يقترب من حقوقهم ومطالبهم الدنيا، وهذا أمر لم تحققه مبادرة جنيف بصورة تميزها عن غيرها من صيغ الحل، بل إنها وعلى النقيض من ذلك تدفع بسقف المطالب الفلسطينية إلى مستويات أدنى بكثير مما كان مطروحاً، كما يقول فهد سليمان في دراسته التفصيلية لبنود هذه

المبادرة.

ويلامس الأكاديمي الإسرائيلي إيلان غرايلسامّر السياق الذي جاءت فيه مبادرة جنيف، ويقول: لقد كانت مبادرة جنيف قبل كل شيء، محاولة للترويج لعدد من الأفكار لدى الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وتمثّل دور الذين توصّلوا إلى هذا الاتفاق، في توضيح بعض الأفكار، وسمحوا بالسير إلى الأمام على طُرق لم تُستكشف سابقاً.

ويبقى مقياس التوصّل إلى حل مرتبطاً بتقليص حجم الهوة في المواقف، وهذه لا تزال واسعة وعميقة، فالإسرائيليون ابتعدوا عما قبل به الفلسطينيون على مضض، وما بات مطروحاً اليوم من الإسرائيليين أصبح أكثر تشدداً مما كان قبل سنوات عدة، علما أن الفلسطينيين دخلوا عملية السلام على أساس الحد الأدنى من حقوقهم غير القابلة لمزيد من المساومة أو التنازل (على المستوى الشعبي على الأقل)، ما يجعل فرص المبادرة ضعيفة حتى لو أُتبعت بالمزيد من الملاحق، لأن الخلل يكمن في المبادئ وليس في التفاصيل والقضايا «الفنية»، فبقاء اللاجئين خارج نطاق حل حقيقي لقضيتهم مثلاً، لن يتيح لمثل هذا الحل الديمومة على المدى البعيد على الأقل.

## هبوط بالمطالب الفلسطينية

قد يكون أخطر ما في وثيقة جنيف على الإطلاق أنها تقوم على قطع الصلة بالماضي، وبكل الامتدادات التي تتيح للفلسطينيين الاستناد إليها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي الذي يعمل جاهداً على عزل الفلسطينيين، حيث يبرز في الوثيقة مثلاً النص الذي يرمي إلى جعلها «مرجعية» وحيدة بديلة لكل ما سبقها من قرارات الأمم المتحدة! فالخط المحكم الذي يربط بين الفقرات (من الديباجة إلى المواد ١، و١٦ و١٧) يظهّر فكرة محورية عند الجانب الإسرائيلي تمسّك بها بإصرار في «مشروع اتفاق ناقص»، واستطاع فرضها على نظيره الفلسطيني، وهي: الاتفاق هو النص الوحيد .. إنه النص الأخير، فلا مطالب من بعده، ولا مرجعية سواه، كما يقول سليمان في دراسته التي أنجزها حول الوثيقة العام ٢٠٠٥.

ويضيف سليمان: أما الإصرار على إنهاء المطالبات، فلا يخاطب سوى الجانب الفلسطيني باعتباره صاحب الحقوق المغتصبة الذي يناضل لاستردادها، مشيراً إلى الصياغات التي اعتمدت بما يمس جوهر الحقائق والحقوق والمطالب الفلسطينية، كالحديث عن أرض متنازع عليها بديلاً عن وطن محتل، واستبدال عودة لاجئين شردوا من ديارهم باختيار أماكن سكن دائمة لإقامتهم.

ومن أبرز المخاطر المستقبلية التي تنطوي عليها هذه المبادرة، كما يقول سليمان، أن «التنازلات الفلسطينية المتضمنة ستكون ملزمة لأصحابها في أية مفاوضات لاحقة، وأنها ستكتسي وتكتسي بالفعل قيمة معيارية على المستوى الخارجي في التعاطي مع الحقوق الفلسطينية؛ سواء أكان ذلك في سياق المفاوضات أم بمعزل عنها»، وأن «النص المعتمد سيكون في كل الأحوال هو السقف الذي سيُضطر المفاوض الفلسطيني للقبول بما هو أدنى منه».

ويذهب الباحث للاستنتاج أن وثيقة جنيف تقدم تصوراً على مستوى المراكز المؤثرة في صناعة السياسة الدولية وفي المجتمع الدولي، يرسخ القناعة بأن حلاً يقوم على التنازلات الفلسطينية (ضم أراض، تقسيم القدس، عدم الاعتراف بحق العودة .. ) هو أمر يمكن القبول به، وبالتالي ممكن التحقيق، فضلاً عما يشيعه من مناخ زائف بانفتاح الأفق أمام التقدم نحو «التسوية الدائمة» في وقت تكون فيه الأمور في ذروة تعقيدها، ما يعزز نزوعاً عربياً ودولياً للتساهل في التصدي للانتهاكات الإسرائيلية اليومية على اعتبار أن الحل الشامل قابل للتحقق في المدى المرئي!

## الجعبة: الوثيقة غير قابلة للتطبيق

بدوره، يرى الجعبة أن الكثير من التفاصيل في الوثيقة غير قابلة للتطبيق، ويستبعد إمكانية تحولها إلى اتفاقية للحل، ويقر بصحة وأحقية ما يوجه لها من انتقادات بشأن الصيغة التي عرضتها لحل مسألة اللاجئين.

ويقول الجعبة: إن الوثيقة هدفت إلى تحريك الأوضاع السياسية في تلك الفترة (بعد فشل كامب ديفيد والحصار الذي فرض على القيادة والشعب الفلسطيني) في ظل غياب مبادرات فلسطينية، وللتأكيد على أن هناك شريكاً فلسطينياً.

واستبعد إمكانية أن تصبح وثيقة جنيف اتفاقية للحل، لاسيما أن كثيراً من الأمور فيها غير ممكن التطبيق، ورأى أن ما يقال بهذا الشأن (أن تصبح اتفاقية) ينطوي على مبالغة.

وقال الجعبة: باعتقادي فإن المبادئ فيها (وثيقة جنيف) يمكن أن تصلح لحلول، وهي مستمدة من مبادئ عملية السلام .. والوثيقة لا تصلح أن تكون اتفاقية للحل، وهي تضع إطاراً للحل وليس حلاً، وكثير من الأمور فيها لا يمكن أن يطبق.

وكشف عن أن ما أضيف إلى وثيقة جنيف من تفاصيل وملاحق (تسربت معلومات بشأنها مؤخراً دون أن ينشر النص) كان نتاج عمل الفريق الإسرائيلي دون شريكه الفلسطيني، الذي لم يسهم في وضعها، بل ورفضها أيضاً، حسب قوله.

وأضاف: لا علاقة لي بالتفاصيل التي أضيفت إليها، والملاحق لم تتم الموافقة الفلسطينية عليها، وعلى الأغلب فإنها جاءت من الشريك الإسرائيلي، فهو الذي عمل عليها فقط، وحتى أكون دقيقاً فقد جرى نقاشها فلسطينياً لكن لم تتم الموافقة عليها.

وبينما دافع الجعبة عن بعض ما جاء في وثيقة جنيف، والسياق الذي جاءت فيه، فإنه أعرب عن تفهمه لانتقادات الذين هاجموها ارتباطاً بقضية اللاجئين على وجه الخصوص.

وقال رداً على سؤال حول الانتقادات التي وجهت للوثيقة بشأن مسائل الاعتراف بـ «يهودية الدولة»، ومبدأ تبادل الأراضي، وتقويض حق عودة اللاجئين: كل واحدة من هذه القضايا لها جواب، فلا اعتراف بيهودية الدولة في الوثيقة، ومبدأ تبادل الأراضي هو مبدأ وافق عليه الرئيس الراحل ياسر عرفات في حينه، أما قضية اللاجئين فإنها تستحق أن يوجه لها (أي الوثيقة) النقد بشأنها، فالوثيقة تتعامل مع شق التعويض، أما حق العودة فإنها تضيعه.

وأضاف رداً على ما يقال من أن وثيقة جنيف من شأنها أن تقود إلى خفض سقف المطالب الفلسطينية: الوثيقة واحدة من عشرات الوثائق التي طرحها المجتمع المدني، وهي غير ملزمة ولا يمكن اتهامها بخفض السقف الفلسطيني، فمنظمة التحرير والقيادة الفلسطينية تستطيع أن تقول إنها غير موافقة عليها وترفضها!

## أبو ليلى: ثغرات تتعلق بالمبادئ

ويرى النائب قيس عبد الكريم «أبو ليلى»، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أن ما سجل من تحركات بشأن إحياء مبادرة جنيف يندرج في إطار جس النبض وتقييم مدى القبول الفلسطيني لها، وفرص بعث الحياة فيها، ويقول: هناك محاولات لإحياء هذه المبادرة لكنها لا تزال في مجال جس النبض وسبر الأغوار أكثر مما هي خطة ملموسة ستنفذ، على الرغم من أن العمل استمر على الملاحق خلال السنوات الماضية، وهناك وثائق أعدت من قبل الفرق التي عملت عليها، لكننا لم نطلع عليها رسمياً، واقتصر الأمر على ما أشارت إليه الصحافة الإسرائيلية.

ونوه عبد الكريم إلى ما تعانيه الوثيقة من ثغرات «تتعلق بالمبادئ»، موضحاً أن «أبرز هذه الثغرات يتعلق أولاً بمسألة تبادل الأراضي الذي تقدمه الوثيقة كبديل عن الاعتراف الإسرائيلي بحدود العام ١٩٦٧ كأحد أسس الحل، وثانياً إشارتها إلى الاعتراف الفلسطيني بأن إسرائيل تمثل تعبيراً عن حق تقرير المصير اليهودي، وهذا يتماهى مع مسألة يهودية دولة إسرائيل وجعله شرطاً للتقدم في المفاوضات».

ونوه إلى ما ينطوي عليه هذا الأمر من تجاوز لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية، بما فيها القراران ٢٤٢ و٣٣٨، وحتى ما جاء في اتفاقات أوسلو التي تتضمن اعترافاً ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير.

ويتفق عبد الكريم مع كثير من السياسيين والمراقبين الذين انتقدوا بشدة معالجة وثيقة جنيف لقضية اللاجئين، موضحاً «إنها وعلى الرغم من إشارتها إلى عودة اللاجئين إلى الأراضي التي شردوا منها، فإنها تقدم خمسة خيارات لذلك تثقلها الشروط بما ينفي ويسقط عملياً حق العودة، ويكرس الخيارات الأخرى ذات الطبيعة التوطينية».

وأضاف: هناك أيضاً معالجة المسألة الأمنية التي لا تنطلق من زاوية نمط التسلح للدولة الفلسطينية بل تعطي إسرائيل حقوقاً للتطاول على سيادة الدولة الفلسطينية، وتتيح إقامة قواعد ومناطق أمنية لها على أراضيها، وتوفر لها ما يسمى بالمرور الحر فيها، وهذا كله يمثل تجاوزاً لسيادة الدولة الفلسطينية.

وبرأيه، فإن «الإدارة الأميركية ربما تستفيد من هذه الوثيقة لتتبنى بعض أفكارها، لكن ليست هناك من مؤشرات على قبولها بعناصرها الرئيسة لتكون الإطار الذي قد يشكل الخطة الأميركية إن كانت هناك فعلاً خطة أميركية جديدة، علما أننا لسنا بحاجة إلى خطة جديدة، فلدينا خطة خارطة الطريق، وخطة أوباما يمكن أن تكون مجرد آليات لتطبيق خارطة الطريق».

# وثيقة جنيف .. كيف ولدت؟ وأين أصبحت؟ والدور السويسري في دعم التسوية

ساهمت سويسرا في التوصّل إلى مبادرة جنيف الشهيرة، أو كما تسمى أيضاً وثيقة جنيف، التي أعلنت في الأول من كانون الأول العام ٢٠٠٣، وهي مخطط سلام بديل يحظى بدعمها وتمويلها، وقد صيغ أساساً من قبل الوزيرين السابقين، الإسرائيلي يوسي بيلين، والفلسطيني ياسر عبد ربه.

أنشأت سويسرا شبكة دولية لدعم مبادرة جنيف، ضمت ٣٣ دولة، من بينها ٨ دول عربية.

تبلغ ميزانية مبادرة جنيف ٩ر١ مليون فرنك سويسري (الفرنك السوسري يعادل ٩٥ر. دولار).

على مدى السنوات الست الماضية، قدمت سويسرا بالاشتراك مع أطراف أخرى دعماً مالياً للأمانة العامة لمبادرة جنيف في كل من تل أبيب ورام الله يناهز مليون فرنك سويسري سنوياً.

تبرّعت مؤسسات خاصة وبعض الجاليات اليهودية بحوالي ٤ ملايين فرنك، فيما تعهّدت ٦ دول (لم يُعلن عنها)، شفوياً، بتقديم دعم مالي إضافي، وفقاً لما ذكرته مصادر إعلامية سويسرية مطلع العام ٢٠٠٤ (بعد عام من إطلاق المبادرة).

كشف مؤخراً أنه تم إنجاز عدة ملاحق وتفاصيل تتعلق بمسار الحل الذي تقترحه وثيقة جنيف، ما ضاعف حجمها من ٤٧ صفحة لتصبح ٤٧٠ صفحة.

قال الدكتور نظمي الجعبة، وهو أحد المشاركين الفلسطينيين في وثيقة جنيف، إن ما أضيف إليها من تفاصيل وملاحق كان نتاج عمل الفريق الإسرائيلي دون نظيره الفلسطيني الذي لم يشارك في وضعها، بل ورفضها أيضاً.

واجهت وثيقة جنيف عقب إعلانها معارضة فلسطينية شديدة نظراً لثغرات تتعلق بقضايا مختلفة كالسيادة، والأرض، واللاجئين، كما تقول أوساط عديدة في تفسير أسباب معارضتها الوثيقة.

أبدى الجعبة تفهمه لما يوجه لوثيقة جنيف من انتقادات ارتباطاً بمعالجتها لقضية اللاجئين، وقال: الوثيقة تتعامل مع شق التعويض، أما حق العودة فإنها تضيعه، لافتاً إلى أن الكثير من بنود الوثيقة غير قابل للتطبيق.

تم الترويج للمبادرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على نطاق واسع، لكنها لم تفلح في جلب أي التفاف شعبي يذكر لدى الجانبين، ولا تزال حبراً على ورق على الرغم مما حظيت به من تمويل ودعم من شخصيات دولية مشهورة، كوزير خارجية فرنسا الحالي برنارد كوشنير، والرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، ورئيس جنوب أفريقيا السابق نيلسون مانديلا.

صاحب فكرة مبادرة جنيف هو المحاضر في جامعة جنيف اليكسيس كيلر، وتعود الفكرة إلى صيف العام ٢٠٠١ بعد أن انهارت محادثات كامب ديفيد بين الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك إيهود باراك.

اقترح «كيلر» في حينها على صديقه وزير الإعلام الإسرائيلي السابق يوسي بيلين العمل لبعث الحياة من جديد في مسار السلام، فاتصل الأخير بنظيره الفلسطيني ياسر عبد ربه واتفقا على إرسال مساعدين لهما إلى سويسرا لبدء مفاوضات سرية، حيث أرسلا دانييل ليفي وغيث العمري في أيار من العام ٢٠٠٢، وانضم لهما روب مالي مستشار الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون.

مول كيلر ووالده المصرفي والدبلوماسي السابق اللقاءات الأولى ووفرا المكان لها، حيث لم تدخل الخارجية السويسرية على خط رعاية المبادرة إلا في كانون الثاني من العام ٢٠٠٣، لتباشر بتوفير دعم مالي وسياسي للفكرة (تجاوز دعم المفاوضات السرية ٣٠٠ ألف فرنك).

منحت الخارجية السويسرية «كيلر» جواز سفر دبلوماسياً، حيث قام برحلات مكوكية بين تل أبيب ورام الله، حاملاً رسائل شفوية للجانبين المتحاورين خلال فترة الحصار التي كانت تخضع له الأراضي الفلسطينية آنذاك.

حظي موضوع الأمن بنحو ٢٥٪ من حجم المبادرة، واستغرق البحث في تفاصيله عاماً ونصف العام من المفاوضات أجراها ثلاثة ضباط إسرائيليين متقاعدين وعدد من القياديين والشخصيات الفلسطينية.

سجلت خلال الأشهر الماضية تحركات ملموسة على صعيد إعادة إحياء وثيقة جنيف بغية طرحها كخيار للتسوية (كما يعتقد البعض)، وصدرت تصريحات ألمحت إلى إمكانية أن تكون جزءاً من أسس الحل الذي تسعى إدارة أوباما للدفع به نحو طاولة التسوية في الشرق الأوسط.

تقوم سويسرا منذ عدة سنوات بنشاط يرمي للإسهام في التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، وتلعب ما وصفه أحد الدبلوماسيين دور «المبتكر للأفكار» لإنهاء الصراع القائم.

ساهمت سويسرا في صياغة وثيقة تشير للمرة الأولى إلى شروط حركة «حماس» للتوصل إلى هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل.

قُدمت هذه الوثيقة في العام ٢٠٠٦ لرئيس الوزراء الفلسطيني آنذاك، إسماعيل هنية، الذي قام بدوره بتسليمها لاحقاً إلى الرئيس محمود عباس، الذي لم يُخف عدم رضاه إزاء تلك الوثيقة.

العنصر الأساسي في هذه الوثيقة يكمن في استعداد «حماس» لمناقشة هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل، وليس اتفاق سلام؛ ما يعني أن «حماس» قد تضمن وجود إسرائيل دون الاضطرار إلى الاعتراف رسمياً بالدولة العبرية.

حسب صحيفة «لوتون» السويسرية، فإن «الوثيقة السويسرية» تنص على هدنة لمدة عشرة أعوام بين «حماس» وإسرائيل، وقد وُقعت بالأحرف الأولى من طرف مبعوث أو مبعوثي «برن»، حسب الصحيفة التي نقلت تصريحات القيادي في «حماس» محمود الزهّار، وقال فيها: نحن لم نتفاوض مباشرة مع الصهاينة، لقد نقلنا أفكارنا للسويسريين الذين قاموا بإيصالها أينما توجب إيصالها».

---

* ملاحظة: تم استقاء العديد من المعلومات المتعلقة بوثيقة جنيف ودور الحكومة السويسرية في دعمها من موقع «سويس انفو» الإلكتروني.

فيما تسعى حكومة فيّاض إلى الاعتماد على الذات وتطبيق «وثيقة بناء الدولة»

# الاحتلال إشارة ضوء حمراء تعترض النمو الاقتصادي وترهن حل الأزمة المالية بالمساعدات الخارجية

## * التراجع الكبير في مدفوعات المانحين للميزانية ساهم في تفاقم الأزمة المالية

## * البنك الدولي: القيود الإسرائيلية تحول دون أي تحسن حقيقي في النشاط الاقتصادي

كتب جعفر صدقة:

الهدف المعلن للسياسة المالية والاقتصادية لحكومة سلام فياض هو تقليل الاعتماد على الدعم الخارجي تدريجياً، وصولاً إلى نقطة تتمكن فيها السلطة الفلسطينية، أو «الدولة المنتظرة»، من الاعتماد على الذات، على الأقل في تغطية النفقات الجارية، فهل من مؤشرات على أن هذه السياسة توصلنا إلى ذاك الهدف؟

في العام الماضي، تلقت السلطة الفلسطينية دعماً مباشراً للخزينة بمقدار ١٦٧٣ مليون دولار، وهو أعلى رقم من المنح منذ قيامها في العام ١٩٩٤، وعلى الرغم من النمو المتحقق في الاقتصاد الفلسطيني بفعل هذه المساعدات، فإنه نمو هش، حيث تظهر التقارير المحلية والدولية أن الاقتصاد ما زال يئن تحت معدلات عالية نسبياً من البطالة والفقر، وما زالت بيئة الأعمال أقل بكثير من مستوى يمكن من المحافظة على الاستثمارات القائمة، ناهيك عن جذب استثمارات جديدة، ما يعني في النهاية أن الإنفاق الحكومي ما زال يشكل المحرك الأساسي للاقتصاد، وبالتالي فإن أي تأخر للمانحين في تسديد التزاماتهم ينعكس فوراً على شكل أزمة مالية داخلية، وهذا ما تكرر مراراً، وبخاصة منذ بداية العام الحالي.

رئيس الحكومة يقر بحاجة السلطة الماسة للدعم الخارجي، ربما لسنوات طويلة؛ سواء على شكل دعم مباشر للخزينة العامة أم على شكل تمويل مشاريع تنموية خارج إطار الموازنة، لكنه يؤكد أن سياسة السلطة بعيدة المدى في الشأن المالي تهدف إلى تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية في تمويل الإنفاق الجاري.

وقال فياض في تصريحات صحافية: تقوم سياسة السلطة في الشأن المالي على أساس تحقيق قدر أكبر من الاعتماد على الذات في تمويل الإنفاق الجاري من إيراداتنا المحلية، وقد بدأنا نلمس نتائج هذه السياسة. في العام ٢٠٠٨ تلقينا مساعدات قيمتها ١٦٧٣ مليون دولار لسد عجز الموازنة لتغطية الإنفاق الجاري، وهذا أعلى مبلغ تحصل عليه السلطة منذ نشأتها، في حين أن الدعم المطلوب لهذا العام يبلغ ١١٥٠ مليون دولار، إضافة إلى ٣٠٠ مليون لتغطية النفقات الطارئة في قطاع غزة، وفي هذا انخفاض ملحوظ في الاعتماد على المساعدات الخارجية.

وتابع: ما نتطلع إليه أن نصل إلى اليوم الذي نتمكن فيه من تمويل نفقاتنا الجارية بشكل كامل من إيراداتنا الذاتية، لكن ما يحد من ذلك أن الاقتصاد الفلسطيني لا يعمل بكامل طاقته بسبب الممارسات الإسرائيلية، وبخاصة حصار غزة.

وقال: لا يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن ينعم بحياة اعتيادية إلا بإنهاء الاحتلال، وإلى حين ذلك، فما من شك أن رفع الحصار وإزالة الحواجز يسهم في دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، ويخفف بدرجة كبيرة من الاعتماد على المساعدات الخارجية، إلى جانب ترشيد الإنفاق.

فياض، الذي عرض قبل أيام «وثيقة بناء الدولة»، وتهدف إلى وضع السلطة في جاهزية تامة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة خلال عامين، قال إن الشعب الفلسطيني «لا يتطلع إلى بناء دولة تقوم على المساعدات الخارجية، وإنما تقوم على أساس الوصول إلى نقطة نتمكن فيها من تمويل نفقاتنا الجارية».

### أزمات متتالية

في العام الماضي، سارت الأمور المالية للسلطة بسلاسة كبيرة بسبب حماس المانحين لحكومة فياض الأولى، التي أعقبت سيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة بقوة السلاح، وقد ترجم هذا الحماس بمساعدات لم تمكن السلطة الفلسطينية من سد العجز في الموازنة، وإنما مكنتها أيضاً من سد كل الالتزامات المتأخرة من رواتب الموظفين ومستحقات موردي السلع والخدمات من القطاع الخاص، إضافة إلى جزء كبير من الديون للقطاع المصرفي، وفي هذا نفذت الحكومة في سنة ونصف ما التزمت بتنفيذه على مدى ثلاث سنوات.

لكن مع تراجع حماس المانحين عموماً، والعرب على وجه الخصوص الذين نفد صبرهم على طرفي الانقسام الداخلي («فتح» و«حماس»)، فقد انخفض مستوى تسديد الالتزامات بشكل حاسم منذ بداية العام الحالي.

فحتى نهاية النصف الأول من العام الحالي، بلغ مجموع المساعدات المباشرة التي تلقتها خزينة السلطة ٤٣٩ مليون دولار فقط، أي بمعدل ٧٢ر٦ مليون دولار شهرياً، مقابل ٩٣٦ مليون دولار، بمعدل ١٥٦ مليون دولار شهرياً، في النصف الأول من العام ٢٠٠٨.

بالمقابل، ارتفع الإنفاق الحكومي (بما يشمل خصم إسرائيل أثمان فواتير الخدمات من عائدات المقاصة) من ١٣٤٦ مليون دولار في النصف الأول من العام الماضي بمعدل ٢٢٤ مليون دولار شهرياً، إلى ١٥٠٦ر٤ مليون دولار في النصف الأول من العام الحالي، بمعدل ٢٥١ مليون دولار شهرياً، وذلك على الرغم من الانخفاض في فاتورة الرواتب نتيجة تسديد كامل مستحقات الموظفين بحلول نهاية العام الماضي.

ويعود هذا الارتفاع في حجم الإنفاق العام بشكل رئيسي إلى المبالغ التي صرفتها الحكومة على برامج إغاثة فورية لقطاع غزة بعد انتهاء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على القطاع في كانون الثاني من العام الحالي.

فياض يدشن احد المشاريع

### الإيرادات

وإضافة إلى التراجع الكبير في مدفوعات المانحين لميزانية السلطة، فقد طرأ انخفاض حاسم في الإيرادات المحلية، من ٩٠٦ر٣ مليون دولار في النصف الأول من العام الماضي إلى ٦٦٨ر٥ مليون دولار في النصف الأول من العام الحالي، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تحويل إسرائيل لكامل المتأخرات من عائدات المقاصة إلى السلطة بحلول نهاية العام الماضي.

وقال وزير التخطيط السابق سمير عبد الله لـ«آفاق برلمانية»: هذا العام شهد متغيرين أساسيين أديا إلى دخول السلطة في أزمات أشد وطأة من سابقاتها، الأول يتمثل بانخفاض حماس المانحين، والثاني نضوب مصدر ساعد السلطة كثيراً على الوفاء بالتزاماتها في العام الماضي، ويتمثل بعائدات المقاصة التي كانت تحتجزها إسرائيل، وهذا المصدر لم يعد موجوداً هذا العام.

ومع ذلك، يرى عبد الله أن سياسة السلطة المالية والاقتصادية أدت إلى تقليل الاعتماد على الدعم الخارجي، حيث انخفض احتياجها للمساعدات الخارجية من حوالي ٥٢ سنتاً لكل دولار أنفقته في العام الماضي، إلى حوالي ٤٠ سنتاً لكل دولار تنفقه هذا العام.

### تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن!

ولكن على ماذا تعول السلطة في زيادة الاعتماد على الذات وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي في تغطية الإنفاق الجاري خلال السنوات القادمة؟

حسبما يردد فياض وأعضاء حكومته ليل نهار، فإن الهدف الأساسي للسياسة الحكومية يتمثل بتوفير بيئة تمكن القطاع الخاص من العمل بكفاءة، بما يمكنه من حمل العبء الأكبر في التشغيل خلافاً للوضع السائد منذ سنوات، حيث تتحمل الحكومة الجزء الأكبر من هذا العبء، وبما يعني أيضاً زيادة الإيرادات العامة نتيجة ازدياد نشاط القطاع الخاص، ما يمكن الحكومة بالتالي من تخصيص موارد أكبر للإنفاق الرأسمالي على المشاريع التطويرية.

غير أن الرياح جاءت بما لا تشتهي سفن الحكومة، إذ شكلت الحرب الإسرائيلية على غزة ضربة قاسمة لخططها الاقتصادية والتنموية.

وقال وزير التخطيط علي الجرباوي لـ«آفاق برلمانية»: لم يتوقف الأمر هذا العام على تراجع حماس المانحين، ونضوب عائدات المقاصة التي كانت تحتجزها إسرائيل، بل ترتب على الحرب الإسرائيلية على غزة نفقات كبيرة ذات طبيعة طارئة (حوالي ٣٠٠ مليون دولار زيادة على موازنة العام ٢٠٠٩)، كما فقدت السلطة حوالي ١٠٠ مليون دولار شهرياً نتيجة الحصار الإسرائيلي للقطاع.

وأضاف: في العام الماضي، كانت قدرة السلطة على التوقع أفضل بكثير، سواء لجهة تسديد المانحين لالتزاماتهم أو لجهة الإيرادات المحلية. أما هذا العام، فالقدرة على التوقع في الجهتين أقل بكثير، ما أدخل السلطة الوطنية في أزمة مالية حادة.

### حلحلة الأزمة

في تموز وآب الماضيين، شهدت الأزمة المالية للسلطة انفراجة مهمة، حيث قدمت الولايات المتحدة ٢٠٠ مليون دولار دعماً مباشراً للخزينة، فيما قررت السعودية، بعد طول تمنع، أن تحول إلى حساب الخزينة الموحد ٢٠٠ مليون دولار، وقدم الاتحاد الأوروبي تمويلاً إضافيا بقيمة ٣٩ مليون يورو، ليرتفع بذلك دعم الاتحاد للموازنة إلى ٢٠٧ ملايين يورو (حوالي ٢٩٤ مليون دولار) منذ بداية العام الحالي، إضافة إلى تحويل مبالغ من مانحين آخرين: السويد ٤ر٨ مليون يورو، والبنك الدولي ٤٠ مليون دولار. وبذلك، يصل إجمالي المساعدات المباشرة التي تلقتها خزينة السلطة فعلاً حتى نهاية شهر تموز الماضي حوالي ٧٠٣ ملايين دولار، منها ١١٠ ملايين دولار فقط من الدول العربية، وبترجمة قرار السعودية والبنك الدولي والسويد، يصل المبلغ إلى ٩٤٧ر٨ مليون دولار، ما يعني أن السلطة ما زالت بحاجة إلى حوالي ٢٠٠ مليون دولار لسد العجز في الموازنة العامة، إضافة إلى ٣٠٠ مليون دولار لسد الاحتياجات الطارئة التي

ترتبت على الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة.

وأبدى فياض تفاؤلاً كبيراً بإمكانية تغطية كامل العجز في الموازنة بحلول نهاية العام، وبخاصة بعد قرار السعودية تحويل ٢٠٠ مليون دولار، «فمستوى الدعم ينسجم مع احتياجاتنا من التمويل لما تبقى من هذا العام»، حسب قوله.

وقال: بالمساعدة الجديدة، يرتفع إجمالي المساعدات السعودية المباشرة للخزينة إلى ٢٣٨ مليون دولار منذ بداية العام الحالي، وفي هذا زيادة كبيرة ستساهم في رفع نسبة المساهمة العربية في دعم خزينة السلطة للعام الحالي من حوالي ١٥٪ حتى الآن، إلى ٤٤٪، مقارنة مع ٣٠٪ نسبة المساهمة العربية في الدعم الدولي لسد عجز الموازنة العامة للسلطة للعام الماضي. نأمل أن نتمكن من المحافظة على هذه النسبة حتى نهاية العام.

## عوامل سياسية وأخرى لها علاقة بالأزمة العالمية

ويرى الجرباوي أن انخفاض مستوى التسديد لالتزامات المانحين يعود لعوامل عدة، بعضها بسبب الأزمة المالية العالمية، والبعض الآخر، الأكثر أهمية، يعود لأسباب سياسية.

وقال: هناك أطراف أوفت بالتزاماتها في مواعيدها المتوقعة، لكن هناك أطرافاً أخرى إما أخرت تسديد التزاماتها، وإما تراجعت بسبب الأزمة المالية العالمية، لكن هذا العامل هامشي، لأن الدول التي تأثرت مساعداتها به هي أصلاً التزاماتها قليلة، وطالما أن مدفوعات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أكبر مانحين، لم تتأثر.

العامل الأهم برأي الجرباوي، هو عامل سياسي، وبخاصة للدول العربية، «حيث أثر الانقسام وتأخر ترتيب البيت الداخلي على ممولين عدة، وهذا وضع خطير. يفترض أن تكون هناك وحدة حال، وبخاصة بعدما جرى في قطاع غزة. كأنه لا يكفينا الحصار الإسرائيلي للقطاع، وإنما نزيد عليه».

وأضاف: كان من الممكن أن يشكل مؤتمر المانحين في شرم الشيخ رافعة لإعمار قطاع غزة، لكن بسبب الانقسام لم نعد قادرين على ممارسة ضغوط أكثر كفاءة لرفع الحصار الإسرائيلي على القطاع، بما يفسح المجال أمام المانحين للإيفاء بتعهداتهم.

## انتعاش اقتصادي

ومع ذلك، يصر فياض على أن السياسة المالية والاقتصادية للحكومة أحدثت أثراً اقتصادياً واضحاً في الضفة الغربية، مبرزاً بعض الأرقام الدالة على حدوث انتعاش اقتصادي، ومشيراً إلى أن الأشهر الستة الأولى من العام الحالي شهدت قفزة كبيرة في الاستثمار في الضفة الغربية تجاوزت ٣٠٠٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٨ كاملاً.

وقال: كل المعطيات تقول إن هناك ازدياداً في وتيرة النشاط الاقتصادي والاستثمار، حيث أن الأشهر الستة الأولى من العام شهدت تسجيل ٨٩٢ شركة جديدة، مقارنة مع ١٢٢٣ شركة في العام ٢٠٠٨ كاملاً، كما أن الاستثمارات خلال الفترة نفسها زادت بنسبة ٣٠٠٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٨ كاملاً، ونتوقع أن تظهر نتائج هذه التطورات بوضوح خلال الأشهر القادمة.

وأضاف: هناك مؤشرات أخرى مفادها أن هناك إقداماً من القطاع الخاص على التوسع والاستثمار، ما يزيد الدخل ويخلق فرص عمل جديدة. ما أمكن إنجازه خلال النصف الأول من العام الحالي مؤشر واضح على المنحى العام للحركة الاقتصادية.

وشدد فياض على أن «هذه الإنجازات لم تكن لتتحقق لو لم تتحقق حالة من الاستقرار، ما يؤكد أن الواجب الأهم للسلطة هو توفير الأمن والأمان للمواطنين جميعاً، ليطمئنوا على ممتلكاتهم ورزقهم، وعملنا على توفير المناخ الملائم ليتمكن القطاع الخاص من الإبداع والانجاز».

## مؤشرات نمو لكنها هشة

بدوره، أشار الجرباوي إلى ظهور مؤشرات على نمو الاقتصاد في العامين الماضيين، «لكنها مؤشرات هشة، فطالما هناك احتلال وما يرتبط به من إجراءات، فإن هذه المؤشرات قابلة للانقلاب السريع».

وأضاف: صحيح أن هناك نمواً في تسجيل الشركات الجديدة، وتصويب أوضاع الشركات القائمة، وهناك جو من الاستقرار والأمان، والثقة من ممولين ومستثمرين خارجيين بالإجراءات المالية للسلطة، وهناك شعور داخلي بأن المناخ الذي توفره السلطة إيجابي بشكل عام، لكن كل ذلك ما زال غير كاف على الإطلاق لإحداث القفزة المطلوبة للتقدم بالاقتصاد الفلسطيني إلى نقطةٍ يكون فيها غير قابل للعودة إلى أوضاع سابقة، فكل ما نقوم به يمكن أن تدمره إسرائيل بسرعة.

وتابع: طالما بقيت إجراءات الاحتلال على حالها، فلا إمكانية لتطور اقتصاد فلسطيني فعال وقوى، وطالما أن الاقتصاد هش وضعيف بسبب هذه الإجراءات، فإن القطاع الخاص، الذي يعول عليه في تحريك الاقتصاد، لن يكون قادراً على النمو، وبالتالي فإن الاعتماد على القطاع العام سيبقى أكبر مما ينبغي؛ سواء في التشغيل أم في كونه صماماً للأمان الاجتماعي.

## قدرة أفضل على التخطيط

ويشير الجرباوي إلى تحسن قدرة السلطة الوطنية على التخطيط التنموي، «فما حصل خلال العامين الماضيين من إعداد لخطة التنمية للأعوام ٢٠٠٨–٢٠١٠، وما وضع فيها من جهد، وتنسيق بين مؤسسات السلطة في برامج محددة، وبرنامج الحكومة الذي ترتب عليها، والخطة التي يجري الإعداد لها للسنوات القادمة؛ كل هذا يشير إلى تنامي قدرة السلطة على تشبيك البرامج بعضها ببعض، بما يحقق صورة أكثر انسجاماً في المجال التنموي. هناك تخطيط أفضل، وتشبيك أفضل».

لكن، لطالما كان موضوع التنمية، والتخطيط لها، تحت الاحتلال محل انتقادات واسعة من قبل أطراف عديدة، بل وشككت هذه الأطراف بإمكانية نجاح

تسوق في احد المراكز الحديثة في جنين.

أية خطة تنموية، لكن هذه الانتقادات والشكوك لم تثنِ الحكومة عن المضي قدماً في تنفيذ خططها.

وقال الجرباوي: تصويب الأمور مهم جداً، لكن التشكيك غير مفيد على الإطلاق.

وأضاف: الاحتلال موجود وهذا معروف للجميع، ومعروف أيضاً إنه لن يزيل نفسه بكل تبعاته. إزالة الاحتلال بحاجة إلى جهد فلسطيني كبير ومكثف وموجّه، وهذا ما نحاول القيام به. نحن نقاوم الاحتلال وإجراءاته بأشكال مختلفة، منها تعزيز صمود الناس فوق أرضهم. فهل من الأفضل لصمود الناس وجود وظائف أم لا؟ وجود مدارس أفضل وطرق أم لا؟ كل ما نقوم به يأتي في هذا السياق، فنحن لا نستطيع التعويل فقط على الضغط الدولي على إسرائيل، وإنما الاستمرار بالبناء وصولاً إلى وضع نكون فيه قادرين على مواجهة الاحتلال وممارساته، ولسنا متكيفين معها.

ورداً على تلميحات بأن سياسة الحكومة تنسجم مع طروحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حول «السلام الاقتصادي»، قال الجرباوي: حكومة إسرائيل يمكنها أن تفعل ما تشاء بوصفها سلطة احتلال. بالنسبة لنا يجب أن نفعل كل ما نستطيع من أجل المراكمة لإنهاء هذا الاحتلال وإقامة دولة على حدود ٦٧، سنبذل كل جهد لتحقيق هذا الهدف بغض النظر عما تقوم به إسرائيل، ونحن لا ننتظر موافقتها على ما نقوم به.

## البنك الدولي: دعم الموازنة لا غنى عنه

وفي وقت يرى فيه البنك الدولي أن الدعم الخارجي لموازنة السلطة ضروري لتمكينها من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية، فإنه يرى وجود خلل جوهري في خطط الإعمار، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في أسس الدعم المقدم من المانحين إلى السلطة الفلسطينية في ضوء الهدف طويل الأمد لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة اقتصادياً، مستقلة عن المساعدات الخارجية، حيث كشفت الدراسات «عن صورة معيبة على نحو جوهري في هذا المجال».

وقال البنك الدولي في تقرير أصدره في حزيران الماضي، إن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة «أحدثت تأثيراً هائلاً، فيما لم تؤدِّ خطط الإنعاش وإعادة الإعمار إلى أي تأثير ملموس على أرض الواقع بسبب الإغلاق المستمر المفروض على قطاع غزة والخراب الذي لحق بالقطاع، إلى جانب وجود بيئة سياسية غير مستقرة في كل من مناطق السلطة وإسرائيل».

كذلك، يرى البنك الدولي أن سلسلة المشاريع الصغيرة سريعة الأثر، التي نفذتها السلطة بهدف جذب استثمارات القطاع الخاص، وبالتالي انطلاق وتحفيز النشاط الاقتصادي ثبت فشلها في إحداث الانتعاش الاقتصادي المطلوب في الضفة، حتى في فترات من الاستقرار النسبي في الوضع الأمني، ما يؤكد على أن القيود الإسرائيلية ما زالت تحول دون أي تحسن حقيقي في النشاط الاقتصادي.

وعلى الرغم من الكم الكبير من المساعدات الخارجية التي تدفقت على الخزينة العامة للسلطة في العام ٢٠٠٨، فإن هذه المساعدات لم تنجح في إحداث النمو المطلوب، حيث نما الاقتصاد الفلسطيني بشكل هامشي بنسبة ٢٪ في العام ٢٠٠٨، وهذا النمو ناتج عن النمو الاقتصادي في الضفة الغربية، في حين أن الاقتصاد في قطاع غزة استمر بالتدهور.

ويرى البنك الدولي أنه في بيئة سياسة كالتي تمر بها الأراضي الفلسطينية، وريثما يتم إيجاد حل سياسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ينبغي الاعتراف بأن هدف المعونة هو إبقاء الوضع على ما هو عليه، وإبطاء التدهور الاقتصادي والاجتماعي قدر الإمكان، وليس لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

وقال تقرير البنك الدولي: هناك كميات كبيرة من المعونات المقدمة من المانحين لتوليد النمو لا يستهان بها، وعلى الرغم من التحسن المطّرد في مجال السلطة والحكم والأمن، فإن اتجاه الأمور هو عكس الاتجاه المفترض أن تحدثه المساعدات الدولية. التمويل من الجهات المانحة يجب أن ترافقه جهود لتحسين البيئة لنمو القطاع الخاص عن طريق الحد من القيود الإسرائيلية.

وعلى الرغم من توقعاته بأن ينمو الاقتصاد الفلسطيني، وفق أفضل السيناريوهات، بنسبة ٥٪ في العام ٢٠٠٩، و٦ر٥٪ في العام ٢٠١٠، و٧ر٥٪ في العام ٢٠١١، فإن مستويات المعيشة ستبقى أقل بكثير من مستواها في العام ٢٠٠٠.

فحتى لو بدأت إسرائيل بتخفيف القيود على الاقتصاد الفلسطيني اعتباراً من العام ٢٠٠٩، وتحققت نسب النمو المتوقعة خلال السنوات الثلاث القادمة، فإن دخل الفرد في العام ٢٠١١ سيبقى أقل بنسبة ٢٧٪ من مستواه في العام ٢٠٠٠، فيما يتوقع أن تبقى البطالة حول معدل ٢٣٪ في العام ٢٠١١ مقارنة مع ١١٪ في العام ٢٠٠٠.

## خطط تفرّخ خططاً

بدوره، يرى أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت نصر عبد الكريم، أن الخطط المتتالية للسلطة «تأتي من باب رفع العتب».

وقال عبد الكريم لـ«آفاق برلمانية»: علينا الإقرار بأن التخطيط مهم للغاية إذا قاد إلى تحقيق هدف حيوي يتمثل بتحديد الأولويات، ومن ثم تخصيص الموارد اللازمة على هذا الأساس، وهذا يعني استغلال أمثل للموارد المتاحة، ووقف الإنفاق المزدوج، الأمر الذي يحصل كثيراً في ميزانية السلطة.

وأضاف: ما أراه أن خطة تولد خطة، وإستراتيجية تولد برنامجاً، وكأننا في دوامة تخطيط وليس تخطيطاً فعلياً، وأخشى أن هذا دليل على أننا لا نعرف ما نريد، وما هي الطرق المناسبة لتحقيق ما نريد.

ويرى عبد الكريم في وثيقة «بناء الدولة» التي أعلنها فياض قبل أيام، «سيراً في الاتجاه المعاكس لما هو مطلوب. المطلوب إستراتيجية تتضمن مرجعيات وخطط عمل، وليس مرجعيات تنبثق عنها إستراتيجيات وبرامج.

وتابع: دون التشكيك بنوايا وقدرات واضعي خطط التنمية، إلا أنها لن تؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود، فالوفورات التي تحققها هذه الخطط لن تكون كافية لتحقيق الاعتماد على الذات، حتى بعد سنوات طويلة. نحن نتحدث عن عجز كلي بمقدار يصل إلى ملياري دولار يغطى من المساعدات الخارجية، ومن يفترض أن خطة تؤدي إلى خفض جوهري في هذا العجز فهو مخطئ.

وأوضح قائلاً: الكثير من بنود الموازنة غير مرن، والمس بها غير شعبي وقد يثير ضجة اجتماعية غير مرغوبة، كالرواتب، والتحويلات الاجتماعية، والرعاية الصحية، فهذه جميعها بنود غير مرنة في طبيعتها، ومن الصعب التحكم بها. أما البنود التي يمكن خفضها، فهي تشكل ١٥–٢٠٪ فقط من الموازنة العامة، لهذا أعتقد أن الخطط تستهدف هذه البنود ولا تمس جوهر الموازنة.

ومع ذلك، فإن عبد الكريم يرى أن «خطط التنمية هذه نجحت في ترشيد الإنفاق، وتعزيز ثقة المواطنين بالحكم، لكن الحديث عن الاعتماد على الذات غير وارد، إلا إذا حقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً بنسبة لا تقل عن ٧٪ على مدى سنوات متتالية».

وقال: علينا أن نتذكر أن الإيرادات بقيت على حالها منذ العام ٢٠٠٠، مع زيادة طفيفة من مصادر غير ضريبية، في حين تضاعفت النفقات ٣ مرات تقريباً.

وأضاف: من الواضح أن قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توليد الضرائب ليست كبيرة. طريق الاعتماد على الذات يكمن إما في خفض النفقات بشكل كبير، أو رفع الإيرادات إلى ضعف ما هي عليه الآن. السؤال أيهما أسهل؟!

# خطة حكومة فيّاض: إنهاء للاحتلال أم تكيّف مع نتائج مشروعه؟!

بقلم: خليل شاهين

في ١٥٠ كلمة فقط وردت ضمن ٥٥ صفحة هي وثيقة «فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة»، قدمت حكومة د. سلام فياض في الضفة الغربية ما أسمته «رؤيتنا لدولة فلسطين». قليل من الكلام عن رؤية لا رؤية فيها، في مقابل كثير من الكلام عن أهداف ومهمات وزارات ومؤسسات لم تختلف عن تلك التي وضعت لها منذ بدايات تشكيلها كمؤسسات لسلطة الحكم الذاتي، دون أن تتحول إلى دولة.

كلمات قليلة عن «رؤية» لبعض «صفات» الدولة، تكررت في وثائق فلسطينية سابقة، دون أن تجيب خطة الحكومة عن أسئلة تتكرر في كل صباح فلسطيني جديد: ماذا عن مصير نصف مليون مستوطن يقيمون في مستوطنات تمزق جسد الدولة؟ وماذا عن الطرق الالتفافية والجدار؟ وكيف تجسد السيادة في دولة مستقلة؟ وأين؟ وما هو الموقف من الدولة «منزوعة السلاح»؟ وما هي علاقة الدولة بملايين الفلسطينيين خارجها؟ وكيف ستواجه سيناريو «توطين» اللاجئين فيها وعلى امتداد خارطة الشتات؟ وكيف يستعد «مشروع الدولة» بعد عامين لاستقبال مواطنيها «النازحين» منذ العام ١٩٦٧ بلا خطط استيعاب وإسكان وتعليم وصحة وفرص عمل؟

أسئلة ربما تدور في ذهن واضعي الخطة، فلماذا تم تجاهل الإجابة عنها في سياق التخطيط لـ«تجسيد الدولة»؟

قد يكون التفسير الأهم أن السلطة لا تسيطر أصلاً على مفاتيح عملية التخطيط والتنفيذ، وأهمها القدرة على استغلال الموارد المتاحة لتنفيذ الخطة. فالموارد المتاحة فعلياً هي تلك التي تقع في نطاق ما يحدده اتفاق أوسلو ضمن مناطق (أ)، وجزئياً مناطق (ب). وهي موارد محدودة بحجم الولاية الجغرافية والاقتصادية، وحتى الأمنية، لسلطة الحكم الذاتي، التي لا تستطيع في أحسن الأحوال إلا أن تقدم خدماتها في المناطق الخاضعة لإدارتها. خدمات تجعل من السلطة «أم البلديات» في الضفة الغربية.

يعني ذلك أن السلطة تفقد من الناحية الفعلية قدرة السيطرة على المسار العام الذي تنشده خطة الحكومة، أي تحولها مما يشبه البلدية الكبرى إلى دولة مستقلة. ولا تعني محاولة التحكم باتجاه هذا المسار إلا الدخول في صراع مع المحتل للسيطرة على كل الموارد ومقومات تحقيق الاستقلال، لا الخروج منه إلى فضاء الرهان فقط على مساعدة العالم. مظاهر تحييد الصراع عبر التعامل مع ما هو قائم، وتأجيل ما يتبقى بانتظار نتائج المفاوضات حول قضايا الحل النهائي، لا تقود في واقع الحال إلا إلى تكييف عملية بناء مؤسسات السلطة وفق ما يتيحه الوضع القائم، بما يتسم به من تفوق لصالح الاحتلال في فرض الوقائع على الأرض بقوة الاستيطان، والجدار، والسلاح من جهة، وكذلك في فرض حدود الحيز العام المتاح لدور ووظائف وصلاحيات السلطة ذاتها من جهة أخرى. وبذلك، فإن تفاصيل عناوين الخطة لا يمكن أن تنفذ إلا في سياق التوافق مع سلطة الاحتلال، طالما أن هذه الخطة لا تطرح سوى الفعل في نطاق مسار أوسلو وليس التمرد عليه.

والمقصود بتعبير «التمرد» هو تكثيف العمل الفلسطيني لبناء المؤسسات وتطوير خدماتها، عبر الصراع اليومي مع الاحتلال في الحيز الجغرافي المحدد فلسطينياً لإقامة الدولة، وهو حيز يشمل مناطق (أ وب وج)، أي كل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران العام ١٩٦٧. فالصراع مع الاحتلال لا يدور مثلاً حول تطوير المؤسسات داخل المدن الخاضعة أصلاً لولاية السلطة، بل في ريف هذه المدن وعلى تخوم الجدار والمستوطنات والمناطق العسكرية المغلقة أو المصنفة كمحميات طبيعية، وقبل كل ذلك في قلب مدينة القدس.

وفي هذه المناطق، يأخذ مفهوم الصراع «فلسطينياً» معناه الحقيقي الذي افتقرت له خطة حكومة فياض: المقاومة بأشكالها المختلفة لدحر مخططات الاحتلال، وجعل كلفة سيطرته على هذه المناطق تفوق كلفة رفع يده عنها، تمهيداً لدحر الاحتلال. ومثل هذه المقاومة فعل لا تدعيه حكومة فياض لنفسها، وهي التي تدرك قبل غيرها استحالة الجمع بين السلطة والمقاومة في ظل الوضع القائم. وحدها حركة التحرر الوطني هي القادرة على تمديد فعلها المقاوم ليطال حيز الصراع المركز اليوم في المناطق غير الخاضعة للسلطة، إن أولت هذه الحركة الوطنية اهتمامها لما هو خارج نطاق دور ووظيفة السلطة؛ أي التركيز على عملية إعادة البناء الوطني على مقاس كل خارطة الأراضي الفلسطينية المحتلة، لاسيما في مناطق الصراع المحتدم خارج الكانتونات الجاري ترسيمها في الضفة الغربية، واستعادة الوحدة الوطنية الداخلية بإنهاء الانقسام.

تجاهل الصراع الدائر وقضاياه اليومية في حياة المواطن، والقفز إلى «صف الكلام» المعبر والمؤثر، لا يقود إلى الدولة المستقلة كاملة السيادة، بل إلى التكيف في سياق الممارسة اليومية مع النتائج المترتبة على تقدم المشروع الإسرائيلي، الذي لا يترك للفلسطينيين – حسب تعبير وزير التخطيط في حكومة فياض – إلا «دولة البقايا».

يمكن تتبع مظاهر التكيف في نطاق الكانتونات من خلال بنود الخطة التي لم تأتِ من الناحية الجوهرية بجديد عما كان عليه الحال طيلة السنوات الماضية من عمر السلطة. بل أكثر من ذلك، فإن نحو ٣٧ صفحة من مجموع صفحات الخطة هي عبارة عما يسمى «قطع ولصق» من خطط سابقة، تضمنت أهداف الوزارات ومهماتها منذ تأسيسها تقريباً، ولم يمنع الاحتلال السلطة من تطبيقها أصلاً في مناطق ولايتها، ولم تؤدِّ إلى دحر الاحتلال، طالما أن سقفها الالتزام بالقيود المحددة لدور السلطة ووظيفتها بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته.

أما المسار العام لتطور «كيان السلطة»، فهو لا يبدو خاضعاً إلا لميزان القوى المختل لصالح الاحتلال في ظل تراجع دور الحركة الوطنية، واستمرار الانقسام الداخلي، بما يعلي في الوقت ذاته من وزن التدخل الخارجي في مسار بناء هذا «الكيان»، لاسيما وفق النموذج الذي تستعيره الولايات المتحدة من تجربتها في العراق.

وتبدي حكومة فياض انسياقاً وراء هذا النموذج القائم على الفكرة التي يلخصها المنسق الأمني الأميركي كيث دايتون بثلاث كلمات «السلام عبر الأمن». وهو أمن يخضع لاعتبارات المحتل الإسرائيلي ومصالحه بالدرجة الأولى. ولذلك، مثلاً يقول دايتون إن فريقه في الأراضي المحتلة حقق نجاحاً في تحويل قوات الأمن الوطني الفلسطيني إلى «جندرمة»، تعاون الشرطة المدنية في فرض النظام والقانون في المناطق السكنية الفلسطينية. وهو تحول في بنية ورسالة ووظائف قوات الأمن الوطني (نواة جيش الدولة) يتم بالتعاون والتوافق مع حكومة فياض، التي لا تفصح عنه في خطتها، على الرغم من كونه يصب في صالح الموقف الإسرائيلي الذي يدفع باتجاه إقامة كيان فلسطيني «منزوع السلاح» بلا سيادة، ولا سيطرة على موارده الأساسية وأجوائه ومعابره وغير ذلك.

ويذكر هذا المسار الذي تقوده الإدارة الأميركية بالتنسيق مع إسرائيل، بالتجربة الأميركية في العراق ذاتها. وكانت نقلت صحيفة «الشرق الأوسط» (١٧ أيار ٢٠٠٧) عن ضابط عراقي قوله حول الخطة الأميركية لبناء القوات العراقية، أن «إشراك القطاعات العسكرية في مهام قتالية داخلية بأسلحة ومعدات خفيفة ضد أهداف غير واضحة المعالم بعدائها للوطن وخلف قيادات سياسية مثيرة للجدل، قد أفقد الجيش العراقي إرادة القتال، وحوّله إلى ما يشبه بمجاميع من الجندرمة التي لا ترتقي إلى الجيوش النظامية».

بناء «الجندرمة» أو «الدرك» الفلسطيني، بموافقة السلطة وبالتنسيق معها، ومع إسرائيل، يحدد مسبقاً طبيعة مخاطر «دولة البقايا» فاقدة السيادة، ومنزوعة السلاح، التي يمكن أن تفتح خطة حكومة فياض الأبواب أمامها، بدلاً من خطة تستهدف التصدي لهذا المسار، بإستراتيجية تضعها الحركة الوطنية الفلسطينية، ممثلة بالمرجعية الوطنية العليا، منظمة التحرير الفلسطينية، وتحدد بموجبها الطريق لتحقيق المشروع الوطني، ومن ضمنه شكل سلطة الحكم الذاتي ووظيفة ودورها وربما مصيرها، عبر مراكمة الإنجازات والتغييرات على أرض الواقع في مواجهة الاحتلال، وليس في ظله، أو بالتكيف مع نتائج ما يفرضه بالقوة على الأرض الفلسطينية.

# أهم المبادئ والسياسات الاقتصادية في "وثيقة بناء الدولة"

* يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد الحر ضمن سياق المنافسة المشروعة والمسؤولة. وتسعى الدولة إلى تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتنمية العلمية للشعب الفلسطيني، مع تأكيد التزامها بضمان أسس العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية لذوي الاحتياجات الخاصة، وللشرائح الأقل حظاً في المجتمع.

* تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني، وتحرير الاقتصاد الوطني الفلسطيني من الارتهان والهيمنة والتبعية لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي أولوية وطنية فلسطينية قصوى. فعلى أركان اقتصاد قوي ومتين وناشط وفاعل تُبنى الدولة المقتدرة.

* وبرغم جميع المقيّدات الاحتلالية، ومع الإدراك أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في ظل استمرار الاحتلال، فإن واجبنا الوطني يحتم علينا القيام بكل ما نستطيع لإخراج اقتصادنا من دائرة التبعية والتهميش، وإطلاق سراحه بما يحقق ويُمَكّن من دعم مجهودنا للانخراط في عملية بناء مؤسسات الدولة وضمان تحقيقها، والعمل على إنجاز هذا الأمر يدخل في صلب مقاومة مخططات الاحتلال وإنهائه، فتحقيق النمو الاقتصادي ضرورة لنا كي نتمكن من تعزيز قدرة شعبنا على الصمود والثبات على أرضه، من خلال معالجة مشاكل الفقر، والبطالة، التي ينتجها استمرار الاحتلال، ولكي ندعم مساهمة جميع فئات شعبنا في النضال لإقامة دولتنا التي تنعم بالاستقلال والاكتفاء الذاتي.

* تلتزم الحكومة باستمرار العمل على تنمية جميع مناحي الاقتصاد الفلسطيني، وتطوير دعائم نظام اقتصاد حر وتنافسي يقوده التعاون الوثيق بين قطاع عام كفء وذي قدرة ورؤية، وقطاع خاص وطني ورياديٍ وملتزم بتحقيق الازدهار لشعبنا. كما تلتزم الحكومة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة ومراجعة السياسات الاقتصادية وخطط التنمية لتركيز التوجه نحو تطوير قدراتنا ومواردنا المحلية وتحفيز البيئة الجاذبة للاستثمار، وتحقيق أُسس النمو والتنمية المستدامة، وبما يفضي إلى تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية. ومع أن تحقيق ذلك تحت وطأة استمرار سياسات وإجراءات الاحتلال المقيّدة والمعيقة يعتبر أمراً في غاية الصعوبة، فإن الحكومة تؤكد على ضرورة القيام بهذا الواجب، واستغلال كل إمكانية متاحة لتحقيق الانطلاقة اللازمة، وبالتعاون مع المجتمع الدولي. فهدفنا على المدى القريب يتلخص في تحفيز الاقتصاد، والتخفيف من وطأة الفقر، أما على المدى الأبعد فإن هدفنا هو بناء اقتصاد حيوي قائم على المعرفة، وقادر على إنتاج بضائع وتقديم خدمات عالية الجودة تكون قادرة على المنافسة في الوطن والخارج، بحيث تُشكل القاعدة الاقتصادية المتينة أساساً لرخاء اجتماعي مرغوب ومطلوب.

* إدارة كفؤة للموارد المالية من خلال:

مواصلة تنفيذ السياسات والتدابير للحدّ من تزايد عبء فاتورة رواتب موظفي القطاع العام. وأهم هذه التدابير يكمن في تقوية وإنعاش اقتصادنا الوطني، ما ينتج آفاقاً أرحب لاستيعاب وظيفي أكبر في القطاع الخاص.

الاستمرار في دمج إجراءات إعداد السياسات والخطط والموازنات باعتبارها مكوّنات مهمة في الإستراتيجية التي ترمي إلى إخضاع الحكومة للمساءلة عن نفقاتها، بما فيها نفقات المشاريع التطويرية التي تُموّلها الدول المانحة، وإخضاع ذلك إلى إطار سياساتي وطني نابع من رؤية وأولويات فلسطينية.

مواصلة البناء على الإنجازات التي تمّ تحقيقها في مجال تحديث الأنظمة والإجراءات التي تحكم عمليات الإنفاق والمحاسبة من أجل تعزيز التحسينات التي أُدخلت على نظام المالية العامة، والارتقاء بشفافيته ومسؤوليته.

* تخفيض الاعتماد على المساعدات الدولية من خلال:

ضبط النفقات وترشيدها، وبخاصة النفقات الجارية.

تنمية الإيرادات المحلية وتوحيدها.

تنمية إيرادات الهيئات المحلية من ضريبة الأملاك.

تعديل قانون ضريبة الدخل، بما يُمكّن من توسيع القاعدة الضريبية، ومواكبة التطورات في أعمال القطاعات الاقتصادية.

* إن إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني تشكل مطلباً رئيساً في برامج الإعداد للدولة الفلسطينية المستقلة. وللنجاح في هذه المهمة، لا يمكن تجاهل حقيقة أن الاقتصاد الفلسطيني مثقل بالآثار السلبية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي بمكوناته المختلفة: الإغلاقات، والحواجز، والإجراءات التعسفية التي تُقطّع أوصال الوطن، وتمنع حركة البضائع والأفراد، وجدار الفصل العنصري الذي ينهب الاقتصاد من موارد أساسية متعددة، بما فيها الأرض، والمياه، والفصل الكامل لقطاع غزة، والاستفراد بالقدس، والاستمرار في سياسة الاستيطان وسياسات الخنق الاقتصادي في كل المجالات.

* إن القيود والعوائق الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي تشكل العقبة الأساسية أمام أي جهد فلسطيني وطني في إطار التخطيط لعملية إنعاش اقتصادي كخطوة أولى باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وبلورة متطلبات وضع السياسات اللازمة لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

* الإعداد لعملية الإنعاش الاقتصادي المُستدام، وتحضيراً لإعادة هيكلة الاقتصاد كأساس لبناء الدولة الفلسطينية العصرية، وذلك باتّباع السياسات التالية:

خلق بيئة استثمارية: ستعمل الحكومة على تشجيع الاستثمار في فلسطين، وذلك بإعطاء المحفزات الضريبية وغيرها للمستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في فلسطين. كما ستعمل الحكومة على تطوير منظومة التشريعات الخاصة بالاستثمار وعلى تبسيط الإجراءات التي تعيق الاستثمار.

تعزيز دور القطاع الخاص: العمل الخاص والحر يعتبر جزءاً مهماً من الثقافة الفلسطينية. وستعمل الحكومة على تعزيز دور القطاع الخاص من خلال إشراكه، وبصورة فعالة، في العملية التنموية. كما ستركز على تطوير مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني لتمكينها من خدمة منتسبيها، وتمثيلهم بصورة فعالة في المنتديات كافة، وعلى الأصعدة كافة.

دعم المنتجات والخبرات الفلسطينية: ستعطي الحكومة الأولوية في مشترياتها كافة، بضائع وخدمات، للمنتجات والخبرات الفلسطينية، بما لا يتعارض مع المنافسة على أساس التكلفة والجودة.

تطوير الموارد المحلية: فلسطين غنية بمواردها البشرية ومحدودة الموارد الطبيعية. لذلك ستركز الحكومة على تطوير الموارد البشرية، وذلك بتوفير نظام تعليمي يلبي احتياجات السوق، ولتكون ذات إنتاجية عالية، وقادرة على المنافسة في ظل اقتصاد عالمي. أما فيما يخص الموارد الطبيعية المحدودة، فستعمل الحكومة على تطوير أساليب إدارتها والاستفادة منها لخدمة المجتمع والاقتصاد الفلسطينيين.

تطوير البنية التحتية: لعل أبرز العوامل في رفع كلفة الإنتاج والتصدير الفلسطيني يعود إلى عدم توفر ما يكفي من البنية التحتية. ولذلك، ستعمل الحكومة على تطوير البنية التحتية، من مناطق صناعية، وكهرباء، وطرق، ومعابر، وغيرها، اللازمة لخفض كلفة الإنتاج والتصدير، وبالتالي زيادة القدرة التنافسيّة للاقتصاد الوطني على المستوى الإقليمي والدولي.

نقل المعرفة ودعم الإبداعات الفلسطينية: في ظل الثورة المعرفية على مستوى العالم، لا بد لفلسطين أن تضطلع بدورها اللائق، وذلك بالاستفادة من خبرات الدول، وإفادة الدول بما تكون فلسطين سباقة إليه. وعليه، ستدعم الحكومة نقل الخبرات والمعرفة الدولية إلى فلسطين لتطوير اقتصادها وإثرائه. كما ستعمل الحكومة على تشجيع الإبداعات الفلسطينية من خلال تشجيع البحث العلمي والتطوير.

توسيع نطاق التعاون الثنائي والمتعدد: في هذا المجال، ستعمل الحكومة على تطوير وتوقيع اتفاقيات للتعاون التجاري مع الدول تعطي فلسطين أفضلية نوعية. كما ستعمل على تنفيذ، والاستفادة من، الاتفاقيات الموقعة وتعميمها على المستفيدين. بالإضافة إلى ذلك، ستستمر الحكومة في سعيها لانضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية وغيرها من المنظمات الدولية، كعضو كامل الحقوق.

عباس يرسي أسس «العرفاتية الجديدة»

# مؤتمر "فتح": التغيير الذي لم يحدث

كتب محمد دراغمة:

شكل عقد المؤتمر السادس لحركة «فتح» تحدياً ورهاناً. كثيرون لم يتوقعوا لهذا المؤتمر أن يُعقد. وعُقد. ومن توقّع للمؤتمر أن يُعقد فإنه راهن على أن يجري ترتيبه على نحو يعيد انتخاب القيادة القديمة ذاتها. وكانت المفاجأة أن أعضاء اللجنة المركزية القديمة لم يحققوا نجاحاً كبيراً. وهذا يحسب لحركة «فتح».

## التغيير وأوباما المنتظر

بدت حركة «فتح» والبيئة المحيطة بها مهيأة لحدوث تغيير لدى عقد هذا المؤتمر. فالمؤتمر يعقد بعد عشرين عاماً على انعقاد المؤتمر الخامس. عشرون عاماً شهدت فيها الحركة تجارب، وعبرت محطات: بناء السلطة وما رافقها من تغيرات في بنية الحركة والمجتمع الفلسطيني. انتقالها من الخارج إلى الوطن. المفاوضات ووصولها إلى طريق مسدود. الانتفاضة الثانية ونتائجها الماثلة. خسارة الانتخابات التشريعية، ومن بعدها خسارة قطاع غزة أمام حركة «حماس». التراجع من مكانة الحركة القائدة للنظام السياسي إلى موقع الشريك الثاني في هذا النظام.

تجارب بهذا الحجم والتنوع، وبهذه النتائج كانت كافية لحدوث تغيير في حركة «فتح»، لكن هذا لم يحدث.

ليس فقط لم يحدث تغيير في حركة «فتح»، وإنما أيضاً لم يظهر دعاة تغيير. لم يظهر أوباما في «فتح». ولم تظهر مما بات يعرف دوليا بـ (Obama's effect) أية أعراض في مؤتمر الحركة. وكل ما ظهر في المؤتمر هو صراع انتخابي كان الحظ الأكبر فيه لشخصيات ذات نفوذ سابق أو حالي في الحركة وفي السلطة.

بدت النقاشات السياسية والتنظيمية والفكرية فقيرة في قاعة المؤتمر. وكان الحضور في القاعة يقل بصورة كبيرة أثناء النقاشات، وينتقل إلى سراديب كلية «ثيراسنطا»، حيث كانت تجري الدعاية الانتخابية وتعقد الصفقات.

لكن تغييراً ما، ربما لا يكون ظاهراً بوضوح في هذه المرحلة، قد حدث في المؤتمر. فحركة «فتح»، وفق ما وصفها أحد قادتها (صلاح التعمري) قدمت إلى مؤتمرها العام وهي «حركة منهكة» و«موشكة على الانهيار». وربما كان التغيير الذي حدث هو وقف انهيارها. فلو بقيت الحركة دون مؤتمر، ودون انتخابات، فإن مصيرها ربما يكون في اتجاه آخر غير الذي اتخذته بعد الانتخابات.

فالمؤتمر، والحال هذه، وحسب وصف المحلل السياسي الدكتور غسان الخطيب، ربما لعب دور المنقذ، أو من يوقف الانهيار، ويعيد الحركة إلى مسار الحياة من جديد.

## المفاجأة الأولى

قيلت في المؤتمر طُرف كثيرة، ومنها أن المرشحين أحضروا معهم ناخبيهم، لكن المفاجأة الأولى أنه ليس كل القادمين إلى المؤتمر قدموا من أجل انتخاب من جلبهم ومنحهم العضوية. بعضهم عمل ضد من أحضره. وكما فسر أحد الفائزين في عضوية اللجنة المركزية الجديدة الدكتور محمد إشتية ذلك، فإن من قدم إلى المؤتمر في الدفعة الأولى لشخصية ما، ربما قدّم له الولاء الكامل. لكن من قدموا في الدفعات التالية: الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والأخيرة، فإنهم على الأرجح توعدوا بالانتقام ممن أحضرهم على هذا النحو البائس، ووجهوا له الطعنات عند أول منعطف.

لكن في كل الأحوال، فإن ما شاهدناه في المؤتمر هو «فتح». ربما كان شعرها أكثر بياضاً، لكنها كانت «فتح». الوجوه كانت هي الوجوه «الفتحاوية» التي نعرفها في السجون، ومن الانتفاضتين الأولى والثانية، وفي المؤسسات والوزارات. ربما كانت الحصة الأكبر للضفة الغربية، لأن كثيرين «ممن حضروا السوق تسوّقوا»، كما يقول المثل الريفي «اللي بحضر السوق بتسوق»، أي جاءوا وحصلوا على العضوية في المؤتمر، الأمر الذي لم يُتح لغيرهم في قطاع غزة أو في الخارج.

لكن الحضور مثّلوا «فتح» ولم يمثلوا الجغرافيا. كثيرون من خارج الضفة حصلوا على تأييد في المؤتمر أكثر مما حصل عليه مرشحون من الضفة، مثل محمد دحلان، الذي نجح في الضفة حتى قبل فرز أصوات غزة (حصل على ٥٤٠ صوتاً، واحتل المرتبة ١٦ في الضفة قبل فرز أصوات غزة)، وسلطان أبو العينين من لبنان، وآمنة جبريل من لبنان التي حازت على أعلى الأصوات في المجلس الثوري.

ووفق ما أظهرته النتائج، وحسابات المراقبين المطلعين، فإن تصويت المعسكرات لم يزد على ٢٥ في المئة في المؤتمر، فيما كان الغالبية يدلون بأصواتهم وفق تقديراتهم الشخصية.

لكن، وكما في كثير من الانتخابات التي تجرى في أمكنة أخرى، فإن ذوي النفوذ حازوا على اهتمام الناخبين أكثر من المرشحين «المغمورين»، حتى لو تمتعوا بسمعة ومواهب لافتة، إذ فاز ثلاثة من قادة الأمن السابقين، وخمسة من أعضاء اللجنة المركزية القديمة، ورئيس هيئة الشؤون المدنية، ومسؤول كبير في التعبئة والتنظيم، ورئيس كتلة «فتح» البرلمانية، ومسؤول منظمة التحرير في لبنان.

## دفعة إضافية للشباب

منح عقد المؤتمر في الضفة الغربية ميزة للجيل الشاب في الحركة، إذ تعرض القائمون على المؤتمر لضغوط واسعة من القاعدة الفتحاوية في الضفة لمنح الكثيرين منها عضوية المؤتمر. وهذه أثارت اعتراض كوادر الحركة المشاركين من قطاع غزة، الذين اعتبروا إضافة ٧٠٠ عضو للمؤتمر في الأسابيع الأخيرة قبيل انعقاده (فوق الرقم المتفق عليه وهو ١٥٥٠) «إخلالاً بالتوازنات. التوازنات بين الضفة وغزة، والتوازنات بين معسكرات الضفة نفسها»، وفق وصف سمير مشهراوي، أحد قادة الحركة في غزة.

والمضافون أيضاً، لم يكونوا من معسكر واحد. كانوا من كل المعسكرات. لكن غالبيهم العظمى كانت من الشباب «الفتحاوي»، وبخاصة شباب الانتفاضتين الأولى والثانية. وحتى أولئك المحسوبون على شخص ما، فقد كان أمام كل واحد منهم ١٧ خياراً آخر للتصويت لهم، إذ فرضت اللجنة التحضيرية للمؤتمر على كل ناخب اختيار عدد يساوي عدد أعضاء اللجنة المركزية. فمن جلبه أحمد قريع أو عثمان أبو غربية أو محمد المدني، والحال هذه، كان عليه أن يختار في ورقة الانتخابات ١٧ عضواً آخر. وإذا لم يفعل فإن ورقته تعتبر لاغية.

## قوة الرئيس

ظهر الرئيس محمود عباس قوياً في المؤتمر. وكان حضوره كافياً لإشاعة الانضباط والإنصات في كل جلسه حضر فيها. وفي كل مرة كان فيها المؤتمر يشهد اضطرابا، كان الرئيس يحضر ويحمل الجميع على الإنصات. قليلون جداً تحدوا إرادة الرئيس. وربما يعود ذلك إلى أن الرجل هو رئيس السلطة الفلسطينية. وهو الأمل لكل عضو في المؤتمر. هو الجسر والرابط بين هؤلاء الأعضاء ومستقبلهم المهني الشخصي. فالغالبية العظمى، إن لم يكن جميع أعضاء المؤتمر، هم موظفون وعلى قائمة الـ (Pay Roll) للسلطة الفلسطينية. وكما قال عضو في المؤتمر من ساحة لبنان، فإن الرئيس هو الأمل له ولأسرته، هو «الأمل براتب أفضل، والأمل بالحصول على رقم وطني، وهوية».

حضور الرئيس الطاغي كان كافياً للتغطية على، وطي، الملفات الصعبة المثارة في المؤتمر، وبخاصة الملفين المالي والسياسي، وملف سقوط غزة.

طالب أعضاء في المؤتمر بتقرير إداري من اللجنة المركزية بهدف البحث في الوضع المالي الغامض والمبهم، وربما الضائع للحركة. وعندما احتدم النقاش، حضر الرئيس، وصمت الجميع. فقد أبلغهم أن خطابه الذي استمر زهاء ساعتين هو التقرير الإداري والسياسي للجنة المركزية.

وظهرت قوة الرئيس أيضاً، في عدم ظهور أي منافسة أو تحدٍّ أو حتى مشاكسة

له في المؤتمر. وحتى أولئك الذين دأبوا على مشاكسة الرئيس في اللجنة المركزية، مثل أحمد قريع، ونصر يوسف، لم يظهروا أي شيء من ذلك في المؤتمر.

وظهرت قوة الرئيس جلية في التصفيق الطويل والحار الذي قدمه المؤتمر له، لدى ترشيحه من قبل الطيب عبد الرحيم رئيساً وقائداً للحركة.

وظهرت أيضاً، في قدرته على تأجيل ملفات إلى ما بعد المؤتمر، مثل البرنامج السياسي للحركة الذي صوت عليه المؤتمر، لكن الرئيس أحاله إلى المجلس الثوري لإقراره. ويتوقع والحال هذه أن يصار إلى تنقيح النسخة التي صوت عليها المؤتمر.

## العرفاتية الجديدة

أظهر الرئيس عباس في هذا المؤتمر نهجاً جديداً لم يعرف عنه في السابق، وهو الاهتمام بالتفاصيل، والاستعداد والتحضير جيداً لما هو قادم.

عرف عن «أبو مازن» سفره الدائم خارج الوطن، و«هروبه» من المشكلات التي تواجهه في السلطة وفي الحركة. فعلى سبيل المثال، أمضى الرئيس أكثر من نصف أيام السنة الماضية (٢٠٠٨) خارج البلاد، زار خلالها بلدان قليلة الفاعلية في السياسة الدولية، مثل الشيشان وسريلانكا وغيرها، قبل أن يفكر في زيارة محافظة في الضفة الغربية، مثل جنين أو غيرها.

لكن في هذا المؤتمر ظهر الرئيس مهتماً بكل شيء. اختار من يدعمه في المؤتمر. تفاوض مع محمد غنيم (أبو ماهر) وأعاده إلى الوطن. تفاوض مع سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني، ووعده بالدعم. أظهر إشارات دعم لصائب عريقات أيضاً. وفي المؤتمر، مرر قراراً يقضي بإبعاد اللجنة المركزية لحركة «فتح» عن الحكومة والسلطة وعن منظمة التحرير. فهو يعتقد أن الحكومة لن يديرها بكفاءة عالية،

البرغوثي

دحلان

قريع

يتبع ص١٤

وبقدر أقل من الإشكاليات الداخلية سوى المهنيين أمثال الدكتور سلام فياض، وأن مراكز القوى الفتحاوية، ستخلق له مشكلات لا آخر لها إذا ما وصلت الى الحكومة.

عباس أبدى أيضاً اهتماماً بالمجلس الثوري، الجهة الرقابية على اللجنة المركزية. ذهب إلى بيت لحم بعد الانتخابات، واطلع على نتائج انتخابات «الثوري»، ودعا أعضاءه إلى لقاء مشترك مع اللجنة المركزية.

عباس، أحيا طريقة عرفات الفردية في التحكم في المؤسسة، لكن بنكهة جديدة تناسبه، ويمكن تسميتها «العرفاتية الجديدة».

وعندما ظهرت نتائج الانتخابات كان عباس في أوج انتصاره. فاللجنة المركزية الجديدة متباينة فيما بينها، لكنها تجمع عليه، ولا تجمع على أحد سواه، رئيساً ومرجعاً. خلت اللجنة من شخصيات دأبت على مشاكسته، مثل قريع، وفاروق القدومي، وغيرهما، فكان في أوج سعادته.

## أمام مراكز القوى

لكن الرئيس أظهر بعض التردد، وربما الانحياز، أمام مطالب بعض مراكز القوى. ظهر ذلك في تبنيه مطلب تخصيص «كوتا» لقطاع غزة تساوي ثلث أعضاء اللجنة المركزية، وثلث أعضاء المجلس الثوري، الأمر الذي رفضته اللجنة المركزية، فكان المخرج حلاً وسطاً يسمح للرئيس بتعيين أربعة أعضاء في اللجنة المركزية بعد رفع عددها من ٢١ الى ٢٣ عضواً.

وظهر ذلك أيضاً، في تمديد باب الاقتراع لقطاع غزة لحوالي عشرين ساعة.

لكن البعض قدم تفسيراً سياسياً لإصرار الرئيس على تصويت آخر عضو في قطاع غزة، وهو الرد على التحدي الذي فرضته حركة «حماس» بمنعها أعضاء المؤتمر من المغادرة للمشاركة في المؤتمر.

## المعسكرات

ظهرت المعسكرات في المؤتمر منذ ما قبل انعقاده. المعسكر الأول كان معسكر الرئيس عباس وهو معسكر قوي، بل الأقوى، لكنه متواضع لا يحمل كثيراً من الإشكاليات. وهو ليس طرفاً في صراعات مع محاور ومعسكرات أخرى. الرئيس وجه رسائل واضحة أثناء المؤتمر للتصويت لاثنين من أعضاء اللجنة المركزية القديمة هما محمد غنيم (أبو ماهر) وسليم الزعنون (أبو الأديب). وقد سُمع يشيد بالرجلين في ثلاث مرات. وقال في حق غنيم إنه الرجل الذي رجح صوته انطلاق الكفاح المسلح والرصاصة الأولى في العام ٦٤ عندما كانت اللجنة المركزية للحركة منقسمه في ذلك الحين حول بدء أو تأجيل الكفاح المسلح. وحظيت إشارة الرئيس بتصفيق مدوٍّ كان كافياً للإشارة إلى أن الرجل سينجح بأغلبية كبيرة. وبالفعل، حصل غنيم على الموقع الأول في انتخابات اللجنة المركزية.

كذلك، أشاد عباس مرتين بالزعنون ودوره في تأسيس الحركة والحفاظ عليها، ورفض محاولات الانشقاق التي هددت أخيراً الحركة في إشارة إلى خطوة القدومي.

وبدا واضحاً أن الرئيس أراد بذلك الاستعانة بدعم اثنين من ثلاثة تبقوا على قيد الحياة من الجيل المؤسس لمواجهة أي تحدٍّ مستقبلي من الجيل الثاني أو الثالث من جهة، ولمواجهة حملة التشكيك التي يشنها عليه من حين لآخر الشخصية الثالثة المؤسسة وهي القدومي.

ووفق مصادر مقربة من الرئيس، فإنه عقد اتفاقاً مع «أبو ماهر» يقضي بعودته ومشاركته في المؤتمر مقابل تعيينه أمينا للسر في الحركة، وهو ما تم لاحقاً بعد التئام اللجنة المركزية المنتخبة.

وكان هناك أيضاً، مرشحون مفضلون للرئيس، في مقدمتهم عريقات. وإن لم تظهر أي إشارات علنية على دعم الرئيس لعريقات، إلا أن مصادر عديدة قالت أنه تحدث مع بعض «المفاتيح» الانتخابية وحثهم على العمل لصالحه.

ولم يخص الرئيس في خطاباته أحداً ممن اتسمت مواقفهم بالمشاكسة معه، وبخاصة قريع، الذي ظهرت علامات عدم الارتياح عليه وهو جالس على المنصة في كل مرة أشاد فيها عباس بغنيم والزعنون.

ربما يفسر ذلك ما عاناه الرئيس عباس من أعضاء اللجنة المركزية الذين يمكن القول إنهم مارسوا ضغوطاً كبيرة عليه أثناء فترة التحضير للمؤتمر، مثل مطالبتهم بعقد المؤتمر في الخارج، ثم مطالبتهم بحصر عدد أعضائه بـ٦٤٠ عضواً، وأخيراً عدم الاتفاق على موعد لعقد المؤتمر خلال ثلاثة أيام من الاجتماعات عقدتها اللجنة في عمان.

ولجأ الرئيس إلى المجلس الثوري لاتخاذ قرار عقد المؤتمر في الوطن، ساحباً بذلك البساط من تحت أقدام اللجنة المركزية.

ولم يخفِ عدد من أعضاء اللجنة أنهم اضطروا في ظل تلك الخطوة إلى قبول عقد المؤتمر في الداخل ضد إرادتهم، مثل قريع الذي شكك بأن عقده في الوطن هدف إلى تسهيل ما أسماه عمليات التلاعب والتزوير، التي قال إنها «قادت إلى صعود أربعة من قادة الأمن والمنسقين مع الاحتلال إلى عضوية اللجنة المركزية»، مشيراً في ذلك الى كل من محمد دحلان، وجبريل الرجوب، وتوفيق الطيراوي، وحسين الشيخ.

عباس أراد التخلص من غالبية أعضاء اللجنة القديمة، لأنهم كانوا يضعون أنفسهم على قدم المساواة معه، وربما أبعد من ذلك، إذ كانوا يعتبرون أن الفضل في زعامته يعود لهم لأنهم اختاروه خليفة للرئيس الراحل ياسر عرفات، وأنه لم يرد لهم الجميل في ذلك.

## دحلان

كثيرون اعتقدوا أن دحلان السياسي الشاب الذي لا حدود لتطلعاته، قد انتهى مع سيطرة «حماس» على قطاع غزة. لكن المفاجأة كانت ليس في فوزه فحسب، بل أيضاً في دوره البارز وتأثيره على مجريات المؤتمر.

كان دحلان أثناء المؤتمر الوحيد من بين المرشحين الذي يقود ماكينة انتخابية كبيرة. ماكينة تتابع كل عضو في المؤتمر. تتحدث معه. تتعرف على توجهاته. ماكينة تابعت عملية التصويت عبر الهاتف لكل أعضاء المؤتمر من قطاع غزة الذين منعتهم «حماس» من مغادرة القطاع والوصول إلى المؤتمر.

لعب دحلان بحرفية ظاهرة في المؤتمر، ولعبت عوامل عديدة لصالحه: مهاراته القيادية. علاقته واتصالاته الحثيثة مع أعضاء المؤتمر. إمكاناته المادية. اتفقت غالبية المعسكرات على إسقاط دحلان، لكنه نجح بقوة في الضفة الغربية، وقبل فرز صناديق قطاع غزة.

أشغل دحلان المؤتمر بأجندته: طالب أولاً بـ«الكوتا» لقطاع غزة. وعندما غضب من قريع طالب بتقرير مالي. وفي خطوة هدفت إلى إظهار سلبيات وثغرات اللجنة المركزية القديمة، طالب بتقرير إداري. هدد مرات عدة بانسحاب أعضاء غزة (فريقه) من المؤتمر. ثم هدد بعدم الترشح. وحتى عندما انتهى التصويت، طالب بتمديد التصويت. ثم طالب بتمديد ثان، وثالث، وفي كل مره كان له ما أراد.

بدأ دحلان العمل للمؤتمر قبل فترةً طويلة من انعقاده. وشمل ذلك اجتماعات واتصالات مباشرة وشخصية مع قادة الأقاليم في الخارج وفي الوطن. ذهب إلى الأردن ومصر والتقى أعضاء الأقاليم من لبنان وسورية. وذهب إلى نابلس وبيت لحم وكل مكان، والتقى مع شبيبة «فتح» الراغبين في التغيير والباحثين عن حصان التغيير حتى لو كان متعثراً بعض الشيء.

بالنسبة إلى دحلان، فإن المؤتمر يستحق الكثير من العناء والعمل، لأنه يحقق له هدفين: الأول إعادة الاعتبار له بعد سقوط غزة. والثاني تعبيد الطريق نحو قمة الهرم القيادي للحركة، وتالياً السلطة.

ومقابل النجاح الأكبر لدحلان، كان قريع الخاسر الأكبر في المؤتمر. قريع كان مسؤول التعبئة والتنظيم في الحركة، وقيل إنه أدخل الكثيرين من أنصاره إلى عضوية المؤتمر، لكنهم لم يكونوا قادرين على خدمته وجلب الأصوات له. وهو أيضاً لم ينجح في تسويق نفسه على الرغم من مكانته التاريخية في مختلف محطات الحركة، وبخاصة الأخيرة منها، حيث كان رئيساً للوفد المفاوض، ورئيساً للوزراء، ورئيسا للمجلس التشريعي.

قريع أخفق أولاً في التحالفات، فهو اشتبك مع الرئيس عباس في كثير من المواقف، وعلى نحو أحجم فيه عباس عن دعمه في المؤتمر.

واشتبك أيضاً، مع نائبه في التعبئة والتنظيم محمد المدني، فأحجم هذا عن العمل لصالحه إلى أن نجح هو، على الرغم من أنه غير معروف في الشارع، كما اشتبك مع أبو غربية الذي شغل موقع رئيس المؤتمر، وفي النهاية خسر قريع في الانتخابات.

وربما كان لدى قادة المعسكرات سبب آخر لإزاحة قريع، فهو شخص مؤهل ليكون الرجل الثاني في الحركة وفي السلطة، فكان من مصلحة كل الطامحين لخلافة عباس إبعاده من الواجهة، من دحلان إلى الرجوب وحتى مروان البرغوثي.

لقد اشتبك قريع مع الكل، مع عباس ودحلان، والرجوب إلى آخر القائمة، فخسر.

## الخارطة الجديدة في «فتح»

أدى مؤتمر حركة «فتح» إلى ظهور خارطة قيادية جديدة في الحركة. فقد ذهبت القيادة القديمة، وحلت محلها قيادة جديدة، لكنها ليست أكثر حداثة منها.

القيادة الجديدة غالبيتها من الجيل الثاني في الحركة. لكن نظرة على أسماء هذه القيادة لا تظهر الكثير من التغيير في العقلية. فبماذا يختلف جمال محيسن، أو محمد المدني، أو محمود العالول، أو عزام الأحمد، أو حسين الشيخ، عن عبد الله الإفرنجي، وحكم بلعاوي، ونصر يوسف، وهاني الحسن، على سبيل المثال لا الحصر؟ وفي كل ذلك، بهت التمايز القيادي الشخصي بغياب التمايز في المواقف السياسية.

الاختلاف ربما في كون غالبية أعضاء اللجنة الجديدة هم من الداخل؟ وممن عملوا في مؤسسات السلطة، لذلك سيكونون أكثر واقعية من الناحية السياسية، كما يعتقد بعض المراقبين.

لكن من الناحية التنظيمية والإدارية، فجميعهم ينتمون إلى المدرسة ذاتها. يوجد بينهم كثير من التباينات الشخصية، مبعثها التصادم بين طموحاتهم وتطلعاتهم القيادية، لكن لا يوجد بينهم كثير من التباينات السياسية. ولم يظهر بينهم دعاة تغيير سياسي أو فكري أو تنظيمي.

ونظرة على أعضاء اللجنة المركزية تظهر أن هناك أربعة مراكز للقوى، ربما يتحتم على كل عضو أن يجد له مكانا فيها:

المركز الأول هو مركز الرئيس محمود عباس. يسعى الرئيس إلى الفصل بين حركة فتح والسلطة تجنباً للصراعات بين مراكز القوى والمصالح في الحركة. ويرى الرئيس أن إدارة السلطة بشخصيات مهنية مستقلة مثل فيّاض أكثر راحة له من التطلعات السلطوية اللانهائية لقيادات «فتح». ويرى أيضاً في إدارة فياض أكثر مهنية وأكثر راحة للتعامل مع المانحين، ومع المجتمع الغربي عامة، منها عندما تكون الإدارة فتحاوية.

المركز الثاني هو مركز محمد دحلان. ولا يخفي دحلان تطلعه إلى لعب دور مركزي في السياسة، وفي السلطة الفلسطينية، على نحو يؤهله لقيادتهما مستقبلاً.

المركز الثالث هو مركز جبريل الرجوب، وتطلعاته لا تختلف من حيث الجوهر عن تطلعات دحلان، وإن بدت أكثر هدوءاً.

المركز الرابع يمثله ناصر القدوة. ويمتاز عن غيره برؤية سياسية أكثر توزاناً. رؤية ترفض أسلوب التفاوض القديم المفتوح مع إسرائيل، وتبحث عن القاسم المشترك الأعظم الذي يجمع الفلسطينيين بكل فئاتهم، حتى لو تناقض مع شروط «اللجنة الرباعية».

يمتاز القدوة عن غيره من قيادات «فتح» الآخرين ببعده عن الشبهات المالية والسياسية، وزهده في تقلد مناصب رسمية في السلطة. وربما تمنحه صلته العائلية بالرئيس الراحل ياسر عرفات (ابن شقيقته) الذي يحظى بما يشبه الإجماع الوطني، دفعة كبيرة. يشترك مع القدوة عدد من أعضاء اللجنة المركزية الجديدة، في مقدمتهم محمود العالول الحاصل على المرتبة الثانية في عدد الأصوات.

ولو كان مروان البرغوثي خارج السجن لأمكن الحديث عن معسكر يقوده،

ويتقاطع فيه مع القدوة وآخرين.

أما باقي أعضاء اللجنة، فربما يجدون أنفسهم في وقت لاحق مضطرين للاصطفاف ضمن أحد هذه المعسكرات. وربما تحدد المصلحة الشخصية الدافع وراء هذا الاصطفاف. لكن من المرجح أن يجد عدد من أعضاء اللجنة في الرئيس عباس ملاذاً لهم من اصطفافات أخرى قد تفتح المجال أمام صراعات بين مراكز القوى.

## كيف سلقت الملفات

مؤتمر «فتح» كان مؤتمراً لسلق الملفات الصعبة السياسية والمالية وملف سقوط قطاع غزة.

في الملف المالي عين قريع أحد الاشخاص رئيساً للجنة المالية. وبقي هذا يماطل أعضاء اللجنة في عقد الاجتماعات إلى أن انتهى المؤتمر.

وفي الملف السياسي وملف سقوط غزة حدث الأمر ذاته، إذ أحيل الملفان ومعهما باقي الملفات إلى لجان، ثم أحيلت تقارير اللجان إلى المجلس الثوري القادم بزعم ضيق الوقت!

بلغ عدد اللجان ١٨ لجنة، وباستثناء لجنة الأسرى، فإن أية لجنة أخرى لم تحقق شيئاً لافتاً. لجنة الأسرى حققت «كوتا» للأسرى في المجلس الثوري (٢٠ عضواً).

## سيف الوقت

الوقت كان ضيقاً جداً مقارنة بعدد أعضاء المؤتمر، والوقت المخصص للمؤتمر كان ثلاثة أيام لكنه استغرق ستة أيام، وخصص اليوم السابع للانتخابات، والثامن للفرز.

في اليوم الأول استغرق التحقق من الأسماء ست ساعات. وفي اليوم التالي سجل للمداخلات حوالي ألف شخص .. وبدأت المداخلات النارية التي أكلت الوقت على حساب الملفات.

## خسارة معسكر البرغوثي

وكان الخاسر الأبرز في انتخابات اللجنة المركزية معسكر مروان البرغوثي، الذي لم يتمكن أيٌّ من مرشحيه من الفوز بعضوية اللجنة.

وجاء حصول البرغوثي على المرتبة الثالثة في اللجنة ليشكل عامل ضعف آخر لهذا المعسكر، الذي كان على يقين أن البرغوثي سيحصل على المرتبة الأولى بصفته النضالية كقائد للانتفاضة.

معسكر البرغوثي بدا مفككاً وغير منظم، ولم يبذل الكثير من الجهد. وربما خاض الانتخابات مستكيناً إلى رصيده من سمعة البرغوثي.

لكن يبدو أن البرغوثي الذي يحظى بحب واحترام لم يكن صاحب خيار جذاب في المؤتمر، فهو في السجن، وبالتالي غير قادر على عمل الكثير للحركة، بل على العكس من ذلك، فهو يريد من الحركة أن تعمل من أجل إطلاق سراحه من الأسر. وهو أيضاً يملك رصيده في الانتفاضة، لكن الانتفاضة لم تكن حاضرة بقوة في المؤتمر، وربما كانت من الماضي الذي لا يريد أحد أن يتذكره.

## تلاعب في التصويت

تم الحديث عن العديد من حوادث التلاعب في التصويت، منها انتشار مراقبين بين المقترعين والتحدث إليهم طالبين منهم التصويت لفلان أو غيره.

وتم الحديث أيضاً عن أعمال تلاعب أو تأثير في تصويت أعضاء قطاع غزة عبر الهاتف، حيث شعر عدد كبير منهم باحراج كبير، وأدلوا بأصواتهم لصالح أصحاب نفوذ يدركون أنهم يعرفون لمن أدلوا بأصواتهم.

وأثيرت شبهات حول طريقة نجاح الطيب عبد الرحيم، فعندما اختتم الفرز كان عبد الرحيم يحتل الرقم ١٩، أي لم يحالفه الحظ، وخسر بفارق صوت واحد مع الرقم ١٨ وهو الدكتور محمد إشتية. لكن جرت إعادة فرز أحد الصناديق، وأضيف له ٢٠ صوتاً أعادته إلى المركز ١٦، لكنها لم تعد ثقة الكثيرين في نزاهة الانتخابات والفرز، وشكل ذلك ثغرة في الانتخابات أفسدت عرس المؤتمر «الفتحاوي».

أسئلة ما قبل المؤتمر لا تزال مطروحة ما بعده!

# "سلة مواقف" تلبي كل الأذواق .. حصاد مؤتمر "فتح" السياسي

كتب أحمد فرَّاج:

طغى ضجيج انتخاب قيادة جديدة في إطار اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة فتح خلال مؤتمرها السادس على سواه من قضايا سياسية وتنظيمية، بحيث انتهى ما بدا نقاشاً سياسياً نشطاً في مستهل المؤتمر إلى «مهرجان انتخابي»، دون أن تتضح أبعاد البرنامج السياسي الذي تبنته الحركة، بل ظهر كأن المؤتمر يقدم سلة من المواقف السياسية الملتبسة حيناً، والمتماهية مع سياسة السلطة الفلسطينية حيناً آخر؛ «سلة مواقف» كأنها صممت ليختار منها من يشاء ما يعجبه من مواقف سياسية، ويهمل ما لا يعجبه.

في سياق عدد من الوثائق السياسية، بدءاً من وثيقة البرنامج السياسي ما قبل المؤتمر، مروراً بتلك المعدلة عشية بدء أعمال المؤتمر، فخطاب الرئيس محمود عباس في افتتاح المؤتمر، وخطابه في اختتامه، ونتائج أعمال اللجنة السياسية خلال المؤتمر، وليس انتهاء بالورقة التي سميت «إعلاناً» ملحقاً بالبرنامج السياسي غير المحدد أصلاً في وثيقة موحدة، كان الالتباس ما بين مسار سياسي تتبناه حركة تحرر وطني، وآخر يتبناه حزب تتماهى مهمّاته مع سلطة حكم ذاتي يكاد ينفرط عقد إدارته لها، هو السمة الأبرز لحصيلة «سلة المواقف» التي خلص إليها المؤتمر، بتوافق على إحالة «السياسة» لأهلها في الهيئات القيادية ما بعد المؤتمر، والاكتفاء بنشوة «الفرح الانتخابي» في ختام المؤتمر.

وامتدت عناوين الالتباس السياسي لتطال قضايا عدة، كتمسك الحركة بالمفاوضات كأحد الخيارات الإستراتيجية لتحقيق حلم إقامة الدولة، دون إسقاط «الحق» في مقاومة الاحتلال وفق ما يسمح به القانون الدولي، والعلاقة مع منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية الأخرى، وفك ارتباط الحركة «وظيفياً» مع السلطة الفلسطينية، بالإضافة الى عدم التركيز بشكل مباشر على المسار الذي ستسلكه «فتح» في التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي، وذلك الذي تسلكه فعلياً السلطة في العلاقة مع سلطة الاحتلال، فيما غابت تماماً السيناريوهات المطروحة أمام الحركة والشعب الفلسطيني عموماً، إذا وصل حل الدولتين إلى طريق مسدود خلال عامين تحددهما حكومة سلام فياض كأفق لقيام الدولة الفلسطينية!

وعلى الرغم من الدعوات التي تعالت من المؤتمرين بضرورة الفصل التام ما بين «فتح» كحركة تحرر وطني وبين السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن العديد من المهمات التي وردت في الموقف من قضايا أساسية، كالقدس، والاستيطان، والجدار، عكست خلطاً بين مهمات «فتح» كحركة تحرر وطني ومهمات السلطة، الأمر الذي أظهر قدراً من التماهي السياسي مع سقف برنامج سلطة الحكم الذاتي، على الرغم من دعوات فض «التشابك الوظيفي» بين الحركة ومؤسسات السلطة.

ومع ذلك، يمكن التقاط الخيط الرابط بين قديم السياسة وجديدها في ملامح البرنامج أو «البرامج» السياسية التي جرى تداولها في نقاشات المؤتمر، وهو خيط يحافظ على الخطّ العام لمسار الحركة في تبنّي العملية السلمية وتعزيز دور السلطة، وصولاً إلى تحويلها إلى دولة، وتحديد صيغة الحوار المطلوب مع حركة «حماس» وباقي الفصائل، إضافة إلى إبقاء الباب مفتوحاً أمام استمرار حكومة فياض على حالها، على الأقل إلى حين إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة.

بكلمات أخرى، لم تأت نتائج المؤتمر سياسياً بجديد إلى درجة إحداث تغييرات كبيرة في الأداء السياسي المستقبلي للحركة، بقدر ما جاءت تأكيداً لما هو موجود من سياسات لم تخلُ من إخفاقات كبرى. أما التمسك بالطابع التحرري لحركة «فتح»، فقد ظل شعاراً يفتقر إلى آليات تجسده على أرض الواقع.

ويمكن استقراء بقاء الوضع على حاله من خلال العناوين السياسية الرئيسية التي خلص إليها المؤتمرون، والتي انطوت في بعض جوانبها على نقد لبعض سياسات الماضي، دون أن تنعكس تطويراً لسياسات المستقبل، ومن تلك العناوين: إعادة تأكيد التمسك ببرنامج وقرارات منظمة التحرير الفلسطينية، وبالمرجعيات الدولية لعملية السلام المتمثلة في قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ و١٩٤ والمبادرات العربية للسلام، ورفض الانجرار إلى المرجعيات البديلة التي تساعد الاحتلال في التنصل من التزاماته الدولية، مثل خارطة الطريق، وبيان مؤتمر أنابوليس، وكذلك التأكيد على استمرار الالتزام بالثوابت الفلسطينية، وفي مقدمتها تحرير الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها في حزيران من العام ١٩٦٧ إلى خط الهدنة في العام ١٩٤٩ لإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، ورفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وحماية حقوق اللاجئين وحقوق فلسطينيي الداخل، والمطالبة بأن تكون منظمة التحرير مرجعية للسلطة، وإعادة بناء المنظمة من جديد، وإعادة بناء حركة «فتح» في قطاع غزة على أساس السرية، واعتماد «خيارات بديلة» مع حركة «حماس» في حال استمر إخفاق الحوار. كما أتاح المؤتمر مساحة للنقاش حول تحديد «أشكال النضال في المرحلة الراهنة»، الأمر الذي عكس خلافاً بشأن طبيعة وفهم النضال والمقاومة، حيث تم التأكيد على أشكال النضال التي «يمكن ممارستها بنجاح في المرحلة الراهنة لإسناد المفاوضات وتفعيلها أو كبديل لها»، بما يمكن تسميته بالنضال السلمي.

وبذلك، ظلت أسئلة ما قبل المؤتمر مطروحة ما بعد اختتام أعماله، ومن أهمها: كيف ستعمل «فتح» على إنهاء الخلط الحاصل بين واقع الحركة السياسي وموقعها من السلطة، وكيف ستجسد هويتها ودورها كحركة تحرر لا تتماهى سياسياً مع السلطة، وموقفها من القضايا الأساسية، كمشروع إقامة الدولة الفلسطينية، وحل قضية اللاجئين، وأزمة الانقسام، وأشكال وآليات ممارسة المقاومة، وقضايا البناء الوطني على مستوى «فتح» ومنظمة التحرير، والإستراتيجية التفاوضية في إطار العملية السياسية المقبلة في ظل حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل.

## العالول: «فتح» حركة تحرر وطني

وحول هوية حركة «فتح» وموقعها في إطار حركة التحرر الوطني، قال عضو اللجنة المركزية للحركة محمود العالول لـ «آفاق برلمانية»: قدمتُ خلال المؤتمر ورقة تضمنت أربع نقاط أساسية تعيد إيضاح هوية حركة «فتح»، حيث نصت النقطة الرابعة التي تتعلق بالمفاوضات على أن «فتح» تؤمن بالسلام العادل وتسعى من أجل إنجازه ولا تسقط أياً من خياراتها، فهي تؤمن بأن المقاومة بأشكالها كافة حق مشروع للشعوب المحتلة.

وأضاف العالول: نصت بنود الورقة التي تقدمت بها على أن حركة «فتح» تتمسك بكونها حركة تحرر وطني تهدف إلى إزالة الاحتلال ودحره، وتؤكد على أن تناقضها الأساسي هو مع الاحتلال، وأن أي تناقضات أخرى هي تناقضات ثانوية تُحل بالتواصل والحوار مع الاحتفاظ بالحق في استخدام كل الوسائل المتاحة للدفاع عن الوحدة الوطنية والشرعية الفلسطينية والقرار الوطني الفلسطيني المستقل، وأنها ستبقى وفية للشهداء وتضحياتهم وتناضل من أجل حرية الأسرى، وتؤكد على تمسكها بثوابت الشعب الفلسطيني المتعلقة بالأرض والقدس وتحريرهما، والاستيطان وإزالته، واللاجئين وعودتهم، إضافة إلى التمسك بخيار السلام العادل، وعدم إسقاط أيٍّ من الخيارات الأخرى.

وحول الفصل بين حركة «فتح» والسلطة، قال العالول: هناك إصرار من أجل تحقيق ذلك، لتبقى السلطة الوطنية هي التي تعنى بشؤون الحياة اليومية للمواطنين، و«فتح» حركة تحرر وطني تسعى من خلال الوسائل المطروحة كافة للخلاص من الاحتلال.

## خضر: المقاومة بأشكالها كافة حق مشروع

وحول أبعاد الموقف السياسي الذي تبنته «فتح» في مؤتمرها، فيما يتعلق بمشروعية المقاومة بأشكالها كافة، ومن ضمنها الكفاح المسلح، قال القيادي في حركة «فتح» حسام خضر: الكفاح المسلح شكل من أشكال المقاومة التي لا يمكن لحركة «فتح» إسقاطها أبداً، على الرغم من أن الرئيس أوضح في خطابه الذي افتتح به المؤتمر، أنه يجب انتهاج طريق المقاومة الشعبية لمواجهة الاستيطان وجدار الفصل العنصري، كما في قرى بلعين ونعلين والمعصرة، إلا أن المؤتمرين رأوا أن أشكال المقاومة كافة، بما فيها الكفاح المسلح، حق مشروع للشعب الفلسطيني لا يمكن التنازل عنه.

وفيما يتعلق باستمرار التمسك بالمفاوضات والحل السلمي كخيار إستراتيجي لإنجاز المشروع الوطني، قال خضر: لم يغفل البرنامج أن المفاوضات هي أحد الخيارات المطروحة لإنجاز مشروعنا الوطني، وليست هي الخيار الوحيد أمامنا، ولكن هذا الخيار يجب أن يكون على أسس واضحة وبشروط تضمن استعادتنا حقوقنا المشروعة دون أي انتقاص.

وأضاف: برنامج «فتح» السياسي، ولأول مرة منذ توقيع اتفاق أوسلو، يقر ويؤكد على أن المفاوضات هي أحد الخيارات الإستراتيجية وليست الخيار الوحيد أمام الشعب الفلسطيني.

## الذهاب إلى حوار دون شروط

وحول نظرة «فتح» لإنهاء حالة الانقسام الداخلي، قال خضر: لم نضع آليات للحوار وإنهاء حالة التشرذم الحاصلة، إلا أننا أكدنا على إبقاء الحوار مفتوحاً مع حركة «حماس».

وأضاف: إن على «فتح» أن تذهب لحوار مباشر وغير مشروط مع حركة «حماس»، وأن يُقدِم كلاهُما على إطلاق المعتقلين السياسيين وإزالة أية عقبة تعترض طريق الحوار للتوصل الى اتفاق نهائي يفضي إلى إنهاء حالة الانقسام القائمة، مشيراً إلى ضرورة أن يكون هناك توافق من قبل الحركتين على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها.

وفيما يتعلق بعلاقة حركة «فتح» بمؤسسات السلطة الوطنية، قال خضر: لقد حدد المؤتمر السادس ضوابط وآليات لتلك المشكلة التي خسرت بسببها حركة «فتح» الكثير، حيث تم التأكيد عدم جواز شغور أي عضو في اللجنة المركزية لموقع آخر في السلطة، باستثناء رئاسة السلطة والمجلس التشريعي، وبهذا على جميع أعضاء اللجنة المركزية المنتخبين الذين يجمعون بين أكثر من موقع تنفيذي أن يستقيلوا من الموقع الآخر والتفرغ لخدمة «فتح» وبشكل فوري.

## تأييد لسياسة الرئيس

بدوره، قال الكاتب والمحلل السياسي هاني المصري: من وقائع المؤتمر يتضح أن الاتجاه العام يؤيد سياسة الرئيس محمود عباس، ولكن مع وضع بعض القيود، لاسيما في مجال المفاوضات، بما في ذلك الجداول الزمنية، والدور الدولي.

وفيما يتعلق بتمسك المؤتمرين بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، قال المصري: حتى اللحظة لم يظهر نص نهائي للبرنامج السياسي، وأحيل إلى المجلس الثوري واللجنة المركزية للحركة، ولكن بغض النظر عن النصوص، أعتقد أنه سيشار في النص النهائي إلى حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بالأشكال كافة، دون التحديد أو الإشارة إلى الكفاح المسلح، وسيبقى الباب مفتوحاً بعبارة «بالأشكال المشروعة كافة».

## نصر: ما عرض من برنامج سياسي سيتم تجاوزه

وحول ما عرض على المؤتمر السادس من نصوص للبرنامج السياسي لـ«فتح» ومدى الالتزام به خلال المرحلة المقبلة، قال القيادي في حركة «فتح» في قطاع غزة أحمد نصر لـ«آفاق برلمانية»: سيتم تجاوز ما تم إقراره في المؤتمر السادس، لاسيما فيما يتعلق بالبرنامج السياسي، كون «السياسة» في المنطقة ستفرض دون أن يعطى أحد حق الاعتراض أو المناقشة، وتلك السياسة بحاجة إلى أطر تقول لا.

وأضاف: لم تلتزم قيادة «فتح» بالبرنامج السياسي الذي خرج به المؤتمر الخامس، وهذا كان واضحاً من خلال ما جرى خلال السنوات العشرين الماضية من تطورات كبيرة والانتقال الى الأراضي المحتلة وإقامة السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو.

وفيما يتعلق بمشروعية الكفاح المسلح، وما ورد من نص في البرنامج السياسي الذي قدم للمؤتمر، قال: أكدنا بشكل لا يدع مجالاً للشك على أن المقاومة مشروعة بأشكالها كافة، وهنا نقول إن الكفاح المسلح هو أحد هذه الأشكال، ولا يمكن إسقاطه أو حذفه على الإطلاق.

وأضاف في هذا الخصوص: برنامج «فتح» السياسي يتعلق بالإصرار والتمسك بالنظام الأساسي للحركة فيما يتعلق بكونها حركة تحرر وطني تعتمد كافة أشكال النضال.

أما فيما يتعلق بالدعوة للتوصل إلى حل «متفق عليه» لقضية اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤، فقد قال نصر: نتائج المؤتمر تقدم رؤية واضحة بأن المطلوب هو عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها في العام ١٩٤٨، وليس استصدار «تصاريح» خاصة لهم، يستطيع بموجبها أي شخص العودة إلى أراضي السلطة الفلسطينية، وبذلك يمنحونه حق العودة ويحرمونه من حق المواطنة.

وحول موقف «فتح» من قضايا الحل النهائي، بما فيها إقامة الدولة، والقدس، والمستوطنات، اعتبر نصر أنه «كان يجب على المؤتمر أن يعطي أجوبة نهائية حول قضايا الوضع النهائي، ولكن ما جرى في المؤتمر من إعطاء الأولوية للانتخابات الداخلية، واللعب في نتائجها وسرقة كامل أصوات قطاع غزة، يؤكد أن كل ذلك جاء خلافاً لما كان مطروحاً في اللجنة التحضيرية والبرنامج السياسي بشكل عام، كون المرحلة المقبلة مرحلة سياسية بامتياز. وهنا سيتم فرض الحل بما يتعلق بالقضايا المركزية»، مضيفاً: المفاوضات في المرحلة المقبلة ستشغل حيزاً قليلاً مقابل ضغوط كبيرة من قبل الجانب الأميركي لتضع حلاً، وعلى الأطراف كافة القبول به.

# المؤتمر السادس: هل نجحت «فتح» أم رئيسها؟

**كتب حسام عز الدين:**

مثل تمكن الرئيس محمود عباس من عقد جلسة للمجلس الوطني، واستكمال عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نجاحاً جديداً في لملمة الأوضاع الدستورية للنظام السياسي الفلسطيني، إضافة إلى ما حققه من نجاح في عقد المؤتمر السادس لحركة «فتح»، على الرغم من كل الانتقادات الموجهة للمؤتمر ونتائجه، كما يرى مراقبون.

وجاء انعقاد مؤتمر «فتح» السادس، وكذلك الجلسة الخاصة للمجلس الوطني لاستكمال عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة، في ظل أوضاع دستورية في غاية التعقيد، وبخاصة منذ سيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة، وتعاملها المضاد مع السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، وعدم تحقيق اختراق جدي في الحوار نحو المصالحة الوطنية.

وفي الوقت الذي اعتبر فيه كثيرون أن ما قام به الرئيس عباس؛ سواء في مؤتمر «فتح» وعقده بعد تلكؤ استمر عشرين عاماً، وانتخابه قائداً عاماً للحركة، أم استكمال عضوية اللجنة التنفيذية بعد أن كادت تفقد شرعيتها الدستورية عقب رحيل ثلث أعضائها، فإن آخرين يرون أن الحكم على ما حققه الرئيس عباس إنما يتمثل فيما سيتم إنجازه في المستقبل.

وقال المحلل السياسي مهدي عبد الهادي، مدير مؤسسة «باسيا»، أمام حشد من المستقلين في اجتماع هو الخامس لهم سعياً وراء دور سياسي للمستقلين في النظام السياسي القائم: نجح «أبو مازن» في عقد مؤتمر «فتح» السادس، لكن المهم في هذا النجاح أن يطول ويتواصل فيما سيحققه الرئيس على الصعيد السياسي.

وكان عبد الهادي يشير إلى ما يمكن أن يتم عقب انعقاد كل من مؤتمر «فتح»، وجلسة المجلس الوطني، وبخاصة فيما يخص المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، والخطة الأميركية المنتظرة للسلام في منطقة الشرق الأوسط.

لكن هناك آخرين يتبنون رأياً مفاده أن الترتيبات التي أجراها الرئيس عباس، سواء لجهة إعادة إحكام سيطرته على الأوضاع كافة داخل حركة «فتح»، عقب انتخابه رئيساً للحركة، أم لجهة إعادة ترتيب وضع اللجنة التنفيذية للمنظمة، إنما يأتي بهدف تجهيز الأوضاع القيادية الفلسطينية من أجل محاولة تمرير الخطة الأميركية، التي لا يعرف أحد تفاصيلها بعد.

وقال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، «إن ما جرى على صعيد حركة «فتح» واللجنة التنفيذية للمنظمة إنما يأتي في سياق محاولات من اللجنة الرباعية ومن الولايات المتحدة الأميركية لترتيب البيت الفلسطيني، قبيل الشروع في طرح المبادرة الأميركية التي باتت معالمها واضحة وتقوم على مبدأ تجسيد التطبيع التدريجي بين إسرائيل والعرب، أو بعضهم على الأقل، مقابل دولة فلسطينية دون حق العودة ومحاولات لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم».

وقال خريشة: الورقة الأميركية معالمها واضحة للجميع، وكان مطلوباً في السياق ذاته، إجراء الانتخابات في «فتح»، وانتخاب الرجل القوي، في محاولة لاستنساخ صورة الرئيس الراحل ياسر عرفات.

وبحسب خريشة، فإن حركة فتح «لم تشهد تغييراً ثورياً كما يعتقد البعض»، مشيراً إلى أن «الحركة في مؤتمرها السادس اقتربت من أن تصبح حزباً سياسياً يجمع ما بين الأمن والاقتصاد والمفاوضات».

لكن آخرين اعتبروا أن طبيعة التشكيلة التي أفرزتها الانتخابات لقيادة الحركة، تمثل كافة التوجهات الموجودة أصلاً داخل الحركة، بمعنى أن التوجهات الثورية، والسلمية، والمؤسساتية، مثلت في اللجنة المركزية أو في المجلس الثوري.

## عباس يختلف عن عرفات

وقد يكون مؤتمر حركة «فتح» السادس من الناحية «الشكلية»، قد أظهر حراكاً ديمقراطياً يختلف حتى عما عاشته حركة «فتح» في مؤتمراتها السابقة. فلم يعقد أي حزب عربي، مثل هذا المؤتمر في الوطن العربي ككل، وهو ما دفع البعض إلى التغني بالنواحي الشكلية للمؤتمر، من حيث وصول الأعضاء، أو تنظيم الجلسات والنقاشات التي نقل بعضها على الهواء مباشرة، وصولاً إلى الترشح والانتخابات والإعلان عن نتائجها.

وقال قياديون في «فتح» إن الرئيس عباس لم يحاول التدخل في طريقة الانتخابات، أو فيمن يرشحون أنفسهم لعضوية اللجنة المركزية أو المجلس الثوري، سوى ما حاول إرساله من إشارات في خطاب عام له بدعوة المرشحين الكثر للانسحاب، وما نقل عن تزكيته لعدد محدود من المرشحين خلال بعض الجلسات.

ولا يعني هذا أن الرئيس لم يرغب في نجاح فلان أو علان، لكنه لم يتدخل بشكل واضح في الانتخابات ونتائجها كما كان عليه الحال في عهد الرئيس الراحل عرفات.

جلسة المجلس الوطني

وبرأي الكاتب والمحلل السياسي سميح شبيب، فإن هذا الموقف الذي عبر عنه عباس، «هو موقف الرجل المؤمن بالعمل المؤسساتي».

وقال شبيب: الرئيس عباس بات قائداً فعلياً لحركة «فتح»، ونجح في تجسيد ما يؤمن به في العمل المؤسساتي عبر مأسسة حركة «فتح» من جديد.

وبحسب شبيب، فإن عباس «يختلف عن الرئيس عرفات بأنه لا يؤمن بكاريزما الشخص الواحد».

وأضاف: أعتقد أن الرئيس عباس حقق نجاحاً باهراً، ونحن كمراقبين لم نكن نتوقعه، وبات اليوم قائداً يمتلك أوراق التغيير ولا يوظفها لنفسه بصفته قائداً عاماً، بقدر ما يوظفها لصالح المؤسسة، ومن هنا يختلف عن عرفات.

ويعول شبيب على القيادة الجديدة لحركة «فتح»، «في إحداث تغيير حقيقي عبر مشاركتها في الدورة العادية للمجلس الوطني التي من الممكن أن تعقد كنتيجة طبيعية للحوار الداخلي بين حركتي «فتح» و«حماس» والفصائل الأخرى».

وقال: نحن كمراقبين لم نكن نتوقع أن يحقق مؤتمر «فتح» السادس هذا النجاح، فقد نجحت «فتح» في تجديد قيادتها في اللجنة المركزية، بما نسبته ٧٠٪ إلى ٨٠٪، وتنبع أهمية نجاحها هذا في أنها تعتبر العامود الفقري للنظام السياسي الفلسطيني.

وأشار إلى عقد الجلسة الطارئة للمجلس الوطني بهدف استكمال أعضاء اللجنة التنفيذية، موضحاً أن هذا الأمر «سيمنح اللجنة التنفيذية سلطة أقوى وقرارات ملزمة، بشكل يسمح بعقد دورة جديدة للمجلس الوطني، من الآن وحتى عام مقبل».

## حركة «فتح» وفياض

ويرى كثيرون من كوادر «فتح» أن الحركة نجحت في إطلاق عملية إعادة بناء نفسها من جديد، مشيرين في هذا السياق إلى قضية العلاقة بين الحركة والسلطة الوطنية التي كانت موضع نقاش خلال أعمال المؤتمر، وبشكل فاق ما تناقلته وسائل الإعلام.

فقد طرح على سبيل المثال، عدم جواز الجمع ما بين منصب الوزير وعضوية اللجنة المركزية لحركة «فتح»، كنوع من وجوب الفصل ما بين العمل التنظيمي والعمل المؤسساتي في السلطة الوطنية، وإن كانت الحركة تعتبر نفسها المساهم الأكبر في بناء السلطة الوطنية.

وجاء هذا الطرح، الذي لم يتم تبنيه مئة بالمئة، في أعقاب الحديث عن الأسباب التي أدت إلى تعثر الحركة في سنواتها الماضية، ومنها الخلط بين العمل التنظيمي والسلطوي.

لكن هذا الطرح والنقاش داخل المؤتمر، لم يمنع محاولات البعض من قيادات «فتح» الإشارة الدائمة إلى عدم أحقية رئيس الوزراء سلام فياض في قيادة دفة الحكومة الفلسطينية، طالما أن الحركة هي المؤسس الأساسي للسلطة الوطنية.

وفي المقابل، اعتبر آخرون من الحركة أن النجاحات التي حققها فياض في تجسيد العمل المؤسساتي للسلطة الوطنية على الأرض، تعتبر في النهاية نجاحات لحركة «فتح»، طالما أن اختياره رئيسا للوزراء جاء من قبل رئيس الحركة، وبمصادقة الحركة على هذا الاختيار.

وكانت الإشارة التي بادر إليها الرئيس محمود عباس، بترؤس جلسة مجلس الوزراء عقب الانتهاء من مؤتمر «فتح» مباشرة، أكبر دليل على تمسك عباس بإدارة فياض لشؤون مؤسسات السلطة الوطنية.

ويرى محللون أن الرئيس عباس، ومن منطلق إيمانه بالعمل المؤسساتي، يتقاطع كثيراً مع فياض في النهج المؤسساتي، وهذا هو أحد الأسباب وراء تمسك الرئيس بفياض كرئيس للحكومة.

وأعلن عباس أمام مجلس الوزراء في الجلسة التي ترأسها بعد يومين على انتهاء أعمال مؤتمر «فتح» السادس، «الدعم الكامل والتقدير الكبير لما يقوم به فياض»، في إشارة إلى إغلاق الباب أمام النظرات «غير البريئة» التي أطلقها العديد من قيادات «فتح» باتجاه فياض.

ما أن يذكر مصطلح القضاء العسكري حتى يثار جدل قانوني وسياسي حامي الوطيس، ليس على صعيد المؤسسات الحقوقية والقانونية، وأروقة محاكم القضاء النظامي فحسب، بل في الشارع الفلسطيني الذي بات الاعتقال السياسي أسلوباً متبعاً فيه منذ سيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧.

ومع كل حادثة وفاة جديدة في سجون الأجهزة الأمنية لأحد المعتقلين السياسيين، يتصدر القضاء العسكري المشهد مرة أخرى، وتوجه له الانتقادات ذاتها، بسبب كون جميع المعتقلين السياسيين لدى الأجهزة الأمنية معتقلين على ذمة هيئة القضاء العسكري وحسب قانونها.

وتقدر أكثر من مؤسسة حقوقية في الأراضي الفلسطينية عدد المعتقلين السياسيين الذين احتجزتهم الأجهزة الأمنية داخل سجونها في مختلف مناطق الضفة الغربية منذ عامين ونصف بنحو ألفي معتقل.

نقطة الخلاف التي يتمسك بها القضاء النظامي وخبراء القانون أن «القضاء العسكري ليس من اختصاصه احتجاز المدنيين واعتقالهم».

وكان النائب العام أحمد المغني قد أكد في العدد السابق لـ «آفاق برلمانية» أن «القضاء العسكري تغوّل واستولى على صلاحيات القضاء النظامي».

لكن هيئة القضاء العسكري ردت على لسان رئيسها اللواء عبد العزيز وادي بالقول إن «القضاء العسكري يقوم بواجبه الوطني، وأن المواطن المدني عند قيامه بأي جريمة لها علاقة بالشأن العسكري سيمثل أمام محكمة عسكرية، أما الجرائم ذات الطابع المدني، فتبقى ضمن تخصص القضاء النظامي».

في ظل تنازع الصلاحيات، وتمترس القضاء العسكري وراء قوانين منظمة التحرير للعام ١٩٧٩، دفع المواطن ولا يزال ثمناً باهظاً من حريته وحقوقه التي نص على حمايتها القانون الأساسي صراحة، وثبت أن لا قوة تستطيع أن تحميه حتى لو كانت قوة القانون ممثلة بمحكمة العدل العليا، التي وجه لها رئيس هيئة القضاء العسكري انتقادات لاذعة، معتبراً إياها «بلاء على المجتمع الفلسطيني»، مشدداً على أنها «محكمة إدارية، وليست صاحبة اختصاص من مدخل سياسي في البت بقضايا موقوفين على ذمة القضاء العسكري، وبالتالي لا تملك أي صلاحيات لإطلاق سراح المجرمين».

حديث الحقوقيين والخبراء في القانون وردود رئيس هيئة القضاء العسكري حول الكثير من المحاور والإشكاليات المتعلقة بهذا القضاء، في هذا العدد من «آفاق برلمانية»، قد يعتبر فصلاً جديداً في هذا الجدل الذي تشير ملابساته إلى أن حله ربما يكون مرتبطاً بالإرادة السياسية وليس بالقراءات والتفسيرات المختلفة للقانون.

## قانونية القضاء العسكري

الجدل القانوني المحتدم بين القضاء المدني، وخبراء القانون والمؤسسات الحقوقية، لا يقتصر على صلاحيات القضاء العسكري فحسب، وإنما يصل أيضاً إلى مدى دستوريته بالأساس.

فالقضاء العسكري يستند إلى قوانين وضعتها منظمة التحرير، وصادق عليها الرئيس الراحل ياسر عرفات العام ١٩٧٩.

ومن أبرز هذه القوانين التي يعتبرها القضاء العسكري ركيزته ومصدره التشريعي والقانوني كل من قانون أصول المحاكمات الجزائية الثوري، وقانون العقوبات الثوري للعام ١٩٧٩.

وبدأ العمل من حينه بهذه القوانين في الشتات الفلسطيني، وفي الأماكن التي تواجدت

الاعتقالات السياسية تصعّد الجدل حول دستورية العمل بقوانين هيئة القضاء العسكري

# اللواء وادي: "العدل العليا" ليست ذات اختصاص للنظر في قضايا الموقوفين على ذمة القضاء العسكري

## الريّس: مؤسسات المجتمع المدني تدرس ملاحقة اللواء وادي جنائياً أمام المحاكم الأوروبية

كتبت نائلة خليل:

فيها قوات الثورة الفلسطينية، وطبقت أحكام هذا القضاء في بداية الأمر على العسكريين الفلسطينيين، وعلى المدنيين أيضاً ممن ارتكبوا جرائم بحق الثورة الفلسطينية.

ولا يزال العمل سارياً بهذه القوانين مثلاً في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حتى اليوم.

ما سبق جعل خبراء القانون يذهبون إلى التأكيد على عدم دستورية العمل بقوانين هيئة القضاء العسكري في الأراضي الفلسطينية.

ويؤكد الخبير القانوني في مؤسسة «الحق» ناصر الريّس، أن «قوانين أصول المحاكمات والعقوبات الثوري لم تعد سارية بحكم الواقع، لأن هذه القوانين وضعت لتنظيم أوضاع الثورة الفلسطينية، ووسائل الدفاع عنها، وكانت تطبق على المجتمع الفلسطيني الخاص والمتعلق بالثورة الفلسطينية، لكن اليوم نحن نتكلم عن سلطة فلسطينية لها مؤسسات تشريعية وقضائية وتنفيذية، وبالتالي نحن نتكلم عن كيان أقرب ما يكون إلى دولة».

ويزيد الريس: لا توجد في الأراضي الفلسطينية قوات تدعى «قوات الثورة الفلسطينية»، بل لدينا مؤسسة أمنية تدعى قوات الأمن الوطني، محكومة باتفاقيات ومرجعيات تتناقض حتى مع قانون العقوبات الثوري نفسه.

ويعطي مثالاً على تناقض هذه القوانين مع الواقع الحالي، قائلاً: حسب القانون الثوري لمنظمة التحرير من «يقوم باعتقال مناضل أو منعه من القيام بأعمال معينة يعاقب بالإعدام»، ويتساءل: كيف يمكن تفسير وتطبيق هذا النص مع الواقع الحالي الذي أوجدته اتفاقية أوسلو؟

وهناك نص قانوني آخر حسب «الثوري» مفاده: «يجب على المناضل الظهور بكبرياء وكرامة أمام العدو»، ولا يدري أحد كيف يمكن تطبيق هذا النص ومعاقبة مخالفيه، لاسيما أن انتفاضة الأقصى شهدت أكثر من مرة قيام قوات الأمن الفلسطيني بتسليم أنفسهم بعد محاصرتهم من قوات الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى أن كثيراً من المناضلين سلموا أنفسهم وظهروا على شاشات التلفاز وهم لا يرتدون سوى ملابسهم الداخلية!

وحسب وجهة نظر الريّس، فإن «الواقع الفلسطيني بحاجة إلى وضع منظومة تشريعات جديدة بالشأن العسكري تتناسب مع الواقع الفلسطيني الذي تغير بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام ١٩٩٤».

أما الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، فتؤكد أن «العمل بالقانون الثوري للعام ١٩٧٩، في أراضي السلطة الوطنية لا يوجد له سند قانوني أو دستوري يسوّغه، وذلك وفقاً للمراسيم الصادرة في الجريدة الرسمية والقوانين السارية في أراضي السلطة الوطنية».

وتوضح الهيئة في تقرير خاص أصدرته تحت عنوان «احتجاز المدنيين لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية بقرار من هيئة القضاء العسكري»، أن «المرسوم رقم (١) لسنة ١٩٩٥ الصادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات كان واضحاً، حيث نص في المادة الأولى منه على التالي: يستمر العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل تاريخ ١٩٦٧/٦/٥، في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) حتى يتم توحيدها».

ويعتبر التقرير الذي أعده المحامي غاندي ربعي، أن «المرسوم أشار بشكل واضح إلى القوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وبما أن القانون الثوري لم يسرِ من قبل في هذه الأراضي، فإن تطبيقه يعتبر مخالفاً للمرسوم الرئاسي».

ويرد اللواء وادي على ما سبق متعجباً: القضاء المدني ما زال ينفذ جملة من القوانين غير الفلسطينية مثل الأردنية، وعسكرية إسرائيلية صادرة عن الجيش الإسرائيلي، هذه لا مشكلة فيها، لكن صدور قانون عن المجلس الوطني الفلسطيني الذي كان بمثابة برلمان فلسطيني بات يعتبر مجحفاً بحق المجرمين والقتلة؟!

### جدل حول تفسير النص القانوني

على الرغم من أن ما سبق ينسف الأساس الدستوري للعمل بالقوانين الثورية العسكرية في الأراضي الفلسطينية حسب وجهة نظر خبراء القانون، لكن واقع الحال يشير إلى أن القضاء العسكري في الأراضي الفلسطينية أصبح أمراً واقعاً.

وبعد توقيع اتفاقية أوسلو العام ١٩٩٣، استمر عمل القضاء العسكري في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تم تشكيل المحاكم العسكرية في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

وذكر القانون الأساسي الذي يعتبر بمثابة الدستور اختصاصات المحاكم العسكرية، حيث نصت المادة (١٠١) الفقرة الثانية منه على أن «المحاكم العسكرية تنشأ بقوانين خاصة، وليس لهذه المحاكم أي اختصاص أو ولاية خارج نطاق الشأن العسكري».

وبالنسبة للقائمين على القضاء العسكري، فإن كلمة «الشأن العسكري» لا تقتصر فقط على العسكريين، وإنما على أي جريمة أو إخلال بالنظام بغض النظر عن مرتكبيه؛ سواء أكانوا عسكريين أم مدنيين.

وقال اللواء وادي لـ «آفاق برلمانية»: إن القانون الأساسي ذكر مصطلح «الشأن العسكري»، ولم يقل عسكريين، إذن ما يقال عن اقتصار عمل القضاء العسكري على اعتقال العسكريين هو تحريف لنص القانون.

وأوضح قائلاً: القضاء العسكري قضاء خاص، ومن المعروف أن الخاص يقيّد العام، وهو يختص بالجرائم والمجرمين الذين يقومون بالاعتداء على الشأن العسكري.

ويتهم وادي القضاء المدني بـ «الاعتداء على صلاحيات القضاء العسكري»، الذي يقوم حسب رأيه «بواجبه الوطني على أكمل وجه، متضمناً القضايا السياسية كافة».

ويعتبر الريّس أن «القانون الأساسي واضح في موضوع القضاء العسكري، وكلمة الشأن العسكري المذكورة لها تفسيرات عرفية متفق عليها في كل العالم، كالمسائل المتعلقة بالأمور العسكرية ومدى مناسبة أو مخالفة العسكريين للوظيفة العسكرية، ما عدا ذلك المفروض أن الولاية تسري للقضاء النظامي صاحب الولاية العامة»، لافتا إلى أن «سلطة القضاء العسكري تعتبر استثناءً، لأنها تمارس مهامها في إطار ومجال محدد هو المجال العسكري فقط».

يتبع ص١٨

وقال: إذا كان هناك عدم دقة، نستند إلى أحكام العرف، حيث تجد قرارات كثيرة صادرة عن جهات دولية وضحت متى يبدأ وينتهي القضاء العسكري، وأمر آخر لا يقل أهمية يتمثل في التفسيرات القضائية، والمرجعية لدينا تكمن في المحكمة العليا التي أصدرت مجموعة من الأحكام فسرت من خلالها مقصد القانون الأساسي.

ويجزم الريس أنه «في حال وجود تعارض ما بين القانون العسكري والقانون الأساسي، فإنه يجب اللجوء إلى قاعدة قانونية بديهية مفادها أنه في حال تعارض القانون الأدنى مع الأسمى يتم تطبيق الأسمى، أي القانون الأساسي في هذه الحالة».

ويوضح أن «المفروض بهيئة القضاء العسكري التي تمارس عملها في الأراضي الفلسطينية أن تكون محكومة للمرجعية القانونية الفلسطينية العليا، وهي القانون الأساسي، وهذا أمر إلزامي ولا يخضع للنقاش».

### مرجعية القضاء العسكري

من الواضح أن القانون الأساسي موضع جدل عند هيئة القضاء العسكري، ويخضع لتفسيرات غير متفق عليها بين القضاء النظامي والقانونيين من جهة، وبين القضاء العسكري من جهة أخرى، ما يحيل على سؤال آخر عن مرجعية القضاء العسكري.

ويقر اللواء وادي أن «مرجعية القضاء العسكري هي سيادة الرئيس محمود عباس مباشرة، وقوانين الجزاء والعقوبات والإجراءات الصادرة عن منظمة التحرير العام ١٩٧٩».

ويرى أن «قوانين القضاء العسكري تم إقرارها من المجلس الوطني العام ١٩٧٩، لذا لا تملك أي جهة أدنى صلاحية تغييرها أو تعديلها»، في إشارة إلى المجلس التشريعي.

وقال وادي: المجلس الوطني يتضمن الفلسطينيين كافة في الوطن والشتات، وهو جهة أعلى من المجلس التشريعي، وحتى يقوم المجلس التشريعي بتعديل بنود في قوانين القضاء العسكري، يجب أن يعود إلى موافقة المجلس الوطني الفلسطيني.

وبعد نقاش «ساخن» بين اللواء وادي وعدد من معاونيه من الضباط ورؤساء المحاكم العسكرية، خلال اللقاء مع «آفاق برلمانية»، عاد ليقول: مرجعيتنا الطرفان، «التشريعي» و«الوطني»، لكن إذا كان هناك تعارض بين الطرفين، سنعتمد على المجلس الوطني، لأن الضروريات الوطنية فوق كل اعتبار.

وأضاف: إذا سن المجلس التشريعي قانوناً لهيئة القضاء العسكري وصادق عليه الرئيس لا مانع لدينا من اعتماده.

لكن الريّس يرد على ما سبق قائلاً: حالياً تعتبر هيئة القضاء العسكري جزءاً من قوات الأمن الوطني، وذلك بموجب اتفاقية أوسلو التي تبرر تواجدهم على الأراضي الفلسطينية، لذلك مرجعية القضاء العسكري يجب أن تكون المجلس التشريعي، وهو أعلى مرجعية بعد اتفاق أوسلو في الأراضي الفلسطينية.

وأضاف: عملياً، القضاء العسكري ملتزم بالنظام الذي وجد بعد أوسلو، وما يتضمنه من ضوابط وصلاحيات واختصاصات وقيود وضعتها الاتفاقية على قوات الأمن الوطني التي يعتبر القضاء العسكري جزءاً منها وليس على اعتبار أنه قوات للثورة.

### محكمة العدل العليا .. بلاء على الشعب

إذا كانت هيئة القضاء العسكري تختلف بتفسير ما نص عليه القانون الأساسي حول اختصاصها، فإنها أيضاً تختلف مع محكمة العدل العليا التي تعتبر جزءاً من السلطة القضائية.

وما يعرفه الكثيرون، وتوثقه المؤسسات الحقوقية، هو أن هيئة القضاء العسكري لم تنفذ أي حكم من أكثر من (٩٥ حكماً) أصدرتها محكمة العدل العليا، إلا بعد تسويف ومماطلة، ورفض في كثير من الأحيان، ضاربة أحكام محكمة العدل العليا بعرض الحائط.

وأحياناً يلجأ المدنيون المحتجزون لدى الأجهزة الأمنية لرفع قضاياهم أمام محكمة العدل العليا ضد هيئة القضاء العسكري، والجهاز الأمني، والنائب العام العسكري، كمحاولة يائسة للفت الانتباه لهم، وذلك بعد مضي أشهر على توقيفهم.

أما غالبية الموقوفين، فيعتبرون أن ذهابهم إلى محكمة العدل العليا لن يفيد في شيء، لأن قرار توقيفهم سياسي وليس قانونياً، لاسيما أن التجربة أثبتت أن الأجهزة الأمنية لا تحترم قرارات هذه المحكمة.

وفي إحدى جلسات محكمة العدل العليا في شهر آب الفائت، سألت القاضي إيمان ناصر الدين التي كانت تترأس هيئة المحكمة في رام الله في إحدى جلساتها، ممثل النيابة، قائلة: هل تقومون بتنفيذ قرارات المحكمة أم أنها تبقى لديكم حبراً على ورق؟! في إشارة ضمنية منها إلى عدم تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا من قبل هيئة القضاء العسكري الذي تمثله أمام هذه المحكمة النيابة العامة.

وعادة ما يأتي نص محكمة العدل العليا في قراراتها كما يلي: «إن توقيف المدنيين على ذمة هيئة القضاء العسكري، أمر مخالف للقانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني، وإن جميع التوقيفات على ذمة القضاء العسكري لاغية وباطلة، وبالتالي يجب إطلاق سراح المستدعي –الموقوف– فوراً، ما لم يكن على ذمة قضية أخرى».

وعلى الرغم من أن محكمة العدل العليا قد أمرت بالإفراج عن جميع الموقوفين المدنيين الذين نظرت في قضاياهم، فإن رئيس هيئة القضاء العسكري مستمر في إصدار أوامر الاعتقال للأجهزة الأمنية!

وجواباً عن سؤال: لماذا لا تقوم هيئة القضاء العسكري بتنفيذ قرارات محكمة العدل العليا؟ أجاب اللواء وادي: محكمة العدل العليا بلوة لشعبنا، لأن الصفة المدنية عندما تحمي صاحبها من الملاحقة القانونية تعتبر مصيبة، والواجب على القضاء العسكري سد هذه الثغرات.

وتساءل مستنكراً: أي صفة مدنية تحمي المجرم من العقاب؟ هل الصفة المدنية كافية لحماية المجرمين الذين لو استطاعوا القيام بأي عمل إجرامي ضد السلطة لنفذوا ذلك؟!

وقال: محكمة العدل العليا غير مؤهلة وغير شرعية وليست ذات اختصاص للنظر في قضايا الموقوفين على ذمة القضاء العسكري، وهي محكمة إدارية وليست محكمة موضوع.

وأضاف: هذه المحكمة صاحبة اختصاص في مجالات أخرى غير المجالات السياسية، لأن ترك المجرمين يرتعون بحرية أمر لا يعقل، ولا يعقل أيضاً منع سلطة في أي بلد من واجبها في منع المجرمين من القيام بأعمال إجرامية.

وتابع: النيابة العامة التي تنوب عنا أمام محكمة العدل العليا لا تقوم بواجبها، ولم تكسب لنا أي قضية لأن النائب العام ضد توقيف أي مدني.

واعتبر وادي أن «على النيابة العامة التي تمثل القضاء العسكري أمام محكمة العدل العليا أن تقوم بواجبها وتتمسك بالقانون»، متسائلاً: وإلا من يستطيع أن يحمي السلطة من هؤلاء المجرمين؟

### حماس «تستعير قوانين منظمة التحرير»

المفارقة أن حركة «حماس» في قطاع غزة تلجأ إلى المحاكم العسكرية وتطبق قوانين العقوبات والجزاء الثوري على المتهمين من حركة «فتح» على خلفية انتمائهم السياسي، حسب ما يؤكد الباحث في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في قطاع غزة صلاح عبد الصبور.

وقال عبد الصبور: أصدرت المحاكم العسكرية العام ٢٠٠٨، أحد عشر حكماً بالإعدام، ستة منها في الضفة، وخمسة في قطاع غزة، لكن هذه الأحكام لم تنفذ لأنها تحتاج إلى مصادقة الرئيس محمود عباس عليها.

وفي سؤال للواء وادي عما إذا كانت هيئة القضاء العسكري تفكر باللجوء إلى محكمة ثانية عوضاً عن محكمة العدل العليا، أجاب: المحكمة الثانية هي سيادة الرئيس محمود عباس، يتفضلوا يقنعوا سيادته أنه مسموح لكل من هب ودب من «الحماميس»، أن يدخلوا في البلد ويعيثوا فيه فساداً.

ويرد الريّس على ما سبق قائلاً: يجب احترام قرارات محكمة العدل العليا وتطبيقها من قبل الجميع بغض النظر عن مراكزهم الوظيفية، وإذا امتنع أو شكك أو عطّل تطبيق أحد الأحكام، فهو يرتكب جريمة حسب القانون الأساسي، ويمكن ملاحقته جنائياً لعزله من الوظيفة أولاً، ولتحميل السلطة الوطنية مسؤولية التعويض عن الضرر الناشئ عن رفضه تطبيق أحكام المحكمة ثانياً.

وتنص المادة (١٠٦) من القانون الأساسي على أن «الأحكام القضائية واجبة التنفيذ، والامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أي نحو، جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة إذا كان المتهم موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة، وللمحكوم الحق في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة المختصة، وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً كاملاً له».

### البلد رهينة في يد المنظمات غير الحكومية

استياء هيئة القضاء العسكري لا يقتصر فقط على قرارات محكمة العدل العليا، بل يطال أيضاً المؤسسات والجمعيات الحقوقية العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث لا يكاد يخلو بيان أو تقرير لهذه المؤسسات من إدانة للقضاء العسكري، ومطالبته بوقف الاعتقالات السياسية بحق المدنيين على خلفية انتماءاتهم السياسية.

وفي رده على الانتقادات التي توجهها المؤسسات الحقوقية لهيئة القضاء العسكري، قال وادي: أي بلد هذه التي تلتزم بما تقوله الجمعيات غير الحكومية، اذكري لي بلداً في العالم يسمح بأن يكون رهينة في يد هذه الجمعيات؟

وجواباً عن سؤال آخر حول ما تقوله هذه المؤسسات من أن القضاء العسكري «فوق القانون»، قال: نحن لسنا فوق القانون، لكن أي قانون؟ نحن فوق القانون الذي لا يتماشى مع الوضع السياسي الراهن وضد النظام السياسي.

وأضاف: نحن لا ننتهك حقوق الإنسان، والقضاء العسكري يقوم بواجبه على أكمل وجه؛ أي عندما يرتكب المدني جريمة لها علاقة بالشأن العسكري من اختصاصنا، والجرائم ذات الشأن المدني من اختصاص القضاء المدني.

هل ستلاحق المؤسسات الحقوقية رئيس هيئة القضاء العسكري قانونياً؟

حسب الريّس، فإن العديد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الحقوق والحريات تبحث بشكل جدي في ملاحقة من يصدر قرارات باعتقال وتوقيف المدنيين؛ أي رئيس هيئة القضاء العسكري.

وقال الريّس إن اعتقال المدنيين بناء على انتماءاتهم السياسية، واحتجازهم بشكل تعسفي، وتعرضهم لانتهاك في حقوقهم، أو تعرضهم للتعذيب، «تترتب عليه مسؤولية جزائية، ومساءلة وملاحقة من أمر بارتكاب الجريمة، ومن ساعد على ارتكابها؛ أي القضاء العسكري الذي منح الغطاء لذلك بإصداره قرارات التوقيف، ومن نفذ، أي الأجهزة الأمنية التي تقوم باعتقال مواطنين واحتجاز حرياتهم».

وأكد أن «هيئة القضاء العسكري تجاوزت تقريباً كل المعايير، ما يستوجب أن تكون هناك وقفة جادة عبر ملاحقتها على صعيد المحاكم المحلية الفلسطينية، ونحن على يقين أن هذه المحاكم لن تستطيع أن تتخذ أحكاماً نتيجة للضغوط السياسية التي قد تتعرض لها، وإذا ما اتخذت أحكاماً، فلن تستطيع تنفيذها بسبب امتناع الأجهزة الأمنية عن التنفيذ».

وخلص إلى القول: لدينا أكثر من تصور وسيناريو لعملية الملاحقة، لأن المجتمع الدولي أصبح يأخذ بفكرة الولاية الجنائية الدولية المفتوحة، وعلى اعتبار أن الاعتقال التعسفي حسب المواثيق والاتفاقيات الدولية هو أحد أشكال التعذيب، وبناء على ذلك يمكن رفع قضايا ضد رئيس هيئة القضاء العسكري في الكثير من الدول الأوروبية، وملاحقته أمام محاكمها الداخلية عن هذه الجرائم.

وقال: القرار الذي يصدره رئيس هيئة القضاء العسكري عبد العزيز وادي بالاحتجاز يعتبر مشاركة في ارتكاب جريمة الاحتجاز التعسفي لمواطن مدني، وهو قرار صادر عن جهة غير مختصة بتوقيف واعتقال مدنيين استناداً إلى القانون الأساسي والمواثيق الدولية الخاصة باحترام حقوق الإنسان والمعايير الدولية، وما يقوم به كرئيس لهيئة القضاء العسكري هو تغطية احتجاز تعسفي لمواطن من قبل الأجهزة الأمنية، لذلك هو يساهم في الجريمة، وهو مدرك لها، والقضاء العسكري يعرف في قرارة نفسه أنه يقوم بارتكاب أفعال مخالفة للقانون.

## من يضبط القضاء العسكري؟

القضاء العسكري مثل أي سلطة أخرى بحاجة إلى ضابط ورقيب حتى لا يتعسّف باستخدام القوة التي يمتلكها، لكن التقارير الحقوقية وواقع الحال أثبت أن القضاء العسكري يتجاوز حتى الضوابط التي وضعها «القانون الثوري» له، أي يتجاوز ضوابطه القانونية.

على سبيل المثال: النيابة العامة العسكرية، بموجب قانون المحاكمات الثوري، مسؤولة عن التحقيق وتوجيه الاتهام، إلا أن هذه النيابة قد ثبت تخليها عن مسؤولياتها لصالح منتسبي الأجهزة الأمنية بموافقة رئيس هيئة القضاء العسكري، وذلك حسب تقرير خاص صادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان.

وحسب الشكاوى والإفادات التي وردت إلى الهيئة، «فإن معظم من يحتجزهم جهازا الأمن الوقائي والمخابرات لا يمثلون أمام القضاء العادي، وليس للنيابة المدنية علم بتوقيفهم، بل يكتفي المحققون في كلا الجهازين بالطلب من رئيس هيئة القضاء العسكري توقيفهم عبر جهاز الفاكس! لفترات تصل إلى ستة أشهر، دون أن يمثل الموقوفون أمامها أو أمام النيابة العسكرية.

ويسجل للقضاء العسكري أنه لم يلتزم أيضاً بقرار الرئيس محمود عباس، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث أصدر في تشرين الأول ٢٠٠٨، قراراً رئاسياً موجهاً إلى كل من مديري جهازي المخابرات والأمن الوقائي مفاده «عدم عرض المدنيين على القضاء العسكري ممن لا يثبت انتماؤهم إلى الميليشيات المسلحة».

آخر سلاح قانوني في جعبة المحاميين أحمد السيد وريما السيد اعتراضاً على اعتقال المدنيين من قبل القضاء العسكري، كان التوجه إلى المحكمة الدستورية للطعن في دستورية تطبيق القضاء العسكري في الأراضي الفلسطينية، على أمل وضع حد لسيطرته.

القضية التي تعتبر سابقة في تاريخ القضاء الفلسطيني، ردتها المحكمة الدستورية في الحادي والعشرين من تموز الفائت، بحجة عدم الاختصاص وعدم صحة الخصومة.

وقالت المحكمة في قراراها توضيحاً لسبب عدم الاختصاص أن «التشريعين المطعون بدستوريتهما صادران عن منظمة التحرير الفلسطينية، وهي الجهة الأعم والأشمل لتمثيل الفلسطينيين كافة في الداخل والخارج».

ما سبق يعني أن المحكمة الدستورية صدّرت القضية لمنظمة التحرير، وتملصت من مسؤولياتها التي نص عليها القانون، ما يعني أن وضع حد لممارسات القضاء العسكري ضد المدنيين يحتاج إلى قرار سياسي وليس قانونياً.

حسب المادة ١١٨ لسنة ٢٠٠٣ من القانون الأساسي، تعتبر المحكمة الدستورية هي المحكمة المختصة بالنظر في أي مخالفة لأحكام القانون الأساسي، أو أي نص فيه، وبالتالي هي جهة الاختصاص.

وأيضاً، وفقا لقانون المحكمة الدستورية للعام ٢٠٠٦، فإن من اختصاص المحكمة الدستورية دون غيرها الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة وتفسير نصوص القانون الأساسي والقوانين في حال التنازع حول حقوق السلطات الثلاث وواجباتها واختصاصاتها.

وعودة إلى التجاوزات التي تقوم بها هيئة القضاء العسكري، فهي ربما تبدأ من التوقيف المفتوح لأشهر عدة، على الرغم من أن قانون "الثوري" نص على أن يكون ستة أشهر فقط، وبعدها يتم إطلاق سراح الموقوف، لكن الواقع أثبت أن التوقيف في كثير من الحالات يمتد إلى أطول من هذه المدة. ويرد اللواء عبد العزيز وادي على ذلك بقوله «إذا لم يتم إخلاء سبيل الموقوف يعتبر تجاوزاً لقرارات الهيئة من قبل الجهاز الأمني».

وأضاف: لم يقم أي موقوف بالشكوى على أحد الأجهزة الأمنية التي قامت بتجاوز فترة توقيفه بعد أمر الإفراج عنه، حتى نحقق في الموضوع.

وحول التعذيب الذي يجمع كل من تم توقيفه على ذمة القضاء العسكري على أنه تعرض لأحد أشكاله، يجيب: لا يوجد أمر بالتعذيب.

وفي سؤال مباشر له، هل هناك تعذيب؟، أجاب: لا أعلم، وتابع: أي شخص يتعرض للتعذيب وهو موقوف على ذمة القضاء العسكري، يجب أن يتقدم لنا بشكوى لأن واجبنا حماية المواطن.

وقال: يجب الفصل بين أمرين، القضاء العسكري لا يقوم بالتعذيب والانتهاك، بل الجهة التي تنفذ التوقيف، أي الجهاز الأمني، والنيابة العسكرية تقوم بالتحقيق، وإذا ثبتت إدانة فرد تابع لجهاز عسكري بانتهاك وتعذيب يقدم لمحكمة عسكرية.

ورفض وادي إعطاء أي رقم تقريبي عن عدد الذين قدموا إلى محكمة عسكرية على خلفية قيامهم بانتهاك وتعذيب موقوفين على ذمة القضاء العسكري.

وسط تنامي توجهات الخلاص الفردي وتراجع فكرة الخلاص الجماعي

# مراكز قوة ونفوذ اقتصادية واجتماعية وأمنية تشكل قاعدة السلطة في الضفة

كتب منتصر حمدان:

عمدت إسرائيل على مدار سنوات الاحتلال على تعزيز حالة التباين الاقتصادي والاجتماعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال مجموعة إجراءات وسياسات ممنهجة من أجل منع توحيد شرائح وفئات المجتمع في الأراضي الفلسطينية.

وعلى الرغم من فشل هذه السياسة طيلة سنوات الاحتلال في تحقيق أهدافها الكاملة في هذا الإطار، فإن إسرائيل نجحت، إلى حدود معينة، في إبقاء حالة التباين في مستويات الخدمات الصحية والتعليمية والمعيشية قائمة بين الضفة والقطاع على مدار سنوات ماضية. لكن إزاء ما يجري حالياً، في ظل حالة الانقسام وملامح تكريس الانفصال بين الضفة والقطاع، يرى مراقبون ومحللون ومسؤولون رسميون في السلطة الوطنية في أحاديث منفصلة لـ«آفاق برلمانية»، أن الانقسام السياسي الحاصل لا يساهم فقط في تحقيق المساعي الإسرائيلية في تكريس حالة التباين فحسب، وإنما يدعم ويعزز الفجوة العميقة على مختلف المستويات، ويدعم نشوء كيانين منفصلين يختلفان عن بعضهما البعض في أوجه ومستويات عديدة، لكنهما يتفقان في السعي لتوطيد السلطة في كل من الكيانين، بالاستناد إلى تغيرات تعزز قاعدة الولاء والدعم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

ويحذر مسؤولون رسميون من مخاطر استمرار هذه الحالة القائمة ونتائجها المدمرة لأية إمكانية لإعادة توحيد الشعب في الضفة والقطاع ضمن بوتقة واحدة، وبخاصة أنه كلما طال الوقت دون إنهاء الانقسام، فإن الطريق معبدة لتكريس الكيانين المنفصلين في الضفة والقطاع، ما يفرض المزيد من العقبات والعراقيل أمام تكريس الوحدة بينهما مجدداً، لاسيما أن الحديث يدور عن أجيال جديدة تنشأ في كلا الجانبين مختلفة في التوجهات والقيم الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية.

## تشكل قاعدة من مراكز القوة والنفوذ

وفي سياق التغيرات الجارية في الضفة الغربية، على إيقاع الانقسام، وترسخ نظام الكانتونات، تتشكل معالم كيان تحكمه سلطة حكم ذاتي تستند إلى قاعدة ترتبط مصالحها باستمرار الوضع القائم، وتتشكل من مراكز قوة ونفوذ اقتصادية واجتماعية وأمنية، ترتبط بها مصالح فئات وسطى تعتمد في معيشتها أساساً على السلطة، لاسيما من موظفي مؤسسات القطاع العام المدنية والأمنية، في حين يجري تهميش فئات اجتماعية واسعة يطحنها الفقر، وتقصى عن المشاركة في صنع قرار مستقبلها، مع تراجع دور الحركة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني، وإقصائها عن صنع القرار السياسي والاقتصادي والأمني.

ويرى الباحث جميل هلال في كتابه «النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو»، الصادر عن «مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية»، العام ٢٠٠٦ في رام الله؛ أي ما قبل الانقسام الداخلي، أن «الزبائنية المحدثة» تشكل بعداً مهماً في السياسة الفلسطينية، وأنها تقوم على الانتقائية، «فهي تخص فئات أو مجموعات معينة، وتستثني فئات أخرى، وقد تكون هذه الفئات طبقة اجتماعية، أو مجموعات دينية، أو إثنية، أو قرابية، أو جهوية. والمجموعات المستثناة هي، بطبيعة الحال، المجموعات الأقل قدرة على التأثير في سياسة النخبة الحاكمة، والمعارضة بالتالي للنظام».

ويضيف هلال: «يقول أصحاب نظرية الزبائنية المحدثة في نظام الحكم الفلسطيني الراهن إن السلطة توطد نفسها حين تضعف التشكيلات ذات الطابع الحداثي، كالأحزاب والحركات السياسية والمنظمات الجماهيرية والأهلية النشيطة في المجتمع المدني. وإن هناك مصلحة للسلطة في ذلك».

وربما يمكن القول إن هذا التشخيص يعبر اليوم عن واقع الحال في كل من سلطتي الضفة والقطاع، باختلاف المنحى العام للتطورات على مستوى السلطة والمجتمع في كل من الضفة والقطاع، لكن المؤكد أن استمرار الانقسام الداخلي وترسخ وجود كيانين يدفع السلطة في كل منهما لتوطيد حكمها بالاستناد إلى قاعدة من مراكز القوة والنفوذ السياسي والاقتصادي والأمني، مقابل تهميش دور التشكيلات الحزبية والجماهيرية والمدنية، ومعها فئات واسعة من المهمشين في المجتمع.

## المصري: أصبحنا أمام برامج مختلفة لنظامين سياسيين

وتقول وزيرة الشؤون الاجتماعية في حكومة د. سلام فياض في الضفة الغربية، ماجدة المصري: بكل تأكيد، إن الوضع في الضفة الغربية لا يمكن مقارنته مع ما يجري في قطاع غزة، فالحكومة في الضفة لديها خطة للانتقال من برنامج الإغاثة إلى مرحلة التنمية وتعزيز حالة الاستقرار السياسي انطلاقاً من خطة الحكومة للإصلاح والتنمية، في حين أن قطاع غزة، الذي يعيش تحت الحصار وسيطرة «حماس» عليه بقوة السلاح واستمرار حالة الانقسام، يتجه نحو تكريس حالة التباين وتعميق الفجوة التي كانت قائمة أصلاً بين الضفة والقطاع.

وأضافت: للأسف الشديد، على الرغم من صعوبة هذا الوضع، فلا يمكن إنكاره، فنحن أصبحنا أمام برامج مختلفة لنظامين سياسيين؛ واحد في الضفة وآخر في غزة، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الهوة بينهما، وبخاصة إذا ما بدأت حركة «حماس» بفرض قوالب اجتماعية جديدة وتمهد الطريق باتجاه بلورة منظومة قيم جديد مختلفة عن الضفة الغربية.

وقالت: الزمن لا يسير في صالح الشعب، فكلما استمرت حالة الانقسام، فإن ذلك يؤدي إلى تكريس الفصل؛ سواء اعترفنا بذلك أم لم نعترف، على الرغم من تأكيدها على أن «نشوء قيم اجتماعية جديدة؛ سواء في الضفة أم في غزة، لا يمكن أن يتم في عام أو عامين، بل هو نتاج سياسات طويلة المدى».

وأقرت المصري بوجود ما وصفته بـ«الحراك» باتجاه نشوء منظومة قيم جديدة في الضفة والقطاع، إلا أنها رأت صعوبة تكريس ذلك لكون الشعب الفلسطيني برمته ما زال يعيش تحت تأثير القيم الاجتماعية التي تشكلت في ظل الاحتلال، والانتفاضة، ومرحلة الفوضى الأمنية خلال العامين الماضيين.

وتابعت: على الرغم من ذلك، هناك حراك قائم، لكن السياسات الإسرائيلية ورفضها التجاوب مع جهود تحريك عملية السلام، وتصعيد الهجمات والاعتداءات من قبل المستوطنين على المواطنين وممتلكاتهم، ومساعي إسرائيل لتهويد القدس، كل ذلك يعيق تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يمثل شرطاً أساسياً لنشوء قيم جديدة في الضفة الغربية.

وتولي الحكومة في الضفة الغربية، في إطار تنفيذ خطتها للإصلاح والتنمية، أولوية رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي الوطني من خلال دعم وتمويل المشاريع الصناعية ومشاريع الصناعات الحرفية الصغيرة، والقطاع الزراعي، ودعم القطاع الخاص، في إطار تحقيق سياساتها وأهدافها في تطوير الاقتصاد الوطني، الأمر الذي ينتج عنه حدوث تحولات وتغييرات بنيوية في المجتمع لا يمكن تجاهلها، مثل نشوء طبقة وسطى، في حين تتعمق أزمة الفئات المهمشة في المجتمع.

وعلقت المصري على ذلك بالقول: هذه القضايا ما زالت موضع نقاش في الحكومة، إضافة إلى السياسات التي يجري تنفيذها في سياق تطبيق خطة الحكومة في الضفة، وبخاصة في مجال تحقيق النمو الاقتصادي وحصر ذلك في قطاعات محددة.

وأضافت: على الرغم من الحديث عن خطة التنمية والإصلاح التي تبنتها الحكومة، فإن هذه الخطة والجهود المبذولة ما زالت بطيئة ولا تحقق النتائج المرجوة منها، بفعل الممارسات والسياسات والإجراءات الإسرائيلية لمنع تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وربط تحقيق ذلك باشتراطات سياسية.

## طبقة وسطى معتمدة بالأساس على السلطة

وبرأي الأكاديمي والمختص في مجال التنمية، د. نادر سعيد، فإن «الفجوة بين الضفة وغزة كانت فجوة بنائية وطبيعية بسبب إعادة تمركز المؤسسات الاجتماعية والعائلات والطبقات من جديد في غزة، الأمر الذي يزيد من حدة الفجوة التي باتت كبيرة جداً، مقارنة مع الوضع في الضفة الغربية».

وقال سعيد: إن مكمن الخطر الأكبر يأتي من إمكانية تحول هذه الفجوة إلى فروق بنائية سائدة، وبخاصة في ظل البرامج والسياسات المنتهجة في الضفة بشكل مغاير عن السياسات التي يجري تطبيقها في غزة.

واعتبر أن «الأوضاع في الضفة الغربية تسير باتجاه نشوء حالة وضوح المعالم للطبقات (مجتمع طبقي)، مع انعكاسات ذلك على منظومة العلاقات الاجتماعية، إضافة إلى آثار الانتقال من حالة الفوضى إلى مرحلة تطبيق سيادة القانون، وتكريس النظم القانونية، وتحديد العلاقة بين المواطن والدولة».

وأضاف: من الواضح أن الجهود الجارية تسير باتجاه إعادة صياغة للعقد الاجتماعي، وما ينتج عن ذلك من تغييرات في البناء الاجتماعي ومنظومة القيم الناتجة عنه، مشيراً إلى أن «المجتمع في الضفة يتجه نحو نشوء طبقة وسطى محدودة الدخل والمصادر ومعتمدة بالأساس على السلطة الوطنية».

ويرى أن هذه الطبقة الوسطى «سوف تكون مرهونة بالنظام الاقتصادي وتعتمد على الديون والقروض، وتتحول إلى مجتمع رأسمالي محدود المصادر ومعتمد بالأساس على التمويل الخارجي».

وتتفق المصري مع مخاطر نشوء طبقة وسطى معتمدة على السلطة في المجتمع داخل الضفة الغربية، ومخاطر التمويل الأجنبي الذي يحمل في طياته قيماً اجتماعية جديدة، إلا أنها تؤكد أن «الحكومة تعمل من خلال خطة التنمية والإصلاح ودعم المشاريع الاقتصادية الوطنية وتشجيع الإنتاج في مختلف القطاعات، من أجل الوصول إلى مرحلة جديدة تستغني فيها الحكومة عن التمويل الخارجي، أو التخفيف من الاعتماد عليه إلى الحدود الدنيا».

وأضافت: خطة الحكومة تركز حالياً على تنفيذ مشاريع لها علاقة بتطوير الخدمات الأساسية ومشاريع البنية التحتية، مثل إقامة المستشفيات والمدارس، ودعم القطاع الزراعي والمشاريع الإنتاجية الصغيرة، مقرة في الوقت ذاته بوجود «العديد من الملاحظات على خطة الحكومة للإصلاح والتنمية، وأهمية إعادة النظر فيها، وبخاصة إننا بحاجة لخطة وطنية لدعم الفئات المهمّشة، بما يحقق الفائدة للمجتمع برمته، وعدم حصر ذلك في فئات محددة فقط».

وبينما تلقي سياسات الحكومة بظلالها على الضفة الغربية، التي ما زالت تعيش تحت وطأة الاحتلال ومخططاته من خلال مساعيه لتكريس الفصل بين مدن الضفة عبر الحواجز العسكرية على طريق تحويلها إلى معازل وكانتونات مسيطر عليها، وما ينتج عن ذلك من آثار اجتماعية جديدة تؤثر على بنية المجتمع، فإن سعيد يرى أن الوضع في الضفة الغربية يسير باتجاه ما وصفه بـ«تكريس مفهوم الهندسة الاجتماعية، حيث تكون هناك مساحة أكبر للحريات الشخصية، والحريات الاجتماعية، للوصول إلى نموذج يشبه إلى حد معين دولة تونس».

من جانبه، يوافق أستاذ الخدمة الاجتماعية في جامعة القدس المفتوحة، رمضان أبو صفية، على وجود أثر للتطور الاقتصادي على الأفراد والجماعات

يتبع ص٢٠

داخل المجتمع، مؤكداً أن «هذه التأثيرات قد تكون سلبية أو إيجابية، لأنها في الغالب تنتج قيماً ومسلكيات جديدة».

وقال: على سبيل المثال، فإن مستوى العلاقات الاجتماعية في مجتمعنا قبل ١٥ إلى ٢٠ عاماً قد يختلف بصورة جوهرية عن مستوى العلاقات الاجتماعية الحالية، من حيث مستوى التفاعل الاجتماعي أو مستويات الاتصال بين الأفراد والجماعات، أو حتى داخل الأسرة الواحدة، مؤكداً أن تحسن الوضع الاقتصادي يلقي بظلاله على واقع الفرد والجماعة على حد سواء.

### تعزيز «ثقافة الهبش»!

من ناحيتها، ترى الناشطة الاجتماعية، وفاء عبد الرحمن، أن «هناك الكثير من مراكز القوى الاقتصادية باتت موجودة في الضفة، في حين أصبح هناك أيضاً هوامش على أطراف المركز»، مشيرة إلى أن «التمركز الاقتصادي في رام الله والبيرة، لا يعكس بأي حال من الأحوال الوضع في بقية مدن الضفة الغربية».

وقالت عبد الرحمن: ما يجري حالياً هو حالة نشوء مراكز في كل مدينة على حدة، حيث بات يوجد في نابلس مركز، وفي جنين مركز، في حين أن بقية المدن الأخرى تعيش على هوامش هذه المراكز.

وتابعت: محافظة قلقيلية مثلاً، باتت تسجل أعلى معدلات بطالة، وهذا يعكس إلى حد كبير الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تنجم عن تجاهل الوصول إلى هذه المناطق، مشككة في «الأهداف التي تسعى الجهات الدولية المانحة إلى تحقيقها بصورة بعيدة أكثر ما يكون عن إحداث التنمية التي تعبر عن حاجة المجتمع».

وأيدت عبد الرحمن وجود مخاطر نشوء طبقة وسطى في المجتمع داخل الضفة الغربية، يرافقه نشوء حالات فقر شديدة، وقالت: المجتمع في الضفة يسير نحو الرأسمالية دون أن يمر بمراحل النمو الطبيعية، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه في القيم ونشوء حالات من الصراعات الاجتماعية الخفية داخل المجتمع في إطار التنافس للحصول على الامتيازات والتقرب من المراكز الحاكمة وتعزيز «ثقافة الهبش»، ومظاهر الإحباط، وعدم المبالاة، تجاه القضايا العامة، وزيادة الرغبة في الهجرة.

وترى عبد الرحمن أن «التطور الآخر مرتبط بتكريس منظومة الأمن وربطها مع تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، في حين يجري كبت الحريات العامة ومحاولة السيطرة على الحريات السياسية مثل حرية التجمع والتعبير، الأمر الذي يؤشر إلى أننا نسير باتجاه الدولة المتسلطة التي تجري المساعي لإقامتها في ظل ظروف متشابكة ومتعددة، دون أن يلمس المواطنون آثاراً واضحة تعود عليهم بالفائدة، أو أن يشعروا أنهم جزء منها».

ويتفق الخبير في مجال محاسبة التكاليف، نصار يقين، مع مخاطر الحالة الراهنة التي أصبح فيها دخل المواطن لا يكفيه في ظل غياب إسناد مجتمعي وسط وجود ما وصفه بـ«تبدل حقيقي في الواقع»، وبخاصة في ظل تنامي ملحوظ لدور بعض المؤسسات الاقتصادية التي تعمل على جمع الأموال من المواطنين واستثمارها خارج الوطن.

وقال يقين: لا أتوقع أن الحكومة تقصد إحداث تغييرات جذرية في بنية المجتمع، لكن المشكلة تكمن بالأساس في النظام الاقتصادي الرأسمالي والاحتكام للسوق الحرة، الأمر الذي يرهق المواطن والحكومة على حد سواء.

وعلى الرغم من تعدد الاجتهادات والآراء في هذا المجال، فإن أغلبية المتحدثين رأوا أن هناك تغييرات تجري داخل الضفة والقطاع، لكن الخطر فيها أن كلاً منها يسير في اتجاه ما يفتح المجال أمام تنامي فكرة الخلاص الفردي على حساب الخلاص الجماعي الذي يرنو إليه الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع.

**«محدثو النعمة» من تجار الأنفاق أحد إفرازات تشوه البنية الاقتصادية الاجتماعية**

# غزة: فئات اقتصادية واجتماعية صاعدة تشكل أحد أضلاع مثلث تحالف السياسة والمال والأمن

كتب فايز أبو عون:

لم تكن بوادر الأزمة الاقتصادية المالية الكبيرة التي لاحت في أفق قطاع غزة، وطفت على السطح في أعقاب الحرب والعدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع، وليدة ساعة، أو بسبب ضرب إسرائيل للأنفاق الرابطة بين رفح المصرية والفلسطينية، التي تستخدم لتهريب البضائع إلى القطاع المحاصر كما يقول البعض، بل هي أزمة كانت وما زالت تضرب أطنابها في المجتمع الغزيّ بشكل عام، وتضرر منها أصحاب رؤوس الأموال، والشركات التجارية، والمنشآت الصناعية منذ اللحظات الأولى لانتخاب حركة «حماس» في المجلس التشريعي، وتسلمها زمام الحكم، والتي زادت تفاقماً بعد وقوع أحداث حزيران العام ٢٠٠٧، وسيطرة «حماس» العسكرية على القطاع.

وبدأت مظاهر الأزمة المالية والاقتصادية تظهر في غزة حينما اضطر المئات من أصحاب رؤوس الأموال الحقيقيين إلى وقف مشاريعهم في القطاع قسراً، نتيجة ما آلت إليه الأوضاع هناك، وتجميد أموالهم في البنوك، أو هجرتها للخارج، خوفاً من تدهور الأوضاع أكثر مما هي عليه، وأيضاً بعدما أوغلت سلطات الاحتلال تدميراً وقصفاً للمنشآت الصناعية والزراعية، والمؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى وقف توريدها لكافة أنواع المواد الخام اللازمة للصناعة، ما أدى إلى توقف المصانع عن العمل، وزج مئات الآلاف من العمال في أتون البطالة المستفحلة أصلاً. وفي مجمل هذا السياق، باتت تتشكل في قطاع غزة صورة جديدة لاصطفافات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية أيضاً، ذات مصلحة في استمرار الوضع القائم، والانقسام الداخلي، لتشكل ما يشبه الائتلاف بين مثلث السياسة والمال والأمن الذي يشكل في نهاية المطاف القاعدة التي تستند إليها تجربة «حكم حماس».

ففي خضم تفاقم الأزمة، وهروب أصحاب رؤوس الأموال الحقيقيين، بدأ العشرات بل المئات ممن كانوا «في وقت ما» مواطنين عاديين، وأصبحوا بين عشية وضحاها أصحاب نفوذ وسيطرة في القطاع في الظهور إلى الملأ، وأصبحت أسماؤهم تلمع في عالم التجارة، وباتوا يصنفون من أصحاب رؤوس الأموال الجدد نتيجة توظيف نفوذهم هذا للصالح الحزبي والشخصي، إن صح التعبير.

### استثمار في الأوهام!

وربما كان يعتقد العامة لوقت قريب أن توظيف أموالهم واستثمارها لدى التجار في تجارة الأنفاق، سيجلب لهم أرباحاً طائلة لم يكونوا يوماً يحلمون بها، وبخاصة أن هؤلاء التجار الجدد دفعوا في بداية الأمر للمواطنين الذين استدانوا النقود، أو باعوا ممتلكاتهم ومصاغ زوجاتهم طمعاً في الربح، المال الكثير، ولكن ما أن توقف قصف الصواريخ على غزة، وانقشع غبار الحرب، حتى تبين للآلاف من هؤلاء المواطنين أنهم يعيشون وهماً كبيراً، وكذبة لم يفيقوا من أثرها بعد، حتى بعد أن طالبتهم الحكومة المقالة بالتوقيع على أوراق تجبرهم على عدم تقديم شكاوى على سارقيهم مقابل حصول كل منهم على ما نسبته ١٦٫٥٪ فقط من إجمالي مبلغه المستثمر!

ولم يكن إيهاب الكردي الذي ذاع صيته مؤخراً في قضية الاحتيال على المواطنين بمبلغ يزيد على ١٠٠ مليون دولار قال إنه كان يستثمرها في الأنفاق، إلا مواطناً عادياً كعامة المواطنين في القطاع، ولكن حسب محللين اقتصاديين، فإن معرفته بأصحاب النفوذ والسلطة والجاه في قطاع غزة، وقربه منهم، جعلته رجل الاستثمار الأول، والوجه الأبرز في تجارة الأنفاق، والضحية التي سرعان ما اختبأ خلفها العشرات بل المئات من أصحاب النفوذ هؤلاء الذين ضحوا به في أول أزمة واجهتهم، ليواجه مصيره المحتوم في السجن وحده، بعد أن لاحقه الآلاف من ضحاياه من المواطنين الذين لا حول لهم ولا قوة إلا القبول بما عُرض عليهم من صفقة يوقعون بموجبها على عقود سرية مع شركة الكردي، تعرض عليهم استعادة ١٦٫٥٪ من الأموال التي استثمروها، في مقابل عدم تقديم شكاوى، وهو عرض شعر الكثير من المستثمرين أنه لا يمكن رفضه على ما يبدو.

### شركاء في الخفاء

وكانت صحيفة «أوبزيرفر» ذكرت في مقال صحافي كتبه مراسل الصحيفة في غزة الصحافي البريطاني بيتر بيامونت، «إن قسماً من الأموال قد تم تمريرها إلى جمعيات خيرية ومؤسسات دينية كغطاء لبعض نشاطات المتورطين الكبار، وتم تحويل أموال أخرى، على ما يبدو، إلى مسؤولين، وأنفقت أموال أخرى لشراء منازل وسيارات وأراضٍ ومنتجات فاخرة أخرى».

وأضاف بيامونت في مقاله ذاته «بينما تبلغ الأموال التي جمعت من المستثمرين في الأنفاق وفقاً لحسابات وزير الاقتصاد في الحكومة المقالة بغزة زياد الظاظا حوالي ١٠٠ مليون دولار، يعتقد البعض أن كلفة عملية الاحتيال أكبر بكثير، وبخاصة حين ترى أشخاصاً يصبحون من أصحاب الملايين خلال أسبوعين أو ثلاثة».

### الاقتصاد السياسي للأنفاق!

وفي هذا السياق، يقول المحلل السياسي والخبير الاقتصادي المهندس تيسير محيسن، «إذا أردنا الحديث عن اقتصاد فلسطيني في غزة، وعن سياسات اقتصادية، وموازنات عامة، كما هو متعارف عليه، فلا يوجد أيٌّ من ذلك على الإطلاق، كما لا يوجد أي أطر أو مؤسسات تدير عملية الاقتصاد، وما هو موجود يمكن القول إنه يندرج في إطار هذا الوضع غير الطبيعي في قطاع غزة الذي تديره الحكومة المُقالة في ظل الحصار والإغلاق والعدوان».

وأضاف محيسن لـ«آفاق برلمانية»: يمكن القول إنه يوجد عندنا اقتصاد أسود، أو اقتصاد

تهريب عبر الانفاق

سري وغير علني، وهو ما يسمى باقتصاد الأنفاق الذي لا يخضع لأية قوانين أو سياسات أو إدارة أو تدخلات من قبل الدولة (الاقتصاد السياسي للأنفاق)، وبالتالي أصبحت غزة تخضع لثلاث سياسات اقتصادية غريبة، وهي اقتصاد الأنفاق، واقتصاد الرواتب، واقتصاد الكابونات – المساعدات الإنسانية.

وتابع: منذ أن سيطرت حركة «حماس» على قطاع غزة بقوة السلاح، وتشكيل حكومتها المقالة، تغيرت جميع المعايير والسياسات الاقتصادية، بحيث ضُربت العملية الإنتاجية، وشاعت اتجاهات السلب والاتّكالية، وتدهورت كل المهارات والخبرات التي تم اكتسابها في إسرائيل، والتي كانت تعتبر ميزة تنافسية للقوى العاملة الفلسطينية، وغابت سياسة التخطيط والرقابة على الأسعار التي ضربت الجودة، وتم التركيز غير المبرر على جمع المال واكتساب الثروة والودائع من المواطنين، الأمر الذي أدى إلى انهيار النظام المصرفي.

وبيَّن محيسن أنه في ظل الاقتصاد المتضعضع، وانتشار ما يسمى باقتصاد الأنفاق غير الشريف، رحلت رؤوس الأموال الحقيقية والمعروفة إلى الخارج، وحلت محلها ظاهرة جديدة عُرفت بظاهرة الودائع الصغيرة، التي بدلاً من أن تُودع في البنوك وتخضع لرقابة مالية ومصرفية صحيحة وسليمة من قبل الدولة ممثلة بسلطة النقد، ذهبت لأشخاص بعينهم لاستثمارها في الأنفاق بطريقة غير شرعية، ساهمت في تركيز الثروة في أيدي نفر من الناس، وهذا ساهم في ثرائهم الفاحش، وبخاصة أنهم لا يدفعون أية ضرائب للدولة.

وأشار إلى أن «بعض مواطني مدينة رفح ممن يمتلكون المنازل المحاذية للحدود، والذين لهم أيضاً نفوذ سياسي وعسكري في الأجهزة الأمنية التابعة لحركة «حماس» حالياً، كالذين كان لهم نفوذ سياسي وعسكري وسلطة في الأجهزة الأمنية السابقة التي كانت تتبع لحركة «فتح»، يلعبون الدور الأكبر في جعل رفح منطقة انتعاش اقتصادي بحكم موقعها الجغرافي على الحدود المصرية الفلسطينية جنوب قطاع غزة، وأصبحوا بين عشية وضحاها من أصحاب رؤوس الأموال الذين لا يستثمرون منها أي شيء في مشاريع استثمارية من الممكن أن يستفيد منها عامة الناس».

وذكر محيسن أن «الاستثمار والإعمار والتنمية، هي ثلاثة عناصر أساسية تحتاج إلى استقرار سياسي، يدخل أولاً في مضمونه السيادة الكاملة على الأرض؛ أي عدم تدخل إسرائيل بالاجتياحات أو الإغلاق، والذي يُدمر هذا المفهوم، بالإضافة إلى وجود بنية اقتصادية وسياسية تنفذها سلطة واحدة على الأرض، وليس كما هي الحالة الفلسطينية اليوم».

وحسب الصحافي البريطاني بيامونت، فإن «مشغلي الأنفاق أيضاً يتحدثون عن مسؤولين فاسدين في السلطة الحاكمة بغزة ممن حققوا الثراء الفاحش من خلال غض الطرف عن بعض البضائع المريبة التي تأتي من تحت الحدود، وليس أقلها عقار (ترامیدول)، وهو دواء يسبب الإدمان ويلحق الخراب حالياً بالمجتمع الغزي».

## تحذيرات لا تجد من يسمعها

وعلى الرغم من ذلك، ذهبت أدراج الرياح التحذيرات المتكررة من قبل مسؤولي بعض القوى الوطنية، وبخاصة عضو الكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جميل المجدلاوي، لسلطة «حماس» الحاكمة في غزة، من أجل وضع حد لما أسماه باستثمار الأموال في تجارة الأنفاق، الذي استحوذ على اهتمام عدد كبير من سكان القطاع، ممن هرعوا إلى هذه التجارة بعد ما درّته من ربح على العاملين في هذا المجال، ما دفع بآلاف المواطنين إلى استدانة النقود أو بيع ممتلكاتهم ومصاغ زوجاتهم، طمعاً في الربح الوفير الذي قدمه المستثمرون في بداية الأمر للمواطنين. لكن أحداً لم يستجب لنداء المجدلاوي هذا، في حين ثبت في نهاية المطاف أن ما يُسمى باستثمار المواطنين في تجارة الأنفاق، هي عبارة عن كذبة كبيرة راح ضحيتها هؤلاء الآلاف الذين أصبحوا مفلسين.

وانتقد المجدلاوي من وصفهم بـ»أثرياء الحصار والأنفاق»، مشيراً أيضاً إلى أنهم يتحملون المسؤولية عن سقوط الضحايا.

وقال في بيان تسلمت «آفاق برلمانية» نسخة عنه، «دعونا مراراً وتكراراً إلى ضرورة ترشيد هذه العملية وتنظيمها، بحيث تستجيب لضرورات الشعب وصموده ومقاومته، لا أن تتحول إلى غول يبتلع أرواح الناس وأموالهم لصالح بعض الجشعين».

وأضاف: المئات من الأسر الفلسطينية لم تبرأ بعد من خديعة الاستثمار المالي في الأنفاق، في إشارة إلى ملايين الدولارات التي كانت تودع لدى مستثمرين صغار مقابل الحصول على أرباح في نهاية كل شهر، داعياً «حماس» وسلطتها وبلديتها في رفح «أن تحفظ لهذه العملية أعلى درجات الأمن والأمان والسلامة وسرعة الإنقاذ، لا أن تكون مهمتها جمع الرسوم والجبايات والمداخيل».

يُذكر أن الحكومة المقالة عملت في خريف العام الماضي على إلزام أصحاب الأنفاق بتوفير ضمانات السلامة للعاملين فيها، لكن حوادث الوفاة ما زالت مستمرة، ومن بين الشروط التي تفرضها «حماس» على مالكي الأنفاق دفع ما يتراوح بين ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ دولار لترخيص عمل النفق!

وتدفع هذه الرسوم لمرة واحدة، بما يتيح لمالك النفق الحصول على خدمات مياه وكهرباء، كما تقوم الشرطة التابعة للحكومة المقالة بأعمال دورية ومراقبة على نوعية البضائع التي تنقل عبر هذه الأنفاق، في حين شكلت لجان خاصة لفض النزاعات التي تنشأ بين مالكي الأنفاق والتجار والعاملين.

قطاع الصيد من ابرز القطاعات المتضررة

## تشويه للبنية الاجتماعية

بدوره، يرى الخبير الاقتصادي عمر شعبان أن ما جرى خلال الفترة السابقة، «كان عملية معقدة تشابك فيها الاستثمار مع النصب والاحتيال والهروب بالأموال إلى الخارج»، مضيفاً «إن الضرر الذي لحق بغزة، يتجاوز بعيداً المدخرات التي فقدت في عمليات الاحتيال الاستثمارية».

وقال شعبان: إن الأنفاق تشوه البنية الاجتماعية لغزة، كما أنها تدمر القيم التي تحتاج إليها الدولة لأداء مهامها. وفي الحقيقة، فإنها لا تعرض أي قيم يمكن للناس الإيمان بها، ولا يفترض أن تكون الأنفاق موجودة أبداً، وحمل المواطن الذي اقتحم هذا المجال المسؤولية الأولى والأساسية عن ضياع مدخراته، حيث قال: إن القانون في أي دولة لا يحمي المغفلين، ويجب على المواطن التوقف عن البحث عن الربح السريع بغض النظر عن حقيقته.

وأوضح أن «الجزء الأكبر من الأموال التي كانت تجمع لم تكن تستثمر في تجارة الأنفاق، حيث كانت الأخيرة بمثابة غطاء لجمع الأموال واستثمارها في الخارج بأمور أخرى، أو محاولة سرقتها والهروب بها»، مشيراً إلى أنه «لا توجد أي تجارة في العالم يمكن أن تدر أرباحاً تصل إلى ٥٠٪ شهرياً، وهذا يضع علامات استفهام كبيرة، حول حقيقة ما جرى».

ورأى شعبان أن الحكومة المقالة تتحمل جزءاً من المسؤولية عما جرى، مطالباً إياها بوضع خطط علنية لمعالجة هذه الأزمة.

## سياسة تدمير إسرائيلية منهجية

وعلى الرغم من الاقتصاد المنهار أصلاً، فإن السلطات الإسرائيلية لم تتوقف عن فرض سياساتها الاقتصادية العقابية الرامية إلى ابتزاز أهالي قطاع غزة وحركة «حماس» لإخضاعهم سياسياً، فإضافة إلى السياسات الإسرائيلية المطبقة في القطاع، تمَّ تشديد الخناق على أهالي القطاع من خلال إغلاق المعابر بشكل تام، الأمر الذي انعكس سلباً على المجتمع في قطاع غزة.

وفي هذا السياق، أشارت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية (غيشا)، ووكالة الغوث الإنساني (أوكسفام)، إلى أنه منذ إغلاق معبر المنطار التجاري «كارني» (الذي يربط بين قطاع غزة وإسرائيل، وتجري عن طريقه التجارة الفلسطينية)، توقف عن العمل نحو ٧٥٪ من مؤسسات الصناعة في قطاع غزة، حيث تم إغلاق نحو ٢٩٠٠ مصنع ومشغل من أصل ٣٩٠٠، كما تمت إقالة ٦٦ ألف عامل على الأقل في القطاع الخاص، كل منهم يعيل أسرة متوسط أفرادها سبعة أشخاص.

## قيود على عمل منظمات المجتمع المدني

يُذكر أنه كانت تلوح في أفق غزة المنهار اقتصادياً ملامح أزمة جديدة بين الحكومة المقالة ومنظمات المجتمع المدني، وذلك في أعقاب صدور قرار وزاري مجحف بحقها، أصدره نائب رئيس الحكومة المقالة، وزير الاقتصاد الوطني، زياد الظاظا، وأطلق عليه «نظام الشركات غير الربحية»، حيث وقع في حينه كالصاعقة على المنظمات الأهلية التي تعمل كشركات غير ربحية بموجب القانون رقم ١٨ للعام ١٩٢٩ الصادر عن المندوب السامي إبان الانتداب البريطاني على فلسطين.

وتنص المادة ١١ فقرة (ج) من «نظام الشركات غير الربحية» الجديد على أنه «يمنع على أعضاء مجلس إدارة الشركة العمل بأجر أو مكافأة في الشركة»، علماً أن القانون رقم ١٨ للعام ١٩٢٩ يجيز ذلك، كما أن الفقرة (د) من المادة نفسها تنص على أن «تعتمد الشركة سلماً لأجور العاملين فيها مماثلاً لأقرانهم في سوق العمل».

أما المادة (١٢)، فتنص على أنه يحظر على الشركة العمل بأي مما يأتي: تلقي أو قبول أي معونة أو تبرع أو هبة مالية من أي جهة غير فلسطينية إلا بعد الحصول على موافقة مسجل الشركات، ووفقاً لطلب خطي تقدمه الشركة يتضمن البيانات التفصيلية بالجهات والمبررات ومصدر هذه الأموال، علماً أن مئات المنظمات الأهلية تعتمد على التمويل العربي والأجنبي في تنفيذ نشاطاتها وخدماتها التنموية والقانونية والصحية والتعليمية وغيرها.

وكان مدير برنامج الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) المحامي جميل سرحان، قال: إن وزير الاقتصاد لا يملك سلطة إصدار القرارات والنظام وفقاً لقانون الشركات، ومن يملك ذلك هو الرئيس، على اعتبار أن اختصاصات المندوب السامي الواردة في القانون تنتقل إلى الرئيس، ونص القانون على أن للمندوب السامي حق وضع قرارات ولوائح تنفيذية لتنظيم عمل الشركات غير الربحية، وفي هذا السياق لا توجد صلاحية للوزير في الحكومة المقالة إصدار أنظمة ولوائح من حيث المبدأ.

وأضاف سرحان: لقد وردت في النظام (الجديد) أحكام تخالف روح الشركات وعملها، إذ اشترط النظام الحصول على إذن مسبق لتلقي التمويل والهبات والمنح والتبرعات، الأمر الذي سيعيق عمل هذه المؤسسات غير الربحية، ويخالف ما نص عليه قانون الشركات الذي يشترط تقديم تقرير سنوي بالإيرادات والمصروفات وفقاً للأصول المالية والمحاسبية.

ونتيجة للحملة الإعلامية التي قادتها الهيئة، فقد ناقش ممثلو الشركات غير الربحية في الرابع والعشرين من حزيران الماضي مع اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، قرار وزير الاقتصاد الوطني في الحكومة المقالة بشأن تنظيم عمل تلك الشركات، حيث سجلوا اعتراضهم على بعض بنود القرار، وبخاصة المتعلقة منها بتحديد رأس المال وهو ٢٠ ألف دينار أردني كحد أدنى لترخيص وعمل أي شركة، إضافة إلى مادة أخرى في القرار تتمثل في تقديم إقرار ذمة لعضو مجلس الإدارة وجميع أفراد عائلته.

وحين تراجع الوزير الظاظا عن قراره، قال «إن ما تم هو وضع عمل إجرائي لضبط عملية ترخيص وعمل الشركات من ناحية تسهيل عملية الرقابة عليها»، وبخاصة أن العديد من هذه الشركات ملفاتها مغلقة منذ تأسيسها، ولا علم للوزارة بنشاطاتها ومجلس إدارتها وأماكن تواجدها، منوهاً إلى وجود ١٢٠ جمعية عند تسلم ملف الشركات، وبعد تصفية بعضها لعدم وجودها على أرض الواقع أصبحت ٤٥ جمعية، وما صدر عن وزارة الاقتصاد يهدف إلى تنظيم عمل الجمعيات وتسهيل مراقبة عملها ومنعاً للمزاجية في إنشاء الشركات غير الربحية».

سمك بلا زبائن تشتريه

بعد تصريحات مشعل الأخيرة

# إقرار بحدوث تغيير في خطاب "حماس" وتباين في تقدير حدوده

كتب حسن جبر:

أثارت تصريحات رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل قبل أسابيع لصحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية حول استعداده القبول بدولة فلسطينية تُقام على أساس حدود العام ١٩٦٧ واحترامها في إطار اتفاقية سلام أوسع مع إسرائيل، وما سبقها وتلاها من إشارات على تغير في خطاب «حماس» السياسي، سؤالاً كبيراً يتعلق بحدود التغيير الذي تشهده الحركة، وإن كانت في طريقها إلى تلقي قبول دولي وعالمي بها.

وعلى الرغم من أن مشعل ربط استعداده القبول بحدود ١٩٦٧ بموافقة إسرائيل على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وعلى القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، فإن الصحيفة الأميركية لاحظت أن تصريحات مشعل «لا تذهب إلى حد الاعتراف بإسرائيل باعتباره شرطاً ضرورياً لإشراك حركة «حماس» في محادثات السلام».

السياسيون والمتابعون للشأن السياسي الفلسطيني تحدثوا في أكثر من مناسبة عن تصريحات مشعل باعتبارها «خطوة مهمة» نحو إشراك» «حماس في محادثات السلام.

إذن، هل «حماس» تشهد حراكاً وتغيراً كبيراً نحو التعامل مع قرارات الشرعية الدولية؟ أم أن الأمر لا يعدو كونه تكتيكاً صغيراً يستهدف تخفيف الضغط على الحركة التي تعيش حصاراً خانقاً منذ سنوات، بعد أن فازت في الانتخابات التشريعية؟

وإذا كان هذا التغيير واقعاً جدياً، فما هو حدود هذا التغيير؟ وهل يتعارض مع ميثاق «حماس» ورؤيتها لكونها حركة دينية شمولية؟ وفي الاتجاه نفسه، هل يتكرر نموذج التعامل الغربي مع حزب الله أيضاً مع حركة «حماس».

وقبل هذا كله، هل تكرر «حماس» تجربة حركة «فتح» في التوجه من التشدد إلى الاعتدال والتعامل مع الشرعية الدولية التي طالما رفضت «حماس» التعامل مع قراراتها؟

## تغيير ملموس في خطاب «حماس»

يقول الناشط السياسي محسن أبو رمضان، عضو الهيئة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية، «إن هناك تغييراً ملموساً في الخطاب السياسي لحركة «حماس» مقارنة بميثاقها الذي يقول إن أرض فلسطين أرض وقف إسلامية لا يمكن التنازل عن أي شبر منها».

ويتابع: المقارنة بين التصريحات الجديدة لمشعل وميثاق «حماس» تظهر أن الحركة تريد أن تعبر المجال السياسي الدولي، وشطب اسمها من قائمة الإرهاب الدولية، إلى جانب تجاوز مرحلة الحصار.

ويعتقد أبو رمضان أن «حماس» لا تريد تكرار نموذج حركة «فتح» نفسه فيما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل، «لكنها تريد إعطاء إشارات للمجتمع الدولي بأنها طرف شرعي في النظام الإقليمي الذي تأمل منه أن يتعامل معها كطرف إقليمي له أهميته».

ويشير إلى أن «حركة «حماس» لن تعترف بإسرائيل، ولن تعلن عن نبذها للإرهاب، لكنها ستحاول الوصول إلى قواسم مشتركة دون تحقيق الشروط الدولية».

ويؤكد أن اتصالات غير رسمية تجري بين «حماس» وأطراف غربية مختلفة، كان آخرها في سويسرا قبل أسابيع قليلة، بهدف الوصول إلى قواسم مشتركة دون موافقة علنية على الشروط التي تضعها الرباعية الدولية.

وكان مشعل قال خلال مقابلته مع صحيفة «وول ستريت جورنال»: إن «حماس» والفصائل الفلسطينية الأخرى مستعدة للتعاون مع أي مجهود أميركي أو دولي أو إقليمي للتوصل إلى حل عادل للنزاع العربي الإسرائيلي، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ومنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير.

وأضاف: إن إنهاء المستوطنات خطوة ضرورية، ولكنها ليست الحل نفسه.

وأصر مشعل على أن «حماس» لن تعيق السلام. وقال للصحيفة كذلك: «نحن والفصائل الفلسطينية الأخرى وافقنا بالإجماع على قبول دولة فلسطينية بحدود ١٩٦٧. هذا هو البرنامج الوطني. وهذا هو برنامجنا. وهو موقف نلتزم به ونحترمه.

## «أحداث رفح» رسالة إلى أميركا وأوروبا

ويفسر طلعت الصفدي، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، خطوات «حماس» وتصريحات مشعل، بالقول: إن «حماس» جزء من حركة الإخوان المسلمين التي تتنازعها مجموعات من يسارها ومن يمينها تدفع في اتجاه الاعتدال أو التطرف.

وتحدث الصفدي عن مجموعة عوامل دفعت «حماس» إلى محاولة التعامل ولو شكلاً مع المتغيرات، لافتاً إلى أن هذه العوامل «تتمثل في أحداث إيران، وعدم نجاح حزب الله وحلفائه في تحقيق انتصار حاسم في الانتخابات الأخيرة في لبنان، وتوجه سورية نحو فتح علاقات جديدة مع الغرب، إضافة إلى وجود مجموعة داخل حركة «حماس» تحاول الظهور بمظهر ليبرالي».

وقال: ما جرى في رفح مؤخراً مع جماعة «جند أنصار الله» وارتكاب مذبحة بحقها، يؤكد أن هناك رسالة موجهة إلى أميركا ودول أوروبا مفادها أن «حماس» تستطيع تقديم ورقة للاعتراف بها، واعتبارها قوة تستطيع ضبط الوضع.

ووصف الصفدي «حماس» بـ «الحركة «الباطنية التي تقول شيئاً وفي باطنها شيء آخر».

ورفض وصف تصريحات مشعل بالتوجه العقلاني، مؤكداً أن «حماس لو كانت عقلانية لسمحت بخروج أعضاء مؤتمر حركة «فتح» للمشاركة في المؤتمر بمدينة بيت لحم».

وقال: قيادة «حماس» في الخارج تخضع لعنصر المكان والمال، وهما عنصران ضاغطان من أجل عدم التساوق مع أية توجهات، إلا إذا كانت ضمن توافق مع بعض الأنظمة.

يذكر أن مظاهر الاعتدال التي تبديها «حماس» ليست وليد اللحظة الراهنة، ولا ترتبط بتصريحات مشعل الأخيرة، إذ سبق للمؤسس الشهيد لحركة «حماس» الشيخ أحمد ياسين أن أعلن عن أفكار متطورة عن مواقف «حماس» أو براغماتيتها السياسية، حين أعلن عن إمكانية عقد هدنة طويلة الأمد مقابل انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧.

ومنذ فوز الحركة بالانتخابات وسيطرتها على قطاع غزة العام ٢٠٠٧ وهي تخضع لحصار مشدد، ورفض دولي للتعامل معها، إلا في حال قبلت الشروط التي أعلنتها اللجنة الرباعية الدولية، وأهمها الاعتراف بإسرائيل، والالتزام بنبذ «الإرهاب»، وهو ما ترفضه «حماس» حتى اللحظة.

وحاولت جهات دولية رسمية وغير رسمية وشخصيات اعتبارية دولية التواصل مع «حماس» ودفعها نحو الاعتدال سعياً لرفع الحصار عنها.

وكان خبراء بارزون في السياسية الخارجية الأميركية، والمستشاران السابقان لشؤون الأمن القومي بريبنت سكوكروفت وزبيغنيو بريجنسكي، والعديد من المختصين المعروفين دولياً في السياسة الخارجية، دعوا جميعهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى إشراك «حماس» في عملية التفاوض من أجل السلام، فيما بادرت روسيا إلى إجراء محادثات ثنائية مع «حماس».

## دخول النادي الدولي له شروطه

ويتفق صالح ناصر، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مع القائلين بوجود تغيير في مواقف «حماس» في الآونة الأخيرة، مؤكداً أن زيارة الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر ولقاءه مع قادة «حماس» ليست خطوة بريئة على الرغم من حديث الحركة عن تمسكها بالثوابت والحقوق.

وقال ناصر في استعراضه لبعض ملامح التغيير: «حماس» شاركت في الانتخابات بعد أن كانت تعتبر المشاركة فيها غير جائزة شرعاً، فضلاً عن نبذها شعار فلسطين من النهر إلى البحر، والحديث عن دولة مستقلة في حدود العام ١٩٦٧، إلى جانب حفاظها على تهدئة غير معلنة مع الاحتلال بعد تشددها وتمسكها بالمقاومة.

وتابع: هذه ليست تكتيكات، بل مراهنات على الخارج.

ويعتقد ناصر أن «حماس تكرر تجربة «فتح» من حيث التوجه من التطرف نحو الاعتدال»، مؤكداً أن «السلطة تفرض تغييراً على المشارك فيها».

وساق مثالاً على ذلك بالقول: إن من يريد أن يشارك في لعبة كرة قدم عليه أن يحترم الشروط المفروضة في اللعبة. وأضاف: من يريد أن يدخل النادي الدولي عليه أن يلتزم بشروط هذا النادي.

وأردف: هذه تبدأ بأشياء صغيرة ثم تتطور شيئاً فشيئاً .. و»حماس» تطمح بالوصول إلى الشرعية الدولية، وهذا يجب في العرف الدولي أن يقابله شيء.

## لا تدفعوا «حماس» نحو الغرب

بدوره، يعتقد رباح مهنا، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن «حماس» لم تقدم حتى الآن مرونة في ممارساتها، وما زالت متمسكة بالثوابت الوطنية والمقاومة، ولا تعترف بإسرائيل.

وقال: هذه نقاط إيجابية، ويجب عدم دفع «حماس» نحو الغرب أو أوروبا.

وتابع: لكن هناك سؤالاً مشروعاً: ماذا لو فتح الغرب خطوطاً معها كما فتح مع الشهيد أبو عمار سابقاً، هل هي مستعدة للتجاوب؟!

ولا يخفي مهنا قناعته بوجود توجه أميركي للتعامل مع الإسلام المعتدل في مواجهة أفكار وأنصار «القاعدة»، إلا أنه يكرر تأكيده على أن «حماس وحزب الله ما زالتا جزءاً من الإسلام المقاوم».

## الغرب يتعرف على «حماس» ويجس نبضها

من جانبه، يؤكد الدكتور غازي حمد، القيادي البارز في حركة «حماس»، أن خطاب «حماس» لم يتغير، لافتاً إلى أنها ما زالت ترفض الاعتراف بإسرائيل وتتمسك بالمقاومة وبكل شعاراتها ومبادئها السابقة.

وقال: إن الغرب الآن في مرحلة التعرف على حركة «حماس» وجس نبضها ومعرفة أيديولوجيتها وسياساتها، مؤكداً أن «هذه المحاولات تجري من وقت إلى آخر، وهدفها فهم ما لدى حركة «حماس»، إلا أن البعض كان أكثر جدية في محاولة فتح حوار جدي مع حركة حماس».

وتابع: المواقف السياسية الدولية ما زالت على حالها من «حماس»، وتتعامل معها كحركة إرهابية!

وأكد حمد أن وجود مؤسسات وشخصيات مؤثرة سيكون له تأثير على منحى التحرك في اتجاه «حماس»، معرباً عن أمله في أن يكون في خطاب «حماس» السياسي «نوع من الانفتاح والمرونة لإعطاء صورة حقيقية عن «حماس» ورؤيتها لدى بعض الأطراف الأوروبية التي ما زالت تسيء فهم موقف الحركة».

وقال : نحن بحاجة إلى جهد أكبر لمخاطبة الغرب حتى يستطيع فهم حركة «حماس» بشكل جيد، وربما نفتقد وجود ناطقين متخصصين يتحدثون الإنجليزية للتعامل مع الغرب ورسم صورة واضحة للحركة ومواقفها.

## قناعات أوروبية بارتكاب أخطاء في العلاقة مع «حماس»

ونوه إلى وجود قناعات لدى شخصيات أوروبية متعددة بأن أخطاء قد ارتكبت في العلاقة مع «حماس»، لافتاً إلى أن «بعضهم يقر بوجود خطأ كبير في كيفية إدارة العملية السياسية ووصولها إلى طريق مسدود».

ويؤكد أن من شارك في الحديث مع «حماس» هم شخصيات ليست عادية، بل شخصيات كانت لها مناصب كبيرة في العمل السياسي.

ويؤمن حمد أن الانقسام الفلسطيني أثر على إمكانية إحداث اختراق في المواقف الأوروبية والدولية، مشيراً إلى «إمكانية تحقيق هذا الاختراق في حال انتهى الانقسام».

يشار إلى أن بعض السياسيين يحاولون دائماً تذكير «حماس» بميثاقها الذي صاغته لدى انطلاقتها العام ١٩٨٧، عندما يتحدثون عن تغيرات تشهدها مواقف الحركة السياسية.

وعلى الرغم من إعلان «حماس» أكثر من مرة أن ميثاقها جاء في ظروف تاريخية معينة، وأنه ليس بالنص المقدس الذي لا يمكن تعديله، فإن السياسيين يحاولون دائماً الغمز من هذه القناة.

## لا استنساخ لتجربة «فتح»

ويقول الدكتور وليد المدلل، المحلل السياسي المتابع لشؤون الحركات الإسلامية، إن «حماس» تختلف عن حركة «فتح» في كونها حزباً دينياً سياسياً أو ما يعرف في العرف الدارج بالإسلام السياسي.

وتابع: من الصعوبة بمكان أن تغير «حماس» مواقفها ومبادئها كي يتعامل الغرب معها، وإلا جرى اتهامها بأنها غيرت مبادئها.

ويؤمن المدلل أن «تصريحات مشعل ليست مناورة، إلا أن ذلك لا يعني البتة الاعتراف بإسرائيل»، مؤكداً أن «عدم الاعتراف بإسرائيل بات أحد الشعارات السياسية لحركة «حماس»، الذي تردده في مهرجاناتها واجتماعاتها السياسية».

ويشير إلى وجود محاولات للتقارب مع «حماس» من جهات أوروبية وأميركية، لافتاً إلى أن «حكم «حماس» بات يتموضع ويأخذ نوعاً من الشرعية الدولية».

واعتبر المدلل أن «حماس» تراهن على مراكمة المواقف والأحداث من أجل تحقيق اختراق في الموقف الدولي حيالها.

وعن طبيعة التغيير الذي يجري في «حماس»، أكد أن «التغيير في الخطاب والمواقف عملية ذاتية في أية حركة إذا كانت لديها آليات التغيير من خلال مجالس شورية، مثل حركة «حماس»، التي يمكن أمام تجربتها الحقيقية على الأرض أن تعدل بعض القناعات».

وينفي المدلل ما يتم ترديده من وقت إلى آخر حول وجود محاور داخل «حماس»، قائلاً: إن الحركات الدينية لا يوجد فيها محاور، لأن حالة الخلاف غير مرحب بها على الرغم من إمكانية أن ينشأ خلاف في طرق العمل وأدواته.

في إطار ما أسمته بـ «حملة الفضيلة»

# "حماس" تطبق "لائحة الآداب العامة" في توجه تدريجي نحو أسلمة المجتمع

كتب فايز أبو عون:

انضم قرار فرض الزيّ الشرعي (الجلباب والحجاب) الذي أصدره المستشار عبد الرؤوف الحلبي رئيس المحكمة العليا، رئيس ما يسمى بمجلس العدل الأعلى التابع للسلطة القضائية في الحكومة المقالة، على المحاميات في قطاع غزة، ومحاولة فرض الجلباب والحجاب على تلميذات المرحلة الثانوية، إلى مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها حركة «حماس» في القطاع في إطار ما يسمى بـ«حملة الفضيلة» التي أقرتها وزارة الأوقاف في الحكومة المقالة.

وعلى الرغم من أن قرارات الحكومة المقالة في غزة بفرض «زيّ محتشم» على المحاميات، ومنع لباس البحر «غير المحتشم» للرجال، وفرض رقابة على مقاهي الإنترنت، ومنع تدخين النرجيلة (الشيشة) أمام المقاهي «الكوفي شوب»، ومنع التدخين في الأماكن العامة، وصولاً إلى الجدل الدائر حول فرض الجلباب والحجاب على تلميذات المرحلة الثانوية، واجهت ردود فعل تهكمية من قبل السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني، وبخاصة المحامين والمحاميات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، وأيضاً القوى الوطنية – فإن الحكومة المقالة استمرت فيما أسمته تطبيق «حملة الفضيلة» التي باتت تطال سلوكيات الناس ولباسهم في الأماكن العامة، وبخاصة على شاطئ البحر.

وكما هو رئيس مجلس العدل الأعلى يُصدِر القرارات ويُصدِّرُها لمجلس وزراء الحكومة المقالة للمصادقة عليها، هناك أيضاً وزارات العدل والأوقاف والداخلية التي ما انفكت تنظم ورشة عمل تلو أخرى، يحضرها لفيف من القضاة النظاميين والشرعيين والمحامين وأئمة المساجد وشخصيات معروفة بتشددها في حركة «حماس»، لمناقشة كل قضية صغيرة وكبيرة من شأنها تغيير الواقع الغزي مما هو عليه من الوسطية إلى التشدد، وذلك تحت مسمى «حملة الفضيلة».

## ستر «المانيكان»

وبالأمس القريب، شاعت أنباء عن انتشار مجموعات غير قليلة العدد من الفتية والشبان الصغار المحسوبين على حركة «حماس»، في الأسواق العامة، وفي الأماكن التي تزخر بمحال بيع الإكسسوارات والملابس النسائية، حيث قاموا بتمزيق الصور الملصقة على الملابس الداخلية النسائية، وتحذير أصحاب المحال من مغبة عرض مثل هذه الملابس على «المانيكان»، التي تمت تغطية رؤوسها بأكياس سوداء تخفي شعرها، وذلك من منطلق أن ذلك يخدش الحياء العام، ويساهم في نشر الفاحشة والرذيلة في المجتمع، وبخاصة في أوساط الشباب.

كما انتشرت مجموعات أخرى على شاطئ البحر، الملاذ الوحيد للغزيين من قيظ الصيف، بزي مدني، وسرعان ما تعترض طريق الرجال الذين لا يرتدون «الشورت» الإسلامي الذي يغطي الساقين حتى أسفل الركبتين، ويسبحون بجذع عار في البحر، ويلاحقون الفتيات اللواتي يسبحن دون محرم، كما حدث مع الصحافية أسماء الغول التي كانت تسبح مع صديقتها مي البيومي، وشقيق صديقتها وابن عمتها، اللذين تم الاعتداء عليهما بالضرب، وحجز جوازات سفر بعضهم، وبطاقات هوية بعضهم الآخر، وذلك لارتفاع صوت ضحكاتهم أيضاً.

ولم يأتِ تطبيق «حملة الفضيلة» هذه على أرض الواقع إلا تنفيذاً لقرارات اتخذها عدد من المشاركين في ورش العمل المتكررة التي نظمتها وزارات ومؤسسات عدة تابعة للحكومة المقالة، منها وزارات العدل والأوقاف والداخلية، والنيابة العسكرية والمدنية، وجهازا القضاء والشرطة، حيث ناقشوا فيها آليات تطبيق لائحة الآداب التي أقرها مجلس الوزراء المقال خلال شهر حزيران الماضي.

وكان المشاركون في الورش، وهم من لون سياسي واحد ومتشدد أيضاً، توصلوا إلى عدد من الاقتراحات، أهمها استخدام التدرج في تطبيق بنود اللائحة، ابتداءً من نشر «ثقافة الفضيلة» في المجتمع الفلسطيني عبر الوسائل الإعلامية المختلفة والمتنوعة، إضافة إلى ضرورة إيجاد دائرة متخصصة مهمتها الإشراف على ضباط ورجال الأمن، وتوعيتهم فيما يتعلق بتنفيذ بنود اللائحة بطريقة لا تتعارض مع مواد القانون الأساسي.

ويمكن القول هنا إن القرار الصادر مؤخراً عن رئيس مجلس العدل الأعلى بخصوص كسوة المحامين، وعلى الرغم من أنه جاء متأخراً عن قرارات أخرى عديدة وأكثر تشدداً صدرت عن مجلس وزراء الحكومة المقالة منذ أحداث حزيران ٢٠٠٧، ولكنها طُبقت ونُفذت بشكل سلس، أثار موجة كبيرة من الجدل أكثر من غيره، ما جعل الساسة وكتاب الرأي والصحافيين يكتبون بشأنه بإسهاب، وينبشون عن قرارات سابقة، ليكتبوا فيها عن مدى مسّها بالحريات الشخصية، وانتهاكها للقوانين.

فقرار المستشار الحلبي الذي كان أكثر تشدداً من غيره، لاسيما حين هدد بعدم نظر هيئة المحكمة في أي من الملفات المقدمة إليها من قبل المحاميات غير المحجبات، والمحامين والمحاميات غير الملتزمين وغير الملتزمات بما يسمى بكسوة المحامين، والذي ساهم في إظهار ما كان طُبق وما كان سيطبق من قرارات بشكل غير مباشر وسلس، جعل الجميع يتساءل هل تسعى حركة «حماس» إلى إنشاء «إمارة إسلامية» غير معلنة في قطاع غزة؟ وهل تعد حملة «نعم للفضيلة» التي تنفذها وزارة الأوقاف وقرار مجلس العدل الأعلى الأخير بخصوص زيّ المحاماة بداية لهذه الإمارة؟ وهل المجتمع الغزّي يعاني من حالة سفور تستدعي الإعلان عن مثل هذه الحملة؟

## الحكومة المقالة تنفي

وكان الناطق باسم الحكومة المقالة طاهر النونو قال في هذا السياق: إن ما تقرره الحكومة من قرارات تعلنه عبر الطرق الرسمية وليس عبر ما يسمى تسريبات إعلامية أو مصادر خاصة أو ورش عمل، معتبراً أن ما تتحدث به بعض وسائل الإعلام يهدف إلى «نقل صورة غير حقيقية عن الواقع الفلسطيني في غزة».

وأضاف تعقيباً على ما أثير أخيراً عن قرارات اتخذتها الحكومة في قطاع غزة للحد من الحريات العامة: إننا ننفي أن تكون الحكومة قد اتخذت أي قرار جديد مخالف لما هو موجود من قوانين أو تعليمات.

وشدد النونو على أن «الحكومة حريصة كل الحرص على حماية الآداب العامة ودعوتها الدائمة للأخلاق الحميدة المستمدة من الشرع الكريم»، مشيراً إلى أن كل ما يثار حول قرارات تحد من الحريات العامة ما هو إلا «اجتهادات إعلامية لا أساس لها من الصحة».

من جانبه، نفى د. يوسف رزقة، المستشار السياسي لرئيس الحكومة المقال إسماعيل هنيّة، وجود أي نية لدى «حماس» لإقامة إمارة إسلامية بغزة، قائلاً: لا توجد قرارات حكومية نحو ذلك، فالمجتمع الفلسطيني من أفضل المجتمعات العربية والإسلامية تمسكاً والتزاماً بدينه في جميع المجالات المختلفة، وهذه الحملة تقاد بأجندات أجنبية هدفها استدعاء عداوة جديدة ضد «حماس» والحكومة من أوروبا وأميركا، والتقريب بين «حماس» وطالبان لتحقيق هذا الغرض.

وتابع حديثه: لم يصدر عن الحكومة أو عن وزارتي العدل والأوقاف أي أوامر في هذا الإطار، فنحن نؤمن بأن المجتمع يتجه نحو الإسلام اتجاهاً طبيعياً بحكم الحالة التي يعيشها من الاحتلال وتحرير الأرض، فالشعوب المحتلة يمثل الدين حصنها في تحقيق أهدافها، مبيناً أن القائمين على الحملة الإعلامية، «مجموعة تهدف إلى تشويه صورة الحكومة في غزة، واستدعاء عدوان أجنبي ضدها، وتكريس الحصار عبر اتهامها بهذه الافتراءات».

وأشار إلى أن الإعلام نفخ في موضوع حملة «نعم للفضيلة» سموماً على غير ما تهدف إليه، فالحملة تهدف لتنبيه الدعاة ليتحدثوا للناس في الأخلاق العامة بشكل اعتيادي، وليس بشكل مخصص لأحد كنشاط طبيعي لوزارة الأوقاف، موضحاً أن «الدعاة القائمين على الحملة نسب إليهم أشياء لم يقولوها ولم يتبنوها على الرغم من أن وزارة الأوقاف معروف عنها أنها تتبنى الدعوة إلى الله بالكلمة والموعظة الحسنة، ولا تجبر أحداً على الالتزام بالأخلاق الإسلامية، كما أن الحملة تربوية دعوية تسعى لاستغلال الإجازة الرسمية لإشغال أوقات أبنائنا بما هو مفيد والابتعاد بهم عما يضرهم».

## أبو مسامح: تشريع القوانين من مسؤولية «التشريعي» فقط

من جانبه، قال النائب عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية التابعة لحركة «حماس» سيد أبو مسامح، إن المجلس التشريعي، ومن خلال لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان التي يترأسها النائب يحيى موسى، «تتابع كل صغيرة وكبيرة في موضوع الحريات العامة والشخصية، وما قيل بشأن التعدي عليها، حيث أجرت اللجنة لقاءات عدة مع وزراء ومسؤولين في حكومة غزة، ووقفت عن كثب على أسباب ودوافع كافة القضايا التي أُثيرت في الإعلام، وبخاصة قضية فرض الجلباب وغطاء الرأس على المحاميات، وأيضاً على طالبات مدارس الثانوية».

وأضاف أبو مسامح: إن المجلس التشريعي وجد أن الإعلام ضخّم كل قضية إلى حد المبالغة، وذلك كون غزة والحكومة فيها وُضعت محلياً وإقليمياً ودولياً تحت المجهر منذ اللحظات الأولى لتشكيلها، كما أن وضعية حكومة غزة أصبحت حساسة أيضاً، وبخاصة أن أحداً لا يتحدث عن أي قضية تحدث في الضفة الغربية كما يتحدث عما يحدث في غزة.

وأشار إلى أنه «فيما يتعلق بقضية الحجاب والجلباب التي فرضها رئيس مجلس العدل الأعلى عبد الرؤوف الحلبي على المحاميات، فهذا لا يجوز على الإطلاق، وذلك من منطلق أن المجلس التشريعي هو من يُشرع القوانين وليس أية مؤسسة غيره، وأعتقد أن الحلبي المسموح له بالحديث في كسوة المحامين فقط (روب المحاماة)، تكلم في قضية الحجاب من منطلق ثقافته الإسلامية والمجتمعية»

## شُرّاب: الهدف البعيد .. أسلمة غزة

وفي هذا السياق، رأى المحلل السياسي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، الدكتور ناجي شُرّاب، أن «حماس حركة دينية تستند إلى الدين، لذلك تبدأ بتطبيق أشياء صغيرة وتدريجية مدروسة لتصب في هدف كبير»، مشيراً إلى أن «الهدف البعيد لحكومة «حماس» هو أسلمة غزة، وأن هذه الإجراءات التي تتخذها ترمي إلى إسباغ القطاع الذي تحاصره إسرائيل منذ سيطرة الحركة عليه، بطابع إسلامي».

وقال شرّاب: إن «حماس» تدرك صعوبة أسلمة غزة وخصوصية الأمر، وأن المحددات الإقليمية والدولية لن تسمح بذلك، ولكن الأمر يعتمد على النموذج الذي ستقدمه «حماس» لمجتمع مسلم، هل سيكون هذا النموذج قريباً من النموذج التركي أم ستذهب إلى أبعد من ذلك؟

وأضاف: إن المسألة ليست أسلمة المجتمع الإسلامي في غزة من عدمه، بل ضرورة الأخذ بملاحظتين إذا افترضنا أن «حماس» تسعى كحركة دينية إلى إقامة إمارة إسلامية: الأولى حاجتنا إلى نموذج إسلامي يعبر عن الخصوصية الفلسطينية وخصوصية قطاع غزة بالذات، والثانية أننا لسنا بحاجة إلى قرارات كي نحول غزة إلى التوجه الإسلامي؛ فالصفة الإسلامية تحكم شخصية مجتمعنا في كل مكونات العلاقات الاجتماعية.

وبيّن أن «محددات القطاع البيئية والإقليمية لا تتيح لحركة «حماس» إن أرادت، إقامة نموذج إسلامي مغلق على غرار طالبان، كما أن «حماس» تختلف عن طالبان والقاعدة، وتندرج ضمن التنظيمات الدينية الواقعية التي تمتاز بالمرونة»، غير مستبعد في الوقت نفسه أن تسعى «حماس» إلى إقامة نظام إسلامي كترجمة فكرية لمعتقداتها وكأحد أهدافها بعيدة المدى.

## عوكل: الإجراءات تعكس سياسة منهجية

من جانبه، أشار الكاتب الصحافي والمحلل السياسي طلال عوكل إلى أن «حماس» «تقوم بإجراءات تدريجية لأسلمة المجتمع وتعزيز الثقافة والقواعد الإسلامية، قائلاً: إن هذه الإجراءات سياسة منهجية مقصودة من قبل الحركة، ولكن تفرضها بشكل متدرج وبطيء دون الإعلان عن فرض أيٍّ منها على المواطنين.

وأشار عوكل إلى أن «ما تفرضه حركة «حماس» اليوم يُقلل بالتأكيد من مساحة الحريات الممنوحة، ويشكل مزيداً من الضغط على المواطنين الذين يعانون الأمرين نتيجة الحصار وتضييق الخناق عليهم، وما فرضه مديرو ومديرات مدارس الثانوية على الطالبات من ارتداء الجلباب بدلاً من الزيّ المدرسي الرسمي، ألا وهو القميص والتنورة، هو بمثابة تطبيق لما اتخذته الحكومة المقالة من قرارات تركت تطبيقها لهؤلاء المديرين، وكأن شيئاً لا يعنيها، أو لا تتدخل فيه لأنه شأن داخلي».

وبيَّن أن توجهات من يسمون بـ «جند الإسلام» الذين حاربتهم «حماس» وقتلت وأصابت واعتقلت معظمهم، «لا تختلف كثيراً في جوهرها عن توجهات حركة «حماس»، وإن كانت تختلف نوعاً ما في عملية فرض هذه التوجهات وتطبيقها بشكل سريع ومباشر، خلافاً لما تسعى إليه حركة «حماس» عبر تطبيق المنهج الإسلامي بشكل بطيء ومتدرج وغير مباشر».

وإزاء ذلك، كان لا بد لمؤسسات حقوق الإنسان أن تدلي بدلوها في هذا الموضوع، حيث أوضحت أن ما تتخذه الحكومة المقالة ومجلس عدلها الأعلى من قرارات هي مخالفة للدستور وللقانون، وتشكل تدخلاً غير مبرر في شؤون المواطنين والمحامين على حد سواء، وتنطوي على مساس خطير بالحريات الشخصية، وحقوق المرأة، من خلال فرض ارتداء الجلباب والحجاب على المحاميات، ومن ثم التلميذات، كما أنه يُعد انتهاكاً لحقوق المرأة والحريات الشخصية المكفولة دستورياً.

# من إصدارات مواطن لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

## عن النساء والمقاومة
## الرواية الاستعمارية
## أميرة سلمي

كيف تظهر النساء الفلسطينيات في خطاب الباحثات الأكاديميات الغربيات؟ أي حقائق؟ وأي صور يتم استخدامها لتمثيل النساء الفلسطينيات؟ أي جوانب أو نواح من حياتهن ونضالهن يتم التركيز عليها؟ كيف تتم إعادة صياغة حياة النساء الفلسطينيات ونضالهن في هذا الخطاب، لتنتج صورة لامرأة فلسطينية، تكون مبنية وفقا لقواعد وأحكام خطابية مؤسساتية تعكس علاقات سيطرة استعمارية وتعمل على تعزيزها؟

يعمل خطاب الباحثات الغربيات عن النساء الفلسطينيات على وضع النساء الفلسطينيات على طرف مقابل ومتعارض مع الطرف الذي يقف عليه الرجال الفلسطينيون، والثقافة الفلسطينية وحركة المقاومة، بحيث تكون التقابلية الرئيسية في خطابهن ليست رجالاً/ نساءً، بل قومية/ نساء. مع إشارات مباشرة أحيانا، وغير مباشرة أحيانا أخرى، تؤكد التغيرات الإيجابية التي أدخلها الاستعمار على حياة النساء الفلسطينيات، الاستعمار الصهيوني الذي يأتي على شكل احتلال جغرافي مباشر، والتغيرات البنيوية التي حدثت في المجتمع الفلسطيني بسببه، والاستعمار الغربي الذي يكون تأثيره ضمن شكله المباشر القديم الذي يرجع إلى زمن الانتداب البريطاني، وشكله الجديد الذي يتمظهر في تبعية المؤسسات الفلسطينية المحلية لتلك الغربية، بحيث يكون الطرح الذي يهدف خطاب الباحثات الغربيات إلى بيانه هو جعل النساء الفلسطينيات يدركن أن أي «تحسن» وتحديث طرأ على حياتهن كان بوجود الاستعمار وتأثيره، وأن خضوعهن سببه دونية ثقافتهن، التي تعززها حركة المقاومة، وتزيد من سيطرتها على النساء الفلسطينيات المستعمَرات عند الاستقلال.

## اليسار، والخيار الإشتراكي
### قراءة في تجارب الماضي، وفي احتمالات الحاضر
### داود تلحمي

يتناول الكتاب الوضع الراهن لليسار، بتياراته المختلفة، في العالم، بعد زهاء العقدين على انهيار التجربة السوفييتية. ويستعيد، في هذا السياق، تاريخ هذه التجربة ومحطاتها، بإنجازاتها الكبيرة، ونقاط ضعفها، التي تفاقمت في مرحلة الأزمة والإنهيار، دون إغفال العناصر الخارجية، التي عملت بلا انقطاع على محاصرة هذه التجربة.

ويلقي الضوء على التأثير الإيجابي الذي كان للتجربة السوفييتية على حركات التحرر وشعوب البلدان المستعمَرة والمستباحة. كما يتناول التأثير المتفاوت للتجربة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وخاصة في أوروبا الغربية المجاورة، ويستعرض وضع اليسار حالياً في القارة الأوروبية. وينتقل للحديث باستفاضة عن التجربة اليسارية الجديدة الهامة في أميركا اللاتينية في السنوات الأخيرة. كما يتناول تجربة التنمية الإقتصادية المتسارعة في كل من الصين وفييتنام، ووضع اليسار في بعض بلدان آسيا وإفريقيا الأخرى. ويلقي الضوء على الحركة العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية التي انطلقت في أواخر التسعينيات. وينتهي الى الحديث عن احتمالات وشروط تبلور نماذج إشتراكية جديدة، ذات طابع ديمقراطي شعبي حقيقي، تستخلص دروس التجارب السابقة، لتتعامل بفعالية أكبر مع مساوئ مرحلة العولمة في التطور الرأسمالي الراهن.

## التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: "حماس" نموذجا
### بلال محمود الشوبكي

نتائج ثاني انتخابات تشريعية للسلطة الفلسطينية، حملت معها مجموعة من التساؤلات إلى الساحة الفلسطينية، وربما في الساحات والدوائر الأوسع، تتمحور حول مشروع التغيير الذي يمتلكه الإسلام السياسي، ومدى صلاحيته لأن يكون مدخلاً للإصلاح الفلسطيني على صعيد البنية السياسية الداخلية، أو في طبيعة التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي. مبرر هذه التساؤلات ليس فقط تنامي هذه الحركات ودلائلها تنامي شعبية حركة "حماس"، وإنما تحول هذه الحركات عن دورها التقليدي في المشاركة السياسية، ما يولّد تساؤلات جديدة حول الأدوار الجديدة والأدوات ومدى ملاءمتها للحالة الفلسطينية، وكيف يتأثر مشروع حركة "حماس"، التي تمثل في هذا الكتاب نموذجاً عن الإسلام السياسي في فلسطين، بجملة العوامل المحيطة، وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلي؟ وقد جاء هذا الكتاب تجاوباً مع هذه التساؤلات، في محاولة لنقاشها والإجابة عنها.

## المنهاج الفلسطيني
### إشكاليات الهوية والمواطنة
### محرر الكتاب: عبد الرحيم الشيخ

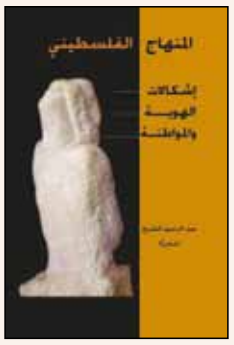


إن صحت مقولة "إن لكل وظيفته في الحياة، حتى لو خدم كمثال سيء"، فإن هذا الكتاب يتناول المناهج الفلسطينية وما تلا إعدادها من درس حولها أو جدل بخصوصها، كتمرين جماعي لتبين ماهية النتاجين، والحكم عليهما إن بالجودة أو بالسوء. وإذا كانت هذه هي الميزة الأولى التي تسهم في فرادة الكتاب، فإن ميزته الثانية أنه في عمومه، كتاب في السياسات التربوية التي قل، إن لم ينعدم، طرقها في السياق الفلسطيني. وإلى هاتين، تنضاف ميزة ثالثة، هي أن أصل هذا الكتاب جهد أكاديمي جامعي خديج إنحال، عبر تعهد فريد من مؤسسة مجتمع مدني رائدة، هي مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، إلى مؤتمر سنوي لتخرج أعماله جيدها ورديئها بعد أن صار بعضها دراسات في كتاب أعد وحرر ليكون دليلاً عاماً لفواعل العملية التربوية ومفاعليها في صنع السياسات وتطبيقاتها ودراسة آثارها انطلاقاً من محاولة جماعية شاملة لقراءة المناهج الفلسطينية الجديدة التي اكتملت في العام ٢٠٠٦.

## في المسألة العربية
### مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
### عزمي بشارة

هذا الكتاب مساهمة في تحليل الاستثنائية العربية بشأن الديمقراطية تحت عنوان "في المسألة العربية"، يحيلنا فيها على المسألة القومية بتشعباتها المختلفة، مع إشكالية الدولة والسياسة والثقافة، وما يتفرع عنها من مسائل ملحة؛ مثل شرعية الدولة، وانتشار سياسات الهوية من طائفية، وقبلية، وغيرها؛ من منطلق تشخيصها المعوق للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، بحيث يصبح الكتاب مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. وما يعني أيضاً، أن العناصر التي تمنع تحقق الأمة في داخل الدولة القطرية وخارجها، هي التي تعيق التحول الديمقراطي. وتتلخص المسألة العربية حسب بشارة، بأن المانع من تشكل الأمة العربية هو نفسه، ما يعيق تحول الأقطار العربية إلى دول ديمقراطية.

إن العوامل التي تعتبر مهمة لنشوء الديمقراطية، يُعتبر غيابها عامل إعاقة للديمقراطية، كـ: "الدولة الريعية، ضعف الطبقة الوسطى، ضعف الثقافة الديمقراطية، القبلية والعشائرية، عدم نشوء مواطن فرد ومجتمع تعاقدي". ولا يمكن فهم فعل هذه العوامل بمعزل عن كون التحول الديمقراطي المأمول في البلدان العربية لن يحاكي التحولات نفسها في دول الأصل. إذ لا توجد نظريات تحوّل مؤكدة، تضع برنامج عمل مضمون سلفاً حسب مثال سابق، فكلها استقراء لتجارب مضت. ولا يمكن فهمها معطوفة على المسألة العربية إلا إذا وجدنا الجواب عن سؤال هو، ما هي الخصوصية العربية، وهي التي يلخصها هذا الكتاب بالمسألة العربية.

## "المجتمع المدني" بين الوصفي والمعياري
### تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني
### ناديا أبو زاهر

مفهوم "المجتمع المدني" واحد من أكثر المفاهيم جدلية، ولذا وصف بالمفهوم "الزئبقي" أو "الضبابي" لأنه لا يوجد اتفاق حول تعريفه ومكوناته وشروطه ودوره، فعمت فوضى في معانيه. وعلى الرغم من أنه احتل حيزاً كبيراً في المناقشات الفكرية، وحظي باهتمام القادة والسياسيين والحكومات ووسائل الإعلام، وتراكمت أكوام من الكتب التي تعالجه، فإنه يتضح لمن يطلع على الأدبيات الوفيرة حوله، أنه يندر وجود محاولات لسبر عمق الجدل المحيط بهذا المفهوم.

هذا الكتاب يتناول هذا المفهوم الملتبس والمتعدد المعاني والدلالات، ويلقي الضوء على المشاريع المختلفة التي ترفع شعار المجتمع المدني في الكتابات المعاصرة، ويوضح كيفية توظيف مفهوم المجتمع المدني أو استخدامه لخدمة مشاريع أو أهداف أو جداول أعمال مختلفة، وكيف يؤدي هذا التوظيف إلى تشعب الجدل حول المفهوم وزيادة فوضى معانيه. ويمكن القول إن الكتاب يمثل محاولة، ربما تكون الأولى، لرسم خارطة طريق لفهم المفهوم وتوظيفاته المختلفة.

## أن تكون عربياً في أيامنا
### عزمي بشارة

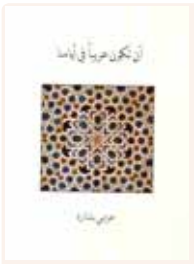

يتألف هذا الكتاب من ثلاثة أقسام (قضايا عربية، المتغيرات الأميركية في نهاية مرحلة بوش، فلسطين والقضية الفلسطينية). وقد توزعت عليها مجموعة دراسات ومحاضرات قدمها الباحث من منتصف عام ٢٠٠٧ وحتى بداية عام ٢٠٠٩.

ما يميز هذه الدراسات والمحاضرات؛

أولاً: براعة الباحث في ربط مسألة النهضة بالهوية العربية والحداثة، وربط مصير القومية العربية بمدى قدرتها على تقبل مهمات وتحديات المجتمع الحديث والعصر الحديث، ومواجهة هذه التحديات بمشروع. كما يربط بين مهمة تجديد الفكر العربي بمشروع بناء الأمة، وتحديد مطالب وبرامج في هذا الاتجاه تكون مفهومة للناس، ويمكن للناس ربطها بمصالحهم المادية والحقوقية كمواطنين.

ثانياً: ما تحمله فصول الكتاب من بعد فكري جديد، وأسلوب تشخيصي تحليلي، إضافة الى ما تجلى فيها من نبض حيوي يشير إلى ضرورة تجديد الفكر، إن كان ذلك في القضية العربية عموماً، أو القضية الفلسطينية.

## نساء على تقاطع طرق
### الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية
### إصلاح جاد

يقدم الكتاب تحليلاً للحركات النسوية/ النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٤. ويعتمد الكتاب على العديد من المقابلات المعمقة، وتحليل بعض نماذج التنظيمات النسائية المرتبطة بتجربتي الحركة الوطنية الفلسطينية (العلمانية)، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس".

ويستعرض الكتاب تداعيات تأسيس السلطة الفلسطينية على الحركات النسوية/ النسائية، على مستوى تكوين مطالب جديدة (أجندة جديدة)، وما أدى إليه من تحقيق بعض الإنجازات. كما يفحص أثر تشكل السلطة الفلسطينية، وبروز دور المنظمات غير الحكومية المتخصصة، على إضعاف شعبية الحركات الاجتماعية؛ سواء أكانت عمالية، أم طلابية، أم نسائية، وبخاصة على المستويين التنظيمي والتعبوي.

ويطرح الكتاب كيف أن الفراغ التنظيمي والتعبوي الذي تركته المنظمات النسوية المرتبطة بتجربة منظمة التحرير الفلسطينية، عملت حركة "حماس" على ملئه، ما أدى إلى تأسيس أول حركة نسائية فلسطينية إسلامية في الأراضي المحتلة. كما يقدم تحليلاً لطرق تفكير وآليات عمل النساء في تجربة حزب الخلاص الإسلامي، كأول تنظيم سياسي علني لحركة "حماس"، عن طريق تحليل طرق تنظيم النساء، وتطور خطابهن في الحركة، ما أدى إلى إدخال تغييرات مستمرة على فكر الحركة فيما يتعلق بالنساء.

ويسعى الكتاب إلى تقديم مساهمة نقدية حول فكر وتوجهات ما بعد الاستعمار، وكذلك بعض الانقسامات التي يتبناها البعض لدراسة المجتمعات العربية؛ مثل انقسامية "الحداثة/ التقليدية"، و"الإسلام/ العلمانية"، وذلك عبر فحص إمكانية تأسيس أرضية مشتركة قد يلتقي عليها كلا التوجهين في بعض المطالب والنقاط، وبخاصة في ظل استمرارية النضال التحرري من أجل الاستقلال.

تتوقف المادة البحثية لهذا الكتاب عند منتصف العام ٢٠٠٤، ولا تشمل الأحداث والتغيرات التي طرأت على الواقع الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة للعام ٢٠٠٦، والتي أدت إلى صعود حركة "حماس" إلى سدة الحكم.

## انتفاضة الأقصى... حقول الموت
### محمد دراغمة

في سنوات الانتفاضة التي عملت فيها مراسلاً صحافيا طُفت الأراضي الفلسطينية، وسجلت أحداثها المركزية. شهدت الاجتياح الكبير الذي أعادت فيه إسرائيل احتلال الضفة، ووثقت بالعين والقلم قيام الجيش الإسرائيلي بطحن كل شيء في طريقه؛ البشر، المباني، الأسواق، الشوارع، الحدائق، السيارات، المعامل ... كل شيء.

طفت البلدة القديمة في نابلس، وشاهدت جثثاً بين الأنقاض، وأخرى متراكمة في مسجد حوّل إلى مستشفى مؤقت لاستقبال الجرحى والجثث المحرومة من الدفن.

ذهبت إلى مخيم جنين بعد الاجتياح، ووثقت روايات عن أساطير مواجهة الموت في الأزقة الفقيرة الضيقة ... إلى رام الله، حيث خضع القائد الراحل ياسر عرفات لحصار حتى الموت. وإلى الخليل والقدس حيث الصراع مع المستوطنين يصل إلى كل شبر وكل حجر ... إلى سلفيت حيث سرطان الاستيطان ... إلى الأغوار، حيث أطماع الاستيطان والنهب تصل إلى الشركات الإسرائيلية التي احتلت مساحات شاسعة من الأرض وحولتها إلى مزارع ومصانع وورش.

طفت القرى، ووثقت الموت الرابط على الطرق الالتفافية ... هذا رجل خرج بحثا عن قوت عياله وعاد جثة هامدة، وذلك يحمل امرأة عجوزاً على ظهره ليقطع بها خندقا أقامه الجيش الإسرائيلي لعزل مجموعة من القرى، وتلك امرأة تحمل رضيعها بين يديها وتجاهد للحفاظ على توازنها وهي تقطع الجبال الزلقة شتاءً، للوصول به إلى طبيب في المدينة .. شهدت ولادات وزيجات جرت على الحواجز العسكرية الإسرائيلية، حيث يُمنع الناس من التنقل حتى لو كانوا نساء في حالات مخاض. وقفت مع هؤلاء، والمئات غيرهم، ووثقت قصصهم التي صبغها الاحتلال باللون الأسود، وقدمتها في هذا الكتاب.

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: -٢ ٢٩٥١١٠٨ -(٩٧٢) فاكس:-٢ ٢٩٦٠٢٨٥ -(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org